أصول النحو العربي

في ضوء

مذهب ابن مضاء القرطبي

د. بكري عبد الكريم



دار الكتاب الحديث

أصول النحو العربي

في ضوء

مذهب ابن مضاء القرطبي

د. بكري عبد الكريم

دار الكتاب الحديث

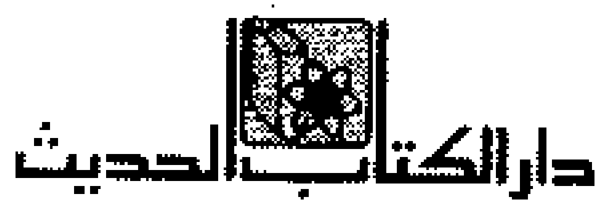
بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم

الطبعة الأولى

١٩٩٩م



الجزائر تجــزئة ٢٠ رقم 34 درارية - الجزائر العاصمة هاتف وفاكس 35-30-55

القاهرة ٩٤ عباس العقاد - مدينة نصــر هــاتف: ٢٧٥٢٩٩٠ فاكــس: ٢٧٥٢٩٩٢

الكويت ص.ب: ٢٢٧٥٤ الصفــاة ١٣٠٨٨ هــاتف: ٢٤٦٠٦٣٤ فاكــس: ٢٤٦٠٦٢٨

مقدمة

ان ما دفعني الى اختيار هذا الموضوع، هو ما خلفته نظرية ابن مضاء من آثار في الدراسات النحوية الحديثة، وما يوليه النحاة المحدثون من اهتمام باصلاح النحو و تيسيره. وبقدر ما وجده ابن مضاء من تنويه من لدن المجلات والابحاث بقدر ما كانت الحاجة ماسة الى دراسة تنقطع له، وتختص به، فتقوم منهجه النحوي وتضع نظريته في حلقة مناسبة من حلقات تطور الدرس النحوي.

وما كان ابن مضاء – على الرغم من الاهتمام الواسع – إلاّ أشتاتا متقطعة ودراسات مقتضبة حيث انقسم الناس حوله الى طائفتين:

طائفة جعلته الرائد المجدد الذي استطاع بجهده ان يبني منارا مشعا يهدي به السالكين بعده ليكون النحو مفهوما تجري به الاقلام والالسنة في يسر[1].

وطائفة لم تقتنع بما جاء في كتابه فرأت فيه ميلا الى هدم بناء النحو القديم دون التفكير في محاوله اصلاحه[2]. لذلك كان موضوع «ابن مضاء وموقفة من أصول النحو العربي» محاولة مني لرسم صورة أرجو أن تكون شاملة لمنهجه، وعلاقته بالمذهب الظاهري ثم الوقوف على نصيبه من التوفيق في نقد الاصول، والاسس التي قام عليها بنيان النحو كله.

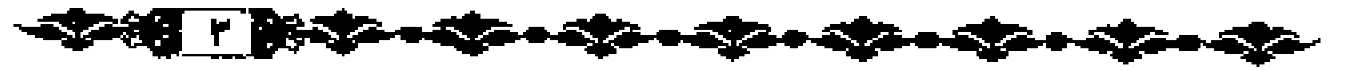
وأحسب أن جدة هذا الموضوع تأتيه من حيث انه يلم لاول مرة بابن مضاء في آثاره وفي نفسه كما تأتيه من حيث انه رؤية دقيقة لمنهجه النحوي في ضوء الاتجاهات الفكرية التي عاشت في عصره ومدى تأثيرها فيه. ولقد حرصت قدر المستطاع على أن أتجنب الاحكام التي اطلقها النحاة المعاصرون على ابن مضاء، وأن أضعه في المكان الذي وضعته فيه آراؤه واجتهاداته وفي حدود المعارف التي كانت سائدة في عصره فلم أدرسه في ضوء علم اللغة الحديثة كما فعل معه بعض النحاة المحدثين لان ذلك فضلا عن كونه تكلفا مصطنعا فهو تحريف لمنهج الرجل وابعاد للدراسات النحوية عن هدفها الذي وضعت له[2].

---

(١) انظر اصول النحو العربي د. محمد عيد المقدمة على الخصوص.

(٢) انظر اصول النحو العربي: محمد خير الحلواني ص٢١٤– ٢١٥

(٣) وعندما حاول الدكتور محمد عيد في كتابه «أصول النحو العربي» اخضاع آراء ابن مضاء لمنهج علم اللغة الحديث لم يزد القارئ إلا تأكيدا لما نقول.



أما مصادر البحث، فقد كانت عزيزة نادرة، فسعيت اليها في مظانها المختلفة وحصلت على ما يلزم البحث من نصوص ووثائق، فاتصلت اتصالا وثيقا بالرجل فجلوت شخصيته وبلورت أفكاره وانتهى ذلك كله بالبحث الى أن يصبح في مقدمة وخمسة فصول تناولتها على النحو التالي:

أولا:

الفصل الأول: عصر ابن مضاء

عصر ابن مضاء، حياته وآثاره وقد تعرضت فيه للاجواء الاجتماعية والثقافية التي كانت سائدة في مدينة قرطبة حيث قضى ابن مضاء قسطا هاما من حياته ثم تناولت بالحديث مكونات شخصيته العلمية: نسبة ومصادر ثقافته، ورحلاته وأخلاقه، وشيوخه، وتآليفه وقد تعرضت للحركة اللغوية بالاندلس مبينا كيف سلك المذهب الظاهري طريقه الى المغرب، وبلاد الاندلس كما تحدثت عن منهج ابن حزم الفقهي في ضوء المذهب الظاهري وعن الاثر الواضح لهذا المنهج في ابن مضاء ثم عن مدى انتمائه للمذهب الظاهري من جهة ومدى أصالة منهجه النحوي من جهة أخرى.

ثانياً:

الفصل الثاني: نشأة العلة

تحدثت في هذا الفصل عن نشأة العلة النحوية وعن ظهورها مع مولد النحو العربي، وقد شرحت مفهوم العلة النحوية مقارنا بين العلل النحوية والعلل الفقهية، ثم تعرضت للعلة في الكتب النحوية، ولأنواع العلل المختلفة مع التمثيل لكل نوع وقد أعقبت ذلك بوقفة عن العلة في نظر ابن مضاء.

ثالثاً:

الفصل الثالث: القياس

وهو الفصل الذي خصصته للقياس، وقد بدأت الحديث فيه بتعريف القياس وذكر أركانه الاربعة ثم تحدثت عن أصول القياس في النحو العربي وعن أهم مصادره اللغوية كما تحدثت عن صلة القياس بالعلوم الدينية، ثم انتقلت الى

الحديث عن القياس عند مدرستي البصرة والكوفة ثم مضيت بالبحث الى التعرض لأهم أراء ابن مضاء في القياس.

رابعاً:

الفصل الرابع: العامل

تعرضت في هذا الفصل لأحكام العامل ومسوغاته ثم تعرضت الى أهم أراء الخليل وسيبوية في العوامل والمعمولات كما عرضت في هذا الفصل بعض الخلاف في العامل بين مدرستي البصرة والكوفة ثم تحدثت بعد ذلك عن مدى اصالة العامل في النحو العربي لاخلص الى مناقشة ابن مضاء في موقفه الرافض للعامل والى دراسة بابي الاشتغال والتنازع اللذين اتخذهما ابن مضاء نموذجين لانتقاد نظرية العامل.

خامساً:

الفصل الخامس: الاعراب

تحدثت في هذا الفصل عن ظاهرة الاعراب باعتبارها ظاهرة لغوية مشتركة بين اللغات السامية، ثم بحثت علاقة الاعراب بالمعني وموقف ابن مضاء من العلامات الاعرابية لاتعرض في الاخير الى موقف النحاة المحدثين من الاعراب في ضوء نظرية ابن مضاء.

ولقد أنهيت كل فصل بخلاصة تبلور أهم الافكار التي وردت فيه.

كما أنهيت البحث كله بخاتمة أبرزت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها في هذ البحث ثم أعقبتها بالفهارس العامة:

١- فهرس المراجع

٢- فهرس الموضوعات

المؤلف



الفصل الأول

في هذا الفصل

- التعرف بابن مضاء، نسبه، ثقافته.
- رحلاته وسبب خروجه من قرطبة.
- أخلاقه، شيوخه، تآليفه، مكانته.
- الحركة اللغوية بالأندلس.
- الحركة الدينية بالمغرب والأندلس.
- المذهب الظاهري في الأندلس والمغرب.
- منهج ابن حزم الفقهي في المذهب الظاهري.
- ابن مضاء والمذهب الظاهري

أولاً: ابن مضاء

قرطبة مسقط رأس ابن مضاء

مدينة قرطبة ثمرة من ثمرات الفتح العربي للاندلس، فهي قاعدة بلاد الأندلس كما يقول صاحب نفح الطيب، وأمّ المدائن، ما فتئت تعكس مدى ما بلغته المدينة الاسلامية من مجد وسؤدد.

تمتد مدينة قرطبة على الضفة الغربية لاكبر انهار الاندلس «الوادي الكبير» الذي يعترب من أهمّ الطرق المائية لاسبانيا الوسطى ... وقد كانت قرطبة قبل ان يحتلها الرومان مزدهرة ... وذلك بفضل تجارتها النشيطة وصناعتها المنجمية،وقد ذهب البعض الى ان اسم قرطبة (KATTUBA) تعني المدينة الجميلة، أو (KORTEB) التي تعني طاحونة الزيت[1] وسواء كان أصلها طاحونة الزيت أم المدينة الجميلة فان هذا الاسم قد خلده التاريخ، فاقترن بجلائل الاعمال وأكابر الاعلام، إذ ليس ينازع أحد في أنّ قرطبة كانت عاصمة ثقافية عملية يؤمّها الناس من جميع أرجاء الدنيا.

جاء في نفح الطيب :«هي عظيمة أزلية من بنيان الأوائل وطيبة الماء والهواء، أحدقت بها البساتين والزيتون والقرى والحصون والمياه والعيون من كل جانب، وبها المحرث العظيم الذي ليس له في بلاد الاندلس نظير، ولا أعظم من بركة»[2] .

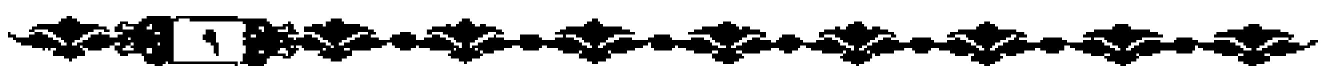
وفيها ما يكفي أهلها من الحمامات والاسواق والصناعات، ولقد اشتهرت قرطبة بجامعه العظيم الذي ليس في معمورة الارض مثله، إذ يذكر المقري في نفح الطيب أنّ فيه من السواري الكبار ألف سارية وفيه مائة وثلاث عشرة ثريا للوقود، أكبرها تحمل ألف مصباح وفيه من النقوش والرقوم ما لا يقدر أحد على وصفة وأنّ به (أي الجامع) عشرين بابا مصفحات بالنحاس الاندليسي وصومعة عجيبة بلغ ارتفاعها مائة ذراع[3] .

---

(1) LEVI PRIVENCL: L'ESPAGNE MUDULNANE DU xeme SIECLE. PAGE 199. LA ROSE PARIS 1932

(٢) المقري: نفح الطيب جـ٢ ص٨ وما بعدها تحقيق محي الدين عبد الحميد: دار الكتاب العربي – بيروت لبنان بدون تاريخ.

(٣) نفح الطيب جـ٢ ص٩٥ .



وقد وصف المقري أهل قرطبة بظرف اللباس والتظاهر بالدين، والتفاخر بأصالة البيت وشغلهم بانشاء الكتب والاعتناء بالخزائن ولعل في هذه المناظرة التي جرت بين ابي بكر بن زهر وأبي الوليد بن رشد ما يبرهن على احتفال القرطبيين بأهل العلم والعلماء.

قال ابن رشد لابن زهر بعد الحوار في هذه المسألة: ما أدري ما تقول، غير أنّه اذا مات عالم باشبيلية فأريد بيع تركته حملت الى قرطبة حتى تباع فيها، واذا مات مطرب بقرطبة فأريد بيع تركته حملت الى اشبيلية[1] .

وحكي عبد الواحد المراكشي في كتابه «المعجب» قال: كان بمدينة قرطبة مائة وخمسون امرأة تكتب القرآن الكوفي[2] .

لذلك تجد أهل قرطبة يفتخرون بعلو « كعبهم في العلوم والفنون والثقافة. ويبدو أنّ معاصريهم الاندلسيين قد أدركوا هذا الأمر، فقد خاطب ابن العباس الوزير سكان قرطبة فقال: انتم معشر الاعلام وأكابر الرجال، غرر المصر وبقايا هذا العصر، وموضع اقتباس الناس والرأي، والملأ المقتدي به، والمشار اليه، من حاط هذه الملة وانتدب لصلاح الامة[3] .

وقد كانت قرطبة مركز اشعاع ثقافي يمتد سناه الى الاندلس والمغرب جميعا اذ كانت تذخر بحشود من العلماء، والادباء والشاعراء وغيرهم، وانّ من يرجع الى «المغرب» لابن سعيد وبالاخص الى الجزء الذي خصصه لقرطبة سيجد أننا لا نبالغ عندما نقول ان قرطبة كانت العاصمة الثقافية للاندلس، ويطول بنا المقام لو تحدينا عن جميع طبقات العلماء والادباء الذين احتضنتهم الكورة القرطبية فيكفي ان نردد قول قائلهم:

وأين قرطبة دار العلوم فكم ... سما بها عالم فيها له شأن

(١) نفح الطيب جـ٢ ص٩-١١ .

(٢) انظر النص في: ظهر الاسلام لاحمد أمين جـ٣ ص٣٢ طه دار الكتاب العربي بيروت لبنان ١٩٦٩.

(٣)عبد اللطيف شرارة: ابن حزم رائد الفكر العلمي ص١٦، منشورات دار الطباعة والنشر بيروت (بدون تاريخ) والنص من الذخيرة لابن بسام، المجلد الثاني ص: ١٦٠ .



ويقول الآخر:

بأربع فـاقت الامصـار قـرطبة منهم قنطرة الوادي وجـامـعـهـا

هـاتان ثنتـان والزهراء ثالثـة والعلم اعظم سشئ وهو رابعها[1]

ومن أشهر علماء قرطبة، وأبنائها على ابن حزم الفقيه الشاعر، والمفكر المؤرخ الذي أثنى عليه مؤرخو الاندلس قاطبة فقد كان «اليه المنتهي في الذكاء وحدة الذهن، وسعة العلم بالكتاب والسنة والمذاهب، والملل والنحل، والعربية، والاداب، والمنطق، والشعر، وكان أجمع اهل الاندلس قاطبة للعلوم الاسلامية»[2].

وسنعود بشئ من التفصيل إلى هذا العالم الفذ عندما نتحدث عن المذهب الظاهري الذي حاول ابن حزم افشاءه في بيئته الاندليسة.

ومن مشاهير ابناء قرطبة ايضا: القاضي الفيلسوف ابو الوليد محمد احمد بن رشد فقيه الاندلس وفيلسوفها، وصاحب التصانيف الجمة في الفروع والاصول[3].

وابن قزمان امام الزجالين، الذي شهد له ابن سعيد بالتقدم في باب الزجل[4].

وابن شهيد صاحب رسالة التوابع والزوابع التي أظهر فيه تمكنا كبيرا من فنون الادب وأثار كثيرا من القضايا النقدية.

ويرى كثير من الباحثين ان أبا العلاء المعري قد استوحى رسالة الغفران من رسالة التوابع والزوابع وذلك لان أساس الفكرة عن ابن شهيد وابي العلاء واحدة ولان شهيد ألف رسالة التوابع والزوابع قبل رسالة الغفران بنحو عشرين سنة[5].

---

(١) ابن حزم رائد الفكر العربي، ص١٤ عن

(٢) نفح الطيب جـ١ ص٣٠٧.

(٣) ابن سعيد: المغرب في حلي المغرب جـ١ ص١٠٤، ١٠٥، تحقيق د. شوقي ضيف ط٢ دار المعارف القاهرة ١٩٦٤.

(٤) نفسه ص١٠٠.

(٥) احمد امين: ظهر الاسلام جـ٢ ص٢١٠.

ومن اشهر النحاة الذين ظهروا في هذه الفترة وعايشوا ابن مضاء في قرطبة وغيرها نذكر: على بن يوسف بن خروف القرطبي المتوفي سنة ٦٠٩ هـ.

وكان من العلماء الاصوليين في النحو، وكان اماما في العربية، وله تصانيف منها شرح سيبويه، وشرح الجمل وله اراء كثيرة منشورة في المظان النحوية[١] وقد كان من المنافسين لابن مضاء، اذ ألف كتاب اسماه «تنزيه أئمة النحو عما نسب اليهم من الخطأ والسهو» ناقض فيه ابن مضاء في مؤلفه «تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان»[٢] .

وأبو جعفر احمد بن يحي الحميري الوزعي خطيب جامع قرطبة الذي يتصدر المائة السابعة لاقراء النحو وفنون الادب[٣] .

وعبد الرحمن بن احمد المعروف بابن الرماك استاذ ابن مضاء الذي كان مدققا فيما بكتاب سيبيويه[٤] والذي سنترجم له فيما بعد.

---

(١) المغرب جـ١ ص١٣٦.

(٢) ابن مضاء: الرد على النحاة تحقيق د شوقي ضيف خ١٢ دار الفكر العربي ١٩٤٧.

(٣) المغرب جـ١ ص٢٢٠.

(٤) السيوطي: بغية الوعاة جـ٢ ص٨٦ ط١ القاهرة بدون تاريخ.

نسبه

هو احمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء بن مهند بن عمير اللخمي[1] ، ينحدر من أسرة اشتهر فيما نقل صاحب «الذيل والتكملة» بالفروسية والشجاعة» .

يكنى ابا جعفر وابا العباس، وابا القاسم، ويلقب غالبا بالقرطبي نسبة الى قرطبة وابن مضاء نسبة الى جده السادس، ويجنح من أرخوا لابن مضاء على انه نشأ في قرطبة العاصمة الثقافية للاندلس يومذاك، والمدينة التي اسهب المؤرخون في الاشادة بمجدها الثقافي على نحو ما رأينا، وأن اصله من جيان احدي مدن الاندلس الوسطى، تبعد عن قرطبة بنحو سبعة عشر فرسخا «يربي فيها دود الحرير وبها بساتين ومزارع» ، وهي كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة[2] .

فابن مضاء جياني الاصل، قرطبي النشأة، اندلسي الوطن، ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة.

---

(١) نسبة الى بني لخم، وهي قبيلة من كهلان، وقد كان اللخميين ملك بالحيرة، وقد وفدوا الى الاندلس وكان لهم شأن – ، اذ كانت منهم مملكة بني عباد باشبيليه وأول من ملك منهم القاضي محمد بن اسماعيل بن قريس ابن عباد.

انظر نهاية الارب في معرفة انساب العرب للقلقشندي تحقيق ابراهيم الابياري ط القاهرة ١٩٥٩.

(٢) انظر ابو عبدالله المراكشي «الذيل والتكملة» لكتابي الموصول والصلة تحقي محمد ابن شريفة القسم الاول ص٢١٢، ٢١٤ دار الثقافة بيروت بدون تاريخ.

وابن فرحون: الديباج المذهب ص٤٧ ط القاهرة ١٩٣١ وبغية الوعاة جـ١ ص٣٢٣ تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ١٩٦٤ القاهرة ،

وعباس بن المراكشي «الاعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الاعلام جـ١ ص٢٢٣ فاس ١٩٣٦.

ثقافته

نشأ ابن مضاء منقطعا الى طلب العلم في موطنة بالاندلس حيث روى عن جمهور واسع ذكره صاحب «الذيل والتكملة» منهم ابو الحسن عامر زوج عمته وشريح الذي تلا بقراءة الحرمين عليه، وابو بكر بن عبدالله العربي ... ولقى بسبتة ابا الفضل عياضا، تأدب في العربية على يد ابي بكر بن سليمان بن الرماك، وأخذ عنه كتاب سيبويه كما تتلمذ على ابي القاسم بن بشكوال[1] والذين أرى من الاوفق ان أترجم لاهمهم في حينهم.

وقد اسهب جميع من ترجم له في التنوية بسعة اطلاعه، وتنوع معارفه اذ احاط بكل علوم عصره فكان «مقرئا مجودا محدثا مكثرا قديم السماع، واسع الرواية عليها ضابطا لما يحدث به، ثقة ذاكرا لمسائل الفقه عارفا بأصوله متقدما في علم الكلام، ماهرا في كثير من علوم الاوائل كالطب والحساب والهندسة، متوقد الذكاء، حافظا اللغات بصيرا بالنحو مختارا فيه مجتهدا في احكام العربية»[2] وهي الشمائل التي بوأته منصب قاضي الجماعة. وكان شاعرا مجيدا، ومما ذكر من شعره هذان البيتان اللذان قالهما عندما اشتد اشتياقه الى مسقط رأسه قرطبة:

يا ليت شعري وليت غير نافعة منهم قنطرة الوادي وجامعها
متى ارى ناظرا في جفني قرطبة والعلم اعظم شئ وهو رابعها[3]

(١) الذيل والتكملة جـ١ ص١٢٤ ، والبغية جـ١ ص٣٢٣ والديباج المذهب ٤٧ .

(٢) المصادر نفسها.

(٣) الذيل والتكملة جـ١ ص٢٢٣ .

رحلاته وسبب خروجه من قرطبة

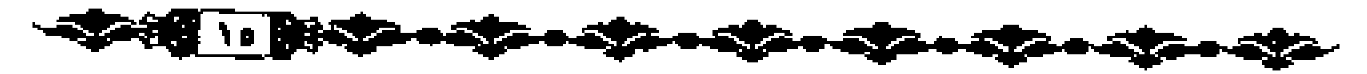
يبدوا أن ابن مضاء لم ينج كسائر النبغاء من كيد حساد عصره ومصره في قرطبه، اذ هالهم فيما يبدو ظهوره، وتفوقه وهو شاب في مقتبل العمر فاضطر الى مغادرة قرطبة مسقط رأسه، والتوجه الى جبل «تين ملل» أحد الجبال الشامخة الواقعة غرب مراكش، وذلك في نحو الاربعين بعد الخمسمائة من الهجرة[1] فلبث هناك مدرسا للعلم ناشرا ماالديه من معارف. وما ان امتد به المقام في هذه المنطقة حتى اقبل عليه الناس من جهات المغرب المختلفة ومن مراكش على الخصوص ينهلون من علمه، وينتفعون بفضله ... وحظي بتدريس ابناء الخليفة عبد المؤمن. وهكذا طبقت شهرته الافاق وعظم فضله، مما جعل الخليفة عبد المؤمن يستدعيه ويقربه من بلاطه بحيث ظل محل تقدير وتعظيم من طرف الخليفة واخوته الى ان اصطحبه ابو الحسن بن علي الى فاس، وعينه كاتبا عنه.

ويبدو ان المدينة التي انجبته هي التي أبت الا ان تتنكر له، وتؤنبه مرة اخرى، فتخرجه منها مغموما كاسف البال، اذ تحرك الحسد هذه المرة في نفس ابي محمد بن مغيث قاضي قرطبه، وابي محمد بن يغمور احد رؤساء الطلبة فكادا له ...

ومما زاد في التنكيد على ابن مضاء ان احد طلبته المتشيعين له دس كتابا الى ابن الصفار قاضي قرطبة، وخصم ابن مضاء أودعه ضروبا من الازدراء والتهكم عليه والانتصار لابن مضاء، فكان من سوء الاتفاق ان وقع في يد الخليفة ابي عقوب ابن عبد المؤمن، والذي كان رجل جدي وتصميم، لا يعرف الهزل الى نفسه سبيلا، فكبر عليه ان يلجأ ابن مضاء الى هذا الاسلوب الدنئ في معاملة الناس، فكان ان اعرض عنه، ووالي الاعراض مدة الى ان قرر ابو يعقوب صرف اخيه ابي زكريا الى بجاية. وعندما هم هذا بالرحيل اليه طلب من أخيه ابي يعقوب العفو عن ابن مضاء وتعيينه قاضيا ببجاية، فأذن له بذلك، وانصرف معه ابن مضاء موفي الحق من البر والاكرام، واقام ببجاية قاضيا[2].

(١) المراكشي: الذيل والتكملة جـ١ ص٢١٨، ٢١٩ .

(٢) جاء في الحلل الموشية: ان ابن مضاء انما اصطحب ابا محمد ابن عبد المؤمن الى بجاية بحيث عمل كاتبا وموجها معلما، لا قاضيا، وهي رواية انفرد به لسان الدين ابن الخطيب في الحلل، انظر لسان الدين ابن الخطيب: الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية ص١١٤، ١١٥ ط١٣٢٩هـ تونس.



وعندما توفي أبو زكرياء استقدمه الخليفة ابو يعقوب الى حضرته وأعاده الى منزلته، وغدا من كبار حضار مجلسه.

وفي سنة ثمان وسبعين وخمسمائة توفي قاضي الجماعة بمراكش فتقلد ابو جعفر بن مضاء قضاء الجماعة في الدولة الموحدية كلها حيث اعتلى المنصب الذي شغله طول خلافة أبي يعقوب.، وعندما توفي ابن عبد المؤمن وخلفه ابو يوسف يعقوب المنصور اقره على منصب قضاء الجماعة وكان هذا سنة ثمانين وخمسمائة للهجرة. وقد اصطحبه ابو يعقوب هذا اثناء رحلته الى قفصة سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة للهجرة.، ويبدو أن العلاقة بين الرجلين بعد ذلك قد عرفت شيئا من الفتور ثم الجفاء لسبب لا نعلمه إذ نجد الخليفة أبا يعقوب يأمر وهو بالقيروان بعزل ابن مضاء، وتعيين ابي عبد الله بن مروان مكانه.

وقد قيل ان ابن مضاء هو الذي تنحى بمحض اراضته عن القضاء، وانه هو الذي كان السبب في ترشيح ابن مروان[1] للقضاء.

وعلى اية حال فان الاحتمال الاقرب الى الحقيقة فيما نرى ان يكون ابن مضاد قد ابعد ابعادا عن القضاء قبل وفاته بسنين على الرغم مما قيل من أنه تولى القضاء الى أن مات[2] وهذا للاسباب التالية:

١) اتفاق معظم من ترجموا لابن مضاء على انه مات مصروفا عن القضاء.

٢) اتفاقهم كذلك على انه تفرغ في آخر حياته للتدريس والبحث.

٣) وفاته باشبيلية بعيدا عن مناصب القضاء ولا نستبعد ان تكون اشبيلية هي المدينة التي اختارها ابن مضاء للانصراف الى العلم وافادة الطلاب حيث اصبح محط الرحال في الرواية والدراية[3].

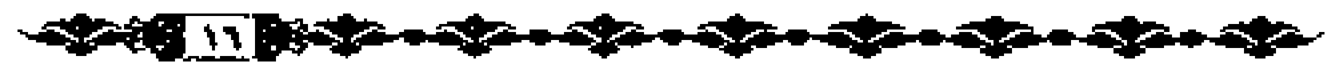
---

(١) راجع هامش الذيل والتكملة ص٢٢٦.

(٢) الذيل والتكملة نقلا عن المعجب للمراكشي ص٢٦٩ وانظ الرد على النحاة ص١١.

(٣) اعتمدت في تتبع تنقلات ابن مضاد والمناصب التي تقلبها على ما يلي:

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لابي عبدالله الاوسي المراكشي القسم الاول ص٢١٢ - ٢٢٣.
- الديباج المذهب لابن فرحون ص٤٧.
- الاعلام بمن حل بمراكش واغمات من الاعلام جـ١ ص٢٢٣/٢٢٤.
- الحلل الموشية في ذكر الاخبار المراكشية ص١١٤ - ١١٥.
- ENCYCLOPEDIE DEL'ISLAM PARB. LEWIS ROME III PAGE 879. PARIS EDITION NAISON NEUVE S.A. 1968



أخلاقه

امتاز ابن مضاء بالاستقامة، وحسن الخلق والايمان بالله، فقد كان عفيفا شريفا يخشى الله، ولا يخاف فيه لومة لائم. وهذه نصوص تفصل ذلك وتوضحه: يقول المراكشي صاحب الذيل التكملة:

«كان طيب النفس، كريم الاخلاق، حسن اللقاء جميل العشرة لم ينطو قطّ على إحنة لمسلم، عفيف اللسان، صادق اللهجة، نزيه الهمة، كامل المروءة»[1].

ويقول عنه السيوطي في البغية:

«ولي قضاء فاس، فأحسن السيرة، وعدل فعظم قدره»[2].

ومما يدل على طيب نفسه، وسعة صدره ما يرويه صاحب الذيل والتكملة من أن ابن مضاء جاء قرطبة «وبها من رؤساء الطلبة ابو محمد بن يغمور فجرت بينهما مناقضة أثمرت وحشة بين ابي جعفر (ابن مضاء) وأبي محمد غير أن ابا جعفر لم يشغل باله بأمرها، ولا خطر بفكره الالمام بذكرها، وان كان خواصه كثيرا ما يعرضون اليه بثلبهما لديه فيعرض عنهم ولا يسمع منهم»[3].

وقد كان رحمه الله معتدا بنفسه الى ابعد الحدود، قويا في مواقفه، متمسكا بآرائه الى حدّ التصلب والتعصب.

وحسبك من ذلك أن يخرج رجل على أكابر العلماء وفطاحل النحاة بآراء تشذ عما ألفوا، وتهد أركان ما بنوا فلا يكثران لذلك ولا يزيده مناوشة النحاة من معاصرية الا اصرارا وثباتا في موقفه.

وعندما يعلم ان ابن خروف قد ناقضه بكتاب سماه «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو» يقول :«نحن لا نبالي بالكباش الناطحة وتعارضنا أبناء الخرفان»[4].

---

(١) الذيل والتكملة القسم الاول ص٢١٨.

(٢) بغية الوعاة جـ١ ص٣٢٣.

(٣) الذيل والتكملة القسم الاول ص٢١٩.

(٤) البغية جـ١ ص٣٢٣.

ومن هنا نرى أنه كان ملما الماما كبيرا بثقافة عصره، فقد جمع الى العلوم الدينية واللغوية الطب والفلسفة والهندسة مما جعله يحظى كما سنرى باكبار وتقدير معاصريه، ويتبوأ منصب قاضي الجماعة في الدولة الموحدية.

وان من يطلع على كتابه « الرد على النحاة» ليقف على مدى اطلاع الرجل واستيعابه شتى افانين العلم والمعرفة.

شيوخه

يذكر المؤرخون أن ابن مضاء قد تتلمذ على عدد كبير من العلماء وسنقتصر على ذكر من تلقى عنهم مباشرة وأطال المكوث معهم.

١) القاضي عيّاض[1]:

هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون بن موسى بن عياض اليحصبي الامام العلامة. يكني أبا الفضل. سبتي الدار والميلاد كان امام وقته في الحديث وعلومه، كما كان عالما بالتفسير، فقيها أصوليا، علاما بالنحو اللغة، وكلام العرب. (أخذ النحو عن التنوخي، المعوف بابن الاخضر).

وقد كان – رحمه الله – حافظا لمذهب مالك شاعرا مجيدا، خطيبا بليغا، صقورا حليما.

قال ابن بشكوال في «الصلة»:

احتمع له من الشيوخ بين من سمع له وبين من أجاز له مائة شيخ ولي القضاء بسبتة مدة وطويلة ثم نقل الى قضاء غرناطة.

ومن تصانيفة:

«اكمال المعلم في شرح صحيح مسلم»، وكتاب «الشفا بتعريف حقوق المصطفى». قال ابن فرحون عن هذا التأليف الاخير:« هو كتاب ابدع فيه كل الابداع، وسلم له اكفاؤه بكفاءته فيه». وكتاب « مشارق الانوار» وكتاب« ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة اعالم مذهب مالك» وغير هذه المؤلفات كثير.

أخذ عنه ابن مضاء بسبتة وأغلب الظن أن يكون قد أخذ عنه النحو الى جانب الفقه، اذ يجمع المؤرخون على أنه اي القاضي عياضا كان متقدما في النحو وعلوم اللغة[2].

---

(١) انظر ترجمة القاضي عياض:

- ابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص١٦٣ - ١٧٢ ط١ - ١٣٥١ هـ.

(٢) الذيل والتكملة: القسم الاول ص٢١٤.



٢) ابن العربي:

سمع منه ابن مضاء بقرطبة، ثم بالمرية. وهو الامام القاضي ابو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المغافري، سافر الى المشرق صحبة ابيه، الى دمشق وبغداد، والحجاز.

استمع بالأندلس الى ابيه وخاله ابي القاسم الحسن الهوزني، وأبي عبدالله السرقسطي، وبباجاية أبي عبدالله الكلاعي، وبمصر من ابي الحسن الخلفي وغيره، وبمكة ابي عبدالله الحسين الطبري ومن كتبه:

«تلاتيب المسالك في شرح موطأ مالك»، وكتاب «انوار الفجر»، وكتاب « أحكام القرآن»، و«قانون التأويل»، و«الناسخ »المنسوخ في القرآن»، و« الكافي أن لا دليل على النافي»، و« حديث الافك»، و«ملجأ المتفقهين الى معرفة غوامض التحويين». توفي عام ٥٤٣ هـ.

٣) ابن الرماك:

عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن ابن عيسى ابو القايم المعروف بابن الرماك، ويعد من اكبر الاساتذة أثرا في ابن مضاء في المجال اللغوي، اذ يبدو انه أطال ملازمته، ودرس عليه كتاب سيبويه[١]. وقد كان ابن الرماك أستاذا في العربية مدققا لكتاب سيبوية. أخذ عن ابن الطراوة وابن الاخضر.، توفي عام احدى واربعين وخمسمائة للهجرا[٢]، وتتلمذ عليه ابن طاهر[٣] النحوي المتوفي في عشر الثمانين وخمسمائة للهجرة. وقد روى عنه ابن خير في فهرسته الكتب التالية:

- كتاب ابنية سيبوية للزبيدي[٤].
- كتاب «الالفاظ» ليعقوب ابن السكيت[٥].
- كتاب «خلق الانسان» لابي مجد ثابت بن ابي ثابت[٦].

(١) الذيل والتكملة القسم الاول ص٢١٥ والبغية للسيوطي جـ١ ص٣٢٣.

(٢) البغية جـ٢ ص٨٦.

(٣) المدارس النحوي د. شوقي ضيف ص٢٩٨.

(٤) فهرسة ابن خير تحقيق فرنشكة وخليان طرغوة بيروت ص٣٤٥.

(٥) نفسه ص ٣٢٩- ٣٣٠

(٦) نفسه ص٣٦٣.



٤) ابن سمحون:

درس عنه ابن مضاء العربية[1].

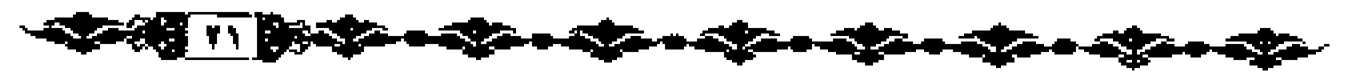
وهو ابو بكر بن سليمان بن سمحون[2] الانصاري القرطبي النحوي، استاذ في النحو والادب، وشاعر بليغ عارف بالحساب، أخذ عن ابن الطراوة وغيره، وروي عنه أبو القاسم بن تقي توفى سنة أربع وستين وخمسمائة هـ[3].

---

(١) الذيل والتكملة ص٥٢١.

(٢) ذكر د. شوقي ضيف في مقدمتع لكتاب الرد على النحاة ص١٠ انه (أي ابن مضاء) اخذ عن ابن سجنون والصحيح انه ابن سمحون. هكذا جاء في الذيل والتكملة في الصفحة المذكورة منه، ويبدو انه لم يتنبه الى الخطأ المطبعي الذي وقع في كتاب الديباج المذهب، والذي نقل منه الدكتور ضيف، اذا جاءت العبارة هكذا« ... وتأدب في العربية بأبي بكر سلمان بن سحنون».

(٣) بغية الوعاة جـ١ ص٤٦٨.



تآليفه

يكاد يتفق المؤرخون على ان إبن مضاء قد ألف كتبا ثلاثة هي:

١- الرد على النحاة.

٢- المشرق في النحو.

٣- تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان.

لم يظهر منها الا كتاب واحد هو كتاب« الرد على النحاة». وهو الكتاب الذي يصور منهجه ومضم الآراء النحوية التي انفرد به ، وخرج به عما ألفه النحاة الاقدمون.

وعلى الرغم من تشكك بعض النحاة المحدثين في وجود كتاب «الرد على النحاة» الذي حققه الدكتور شوقي ضيف، ذهبوا الى أن كتاب الرد على النحاة ما هو الا كتاب المشرق المذكور[1]. أقول على الرغم من كل ذلك فاننا نميل الى التأكيد على وجود هذا الكتاب وباسم «الرد على النحاة» وهذا للاسباب التالية:

أولا: ما ذكره محقق هذا الكتاب من أنه وجد على الورقة الاولى منه هذا العنوان:«كتاب الرد على النحاة». وما جاء في مقدمة النسخة من دلالة قاطعة على نسبة الكتاب اليه، اذ تبدأ على النحو التالي :« قال الشيخ الفقيه القاضي الا عدل ... أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي ...».

ثانيا: العبارة التي أوردها صاحب الذيل والتكملة الدالة على أن تآليفه قد تجاوزت الاثنين على الاقل ونصها :«قال لي شيخنا ابو القاسم البلوي سمعت عليه في جماعة كبيرة» المشرق « أحد تصانيفه»، فقوله أحد تصانيفه دليل على أن كتبه قد تجاوزت الكتابين الاثنين اللذين ذكرهما صاحب الذيل والتكملة وهما«المشرق في النحو» و« تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان»[2]. ومن الجائز أن يكون كتاب الرد على النحاة أحد هذه التصانيف.

ثالثا: ان ظاهرة « كتب الردود» كانت قد اتسعت في عصر ابن مضاء، حتى اصبحت ملفتة للنظر، وحتى بلغ عدد كتب الردود ما يزيد على ستة مصنفات، فليس غريبا أن يكون كتاب « الرد على النحاة» أحد هذه التصانيف[3].

---

(١) انظر هامش كتاب الذيل والتكملة للاستاذ محمد بن شريفة ص٢١٨.

(٢) انظر الذيل والتكملة ص٢١٦- ٢١٧ .

(٣) رضا عبد الجليل الطيار: الدراسات اللغوية في الاندلس ص٢ - ٤٠.

مكانته

يثني القدماء على ابي جعفر بن مضاء ويقدرونه حقّ قدره، على الرغم من الآراء النحوية التي جاء بها معارضا النحو التقليدي.

فقد ترجمت له معظم كتب الطبقات التي جاءت بعده، بل اننا نجد ان المراكشي، صاحب « الذيل والتكملة» قد افرد لترجمته ما يزيد على عشر صفحات من القطع الكبير.

وهذه طائفةمن أقوالهم فيه:

– يقول المراكشي في الذيل والتكملة:

«كان مقرئا مجودا محدثا ... نشأ منقطعا الى طلب العلم وعنى أشد العناية بلقاء الشيوخ فكان أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم»[1].

– ويقول فيه ابن فرحون:

«كان ... واسع الرواية، عاليها ضابطا لما يحدث به ثقة فيما يؤثره منقطعا الى طلب العلم وكان أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم، ولم يزل مدرسا للعلوم ناشرا مالدية من المعارف»[2].

– أما السيوطي فيكرر ماقاله أسلافه من أنه أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء ويضيف الى ذلك أنه (أي ابن مضاء) أحسن السيرة، وعدل فعظم قدره وصار رحلة في الرواية وعمدة في الدراية[3].

نورد هذه الاقوال للرد على من ظن أن النحاة القدماء قد اغفلوا ابن مضاء، ولم يعطوه ما يستحقه مجتهد مثله[4].

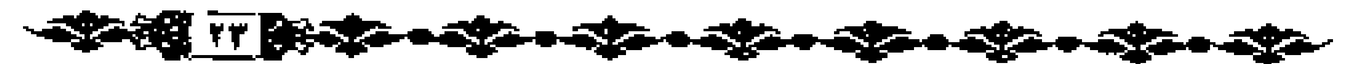
ولا ننهي هذ الموضوع دون رفع لبس وقع فيه الاستاذ الباحث الدكتور محمد عويد من جراء خطأ مطبعي وقع في كتاب الديباج المذهب لابن فرحون حيث

(١) الذيل والتكملة القسم الاول ص٢١٧ .

(٢) الديباج المذهب ص٤٧ .

(٣) البغية ص٣٢٣ .

(٤) محمد عيد اصول النحو العربي ص٤٦ .



جاءت فيه العبارة التالية نوردها في أولا الامر دون تصليح:«وأصيب (الضمير عائد على ابن مضاء) بفقد سمعته عند استيلاء الروم على المرية»[1].

فظن الدكتور عيد أن ابن مضاء قد فقد فعلا منزلته بين الناس بسبب هذ الحادث المريع، وراح يستعرض الاحداث التاريخية ويحللها لينتهي الى أنه انما فقد سمعته بسبب ضياع كتبه، عندما «نكبت المرية بأعداء الفكر من الروم»[2].

ولا يخفى ما في هذ الاستنتاج من بعد عن طبيعة الاشياء، اذ كيف يفوت القدماء ذكر الكتب التي ضاعت وكيف ضاعت بينما يذكرون أمر فقد سمعته، خصوصا وان ابن فرحون نفسه يذكر بعد هذه العبارة أن ابن مضاء قد ألف «المشرق في النحو» و «تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان» وهو ما يتفق عليه جميع من ترجموا لابن مضاء، فكيف يتفق هذا مع ما يذكره « محمد عيد» من أنه فقد سمعته بفقد كتبه؟ بل كيف يتفق هذا مع ما رأينا من المكانة التي يضعه فيها معاصروه؟.

اذن، في الامر سر، والسر يكمن في الخطأ المطبعي الذي وقع في عبارة ابن فرحون (وهو بالمناسبة كتاب مليء بالاخطاء المطبيعة، فابن الرماك، تكتب، ابن الرمال، وابن سمحون، تكتب كما رأينا ابن سحنون»، ولا تستقيم العبارة السابقة الا عند قراءتها على انحو التالي:«أصيب بفقد أسمعته» وهي العبارة التي ساقها بالنص صاحب الذيل والتكملة. والاسمعة: جمع سماع «وهو أن يسمع المحتمل من لفظ شيخه، سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرؤه، أم من محفوظاته، وسواء أأملي عليه أم لم يمل عليه»[3].

لم يفقد ابن مضاء اذن سمعته وانما فقد ما سمعه ودونه من دروس في معارف مختلفة. ويبدو أن هذه الحادثة هي التي جعلته ينصرف الى تدريس العربية، والتأليف فيه. جاء في الاعلام للمراكشي ما يلي:« ... أكثر من الروايات الا انه امتحن بضياع سمعته عندما استولى الروم على مدينة المرية، ومال الى علم العربية»[4].

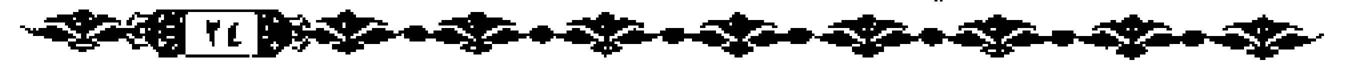
---

(١) الديباج ص٤٧.

(٢) اصول النحو العربي ص٤٨.

(٣) الدكتور صبحي الصالح: علوم الحديث ومصطلحه ص٨٨ ط١١ دار العلم للملايين - بيروت - ١٩٧٩.

(٤) عباس بن ابراهيم المراكشي: الاعلام بمن حل مراكش وأعمات من الاعلام -١- ص٢٢٣.



الحركة اللغوية بالاندلس

لقد كانت عجمة لسان سكان الاندلس حافزه اياهم الى اقبالهم أكثر من غيرهم على تعلم لغة القرآن منذ أن بدأ نور الاسلام ينتشر بين ظهرانهم فبدأ تعلم اللغة العربية عن طريق المحاكاة والتعبير الشفوي، ومع اشتداد الحاجة الى تعلم اللغة الادبية المكتوبة لإغراض بيئية واجتماعية، أخذت طبقة من المعلمين على كاهلها تدريس اللغة وقواعدها لناشئة الاندلس وكهولها، وكان هؤلاء المعلمون يعلمون أبناء الخاصة كما كانوا يعلمون ابناء العامة في المساجد وكانت دروس هؤلاء المعلمين تتناول الوانا من العلوم كالفقه والحديث، والاخبار، والاشعار اكثر مما تتناول علوم النحو والصرف والبلاغة والعلوم اللسانية بصفة عامة، والسبب في ذلك « أنه لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عن غيرهم ممن عنوا بالنحو كبير علم ... وذلك أن المؤدبين انما كانوا يعانون اقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها وتقريب المعاني لهم في ذلك ولم يأخذوا انفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في امالة ولا ادغام ولا تصريف ولا ابنية، ولا يجيئون في شئ منها »[1].

نشاط الدراسات النحوية:

لم يستمر حال العلوم اللسانية على هذه الحال بالطبع، اذ سرعان ما دخل النحو الاندلس والمغرب مع تلاميذ النحاة الاوائل من أمثال الخليل، وسيبويه، ويونس بن حبيب، وهكذا غدت القروان، وفاس وقرطبة تعجّ بعلماء النحو واللغة، فأملوا على المتعلمين ما في صدورهم وقراطيسهم من علم غزير،

واذا كان للمشرق قصب السبق في تقعيد قواعد النحو استنباط أحكامه بفضل النشاط اللغوي الحثيث الذي عرفته العدوتان وعن طريق المدارس والاتجاهات النحوية فان الاندلس قد تلقي قواعد اللغة العربية بمذاهبها الشرقية الثلاثة عن طريق النحاة المهاجرين من بغداد، واتخذوا كتاب سيبوية أساسا لتعلم[2].

---

(١) الحركة اللغوية في الاندلس ص١٤٨-١٥٢- الير مطلق بيروت ١٩٦٧. وانظر الزبيدي طبقات النحويين واللغويين ص٢٦٣-٢٣٧، تحقيق أبو الفضب ابراهيم ط١ القاهرة ١٩٥٤.

(٢) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص٢٨٨ وما بعدها ط٢ دار المعارف ١٩٧٢. وانظ د سيبويه في المغرب والاندلس، مقال للاستاذ محمد حجي مجلة دعوة الحق، العدد السابع للسنة السادسة عشرة.

وقد كان علماء اللغة والنحو في المغرب والاندلس تلامذة الطبقة الاولى من أمثال جودي النحوي الذي أدرك الكسائي والفراء، والغازي ابن قيس الذي أدرك الاصمعي ونظراءه[1]. الا انهم قد عرفوا نحو الكوفة قبل أن يعرفوا نحو البصرة، ووصل اليهم كتاب الكسائي قبل أن يصل كتاب سيبويه، ويقال ان جودي هذا كان أول من أدخل كتاب الكسائي الى الاندلس[2]، وأن الافشينق محمد ابن موسى بن هاشم المتوفي سنة ٣٠٧ هـ هو أول من أدخل كتاب سيبويه وأقرأه لطلابه بقرطبة[3].

وقد ظل كتاب سيبوية المعتمد الاساسي في ابحاثهم النحوية، كما ظل محل بحث، وشرح وتعليق، واستدراك، فقد سشرحه الأعلم الشنتمري يوسف بن سلمان الاشبيلي، كما شرح شواهد الكتاب الشعرية التي تنيف على ألف بيت ونسبها الى اصحابها. كما اعتنى أبو على القالي اسماعيل بن القاسم البغدادي صاحب «النوادر» و « الامالي» و «المقصور والممدود» و «البارع» وغيرها من كتب اللغة والنحو الادب والذي عاش بقرطبة وظل يدرس بها ويملي كتاب سيبويه، وكذلك أبو بكر الزبيدي الذي ظل يدرس كاب سيبويه ويستدرك عليه كثيرا من المسائل النحوية والصرفية[4].

وعلى الرغم من أن القرن السادس الذي شهد مولد ابن مضاء قد تميز بالحروب الطاحنة، والثورات، اقتحام المدن، وشيوع القلاقل والاضطرابات. على الرغم من كل ذلك، فان الحركة العلمية بصفة عامة واللغوية بصفة خاصة قد استمرتا نشيطتين، فمن ذلك استمرار مجالس التدريس، واعلامها متجددة باستمرار، وكان لكل مدينة عالمها المشهور المختص باقراء مواد معينة، وظل طلبة العلم ينتقلون بين مدن الاندلس ابتغاء تحصيل العلم وسعيا الى لقاء العلماء.

---

(١) انظر طبقات الزبيدي ص٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) دعوة الحق العدد الثامن السنة السادسة عشرة نوفمبر ١٩٧٤.

(٣) المدارس النحوية ص٢٨٣.

(٤) انظر كارل بروكلمان: تاريخ الادب العربي جـ٢ ص٢٨٠ – ترجمة الدكتور عابد الحليم النجار: دار المعارف القاهرة ١٩٧٤.

والمدارس النحوية د. شوقي ضيف ص٢٨٩. ودعوة الحق السنة السادسة عشرة العدد السبع ١٩٧٤.



وقد بلغت الدراسات النحوية مستوى من النضج يماثل المستوى الذي بلغته بالمشرق وذلك في القرن الرابع الهجري[1]، فقد حدثت في هذا القرن حركة تأليفية قد تفوق من حيث مستواها وعددها ما ألف في القرون السابقة مجتمعة[2].

ومن نحاة القرن السادس:

١) محمد بن أحمد بن طاهر المتوفي في نحو ثمانين وخمسمائة للهجرة، تلميذ ابن الرماك الذي درس كتاب سيبويه، وله عليه حواش، وله تعليق على كتاب «الايضاح» لأبي علي الفارسي، «وكان يقرئ بفاس كما كان من حذاق النحويين وأئمة المتأخرين»[3].

٢) السهيلي ابو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير تلميذ ابن الطراوة وابن طاهر، له آراء في أمهات الكتب النحوية.

وكان ابن مضاء يأخذ عليه ولعه بالعلل[4]، توفي عام ٥٨١ هـ. يذكر له السيوطي عدة تأليف من بينها « شرح الجمل» و« التعريف» و« الاعلام» ...الخ[5].

٣) علي بن يوسف بن خروف القرطبي، شرح كتاب سيبويه، وكتاب الجمل للزجاجي، وله آراء متعددة في مختلف الكتب النحوية. وهو الذي ناقض ابن مضاء بكتاب «تنزيه أئمة النحو عما نسب اليهم من الخطأ والسهو» أقرأ النحو بعدة بلاد، وأقام بحلب، مات سنة ستمائة وست هـ وقيل وخمس، وقيل وعشر[6].

٤) عيس الجزولي: صاحب المقدمة المشعورة في النحو، وقد كان بارعا في علم العربية مقدما محكما بفنونها الثلاثة: النحو واللغة والادب، وكانت له دروس يحضرها فضالء الطلبة ونبهاؤهم «وقد عمد الجزولي الى طريقة بعض الاوائل

(١) رضا عبد الجليل الطيار: الدراسات اللغوية بالاندلس ص٢٧، بغداد ١٩٨٠.

(٢) محمد عيد: أصول النحو العربي ص٣٦ القاهرة ١٩٧٢.

(٣) بغية الوعاة جـ١ ص٢٨.

(٤) الرد على النحاة ص١٦٠.

(٥) بغية الوعاة جـ٢ ص٨١.

(٦) بغية الوعاة جـ٢ ص٢٠٢.

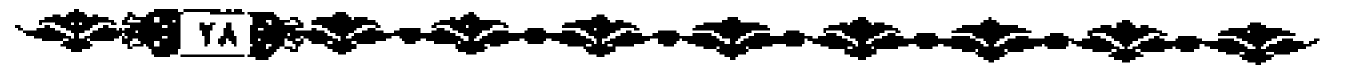
النحويين الذين كانوا يميلون الى تعليل بعض قواعد النحو والنظر اليه على أنه علم ذو قوانين محكمة، فتوسع فيه ومزجه بشئ من المنطق[1].

ولعل دراسة فاحصة لمناهج هؤلاء النحاة ومؤلفاتهم تجعلنا نقتنع بأن معظم هذه المؤلفات كانت تسير على نسق القدماء سواء من حيث الاصول التي قامت عليها مناهجهم من تعليل وقياس وعوامل ... ام من حيث طريقة التناول ذاتها على نحو ما رأينا في مقدمة الجزولي، وقد قال أحدهم فيها:« أنا ما أعرف هذه المقدمة، وما يلزم من كوني ما أعرفها أني لا أعرف النحو»[2].

وبذلك يكون ابن مضاء قد تفرد بأرائه تلك من بين النحاة من معاصريه وسلك طريقا لم يرتدها أحد من قبله، ولنا أن نقول اذن انه يعد رائدا في ميدان تجديد النحو ومحاولة اصلاحه.

(١) عبد الله كنون: ابو موسى الجولي ص١٠، ١١، ١٢، دار الكتاب اللبناني بيروت بدون تاريه، والمدارس النحوية ص٣٠١.

(٢) ابو موسى الجزولي ص١٢



الحركة الدينية بالمغرب والاندلس

دخلت العلوم الدينية الى المغرب والاندلس عندما انتقل بعض الصحابة إليها بصحبة موسى بن نصير الذي أمر بغزو الاندلس وفتحها، وغدوا ينشرون مبادئ الدين الاسلامي بتعليم القرآن الكريم، وتفسير الحديث الشريف وروايته. وقد عرف المغرب والاندلس مذهب مالك عن طريق عبد الملك بن حبيب السلمي، الذي كان مالكيا، وقيل انه لقي الامام مالكا وأخذ عنه، وكان فقيها عالما ومعلما ممتازا في القائه، وسعة اطلاعه[1].

يقول ابن خلدون:«وأما مالك رحمه الله فاختص بمذهبه أهل المغرب والاندلس، وان كان يوجد في غيرهم، الا أنهم لم يقلدوا غيره الا في القليل، بما أن رحلتهم كانت غالبا الى الحجاز، وهو منتهى سفرهم، والمدينة يومئذ دار علم ومنها خرج الى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم، فاقتصروا عن الاخذ عن علماء المدينة، وشيخهم وامامهم مالك وشيخه من قبله، وتلاميذه من بعده، فرجع اليه أهل المغرب والاندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل اليهم طريقته[2].

ولم يتفرد المذهب المالكي بالمغرب والاندلس كمذهب فقهي فقط، ولكن كعقيدة أيضا، فان التلازم بين طريقة في الفقه والاعتقاد هي اتباع السنة ونبذ الرأي والتأويل مما لا يخفى[3].

ومجمل ما يمتاز به هذا المذهب، هو أنه مذهب توفيقي يأخذ بالقرآن والحديث دون بحث أو اجتهاد متفرد، ويعول فيه ويعمد على أئمة المذهب والقياس والتوسع في استنباط الاحكام من القرآن الكريم والحديث الشريف[4].

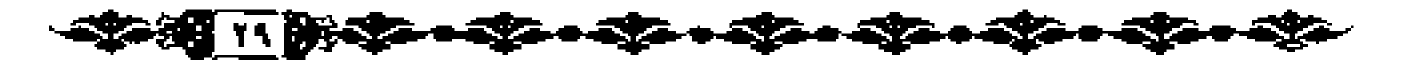
---

(١) احمد امين: ظهر الاسلام جـ٣ ص٤٩.

(٢) ابن خلدون: المقدمة المجلد الاول الفصل الاول الباب السادس ص٨٠٥ ط٢ دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٦٧.

(٣) عبد الله كنون: النبوغ المغربي في الادب العربي جـ١ ص٤٨ دار الكتاب اللبناني ط٢ بيروت ١٩٦١

(٤) احمد أمين: ظهر الاسلام جـ١ ص٣١، ومحمد عيد أصول النحو العربي ص٢٧.



المذهب الظاهري في الأندلس والمغرب

يتفق المختصون في هذا الموضوع على أن المذهب الظاهري، انما يعود الفضل في نشأته الى داود بن خلف البغدادي مقاما الاصبهاني نسبا المولود عام ٢٠٢ هـ، تخرج داود على تلاميذ الشافعي والتقى بكثير من الصحابة، وله في فضل الشافعي مصنف.

درس داود كتاب الامام الشافعي، ولكنه لم يلبث أن خرج عليه مع انه ظلّ يكنّ كل تقدير لاستاذه الامام الشافعي وقال: ان المصادر الشرعية هي النصوص فلا علم في الاسلام الا من النص[1].

على أن الذي قوى دعائم الفقه الظاهري، ووطد أركانه، هو عالم الاندلس علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم، الذي أهلته سعة اطلاعه، واتقانه لعلوم كثيرة لان يكون باعث هذا المذهب الذي امتد أثره حتى شمل الحياة السياسية في المغرب والاندلس.

كان ابن حزم العالم الذي جمع بين ضروب العلم المختلفة، وقد اتفق علماء عصره على أنه «كان أجمع أهل الاندلس قاطبة لعلوم الاسلام، وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر، والسير، والجدل والمنطق»[2].

ولقد نشأ ابن حزم في بيت مال وعز، فكان يطلب العلم للعلم ولا يريد من ورائه مالا ولا سلطانا، وتلقى تعليمه الاول في بيت والده الوزير على يد الجواري والقريبات، وتفرغ لدراسة الفقه مبتدئا بالفقه المالكي الذي كان سائدا آنذاك في الاندلس، ثم ما فتئ أن انتقل الى المذهب الشافعي الذي يبدو أنه وجد فيه بعض ما يرضي نفسه المتوثبة النزاعة الى النقد. يقول الاستاذ أبو زهرة: «ولعل الذي أعجبه في المذهب الشافعي، شدة تمسكه بالنصوص واعتباره الفقه نصا أو حملا على النص».

---

(١) الامام محمد ابو زهرة- ابن حزم ص٢٩١ دار الفكر العربي بيروت ١٩٧٧.

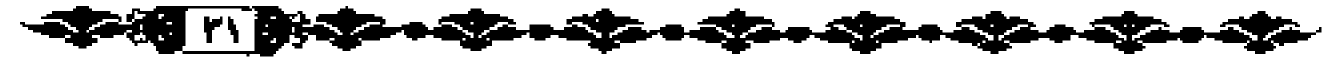
(٢) نفح الطيب جـ٢ ص٢٨٣.



ولم يطل به البقاء في المذهب الشافعي إذ لم يجد فيه ما كان ينشده من اطلاق الحرية والتفكر، وتحلل من قيود المذاهب الاربعة حيث انتقل الى مذهب الظاهرية[1]، ذلك المذهب الفقهي الذي بدا نابيا في نظر مواطنيه، ثم راح ينتقل بين نهتلف البلاد الاندليسة يناظر الفقهاء «لا يهضع لحكم من الاحكام اذا لم يقتنع بصوابه، وكان جدليا من طراز غريب، يحب مقارعة الانداد، ويلقي لذة في تحديهم، والتهجّم عليهم، وقد كلفته هذه المسيرة ثمنا غاليا، اذ أحرقت كتبه وطفق الملوك يقصونه عن قربهم، ويسيرونه عن بلادهم الى ان انتهوا به الى منقطع أثره[2].

(١) المقري: نفح الطيب جـ ص٢٨٢، أحمد أمين ظهر الاسلام جـ٢ ص٥٢-٥٤، الامام ابو زهرة : ابن حزم ص٣٦-٤٠.

(٢) عبد اللطيف شرارة: ابن حزم ص٤٩.



منهج ابن حزم الفقهي في المذهب الظاهري

كان منهجه ابن حزم يتمثل الاخذ بظاهر النصوص وانكار التقليد واباحة الاجتهاد لكل قادر على استنباط الاحكام الشرعية من النصوص الثابتة، لذلك ذهب ابن حزم الى انه لا رأي في الدين، فليس لأحد أن يجتهد برأيه، ويدعي أن ذلك حكم الله تعالى، وأن ما يصل اليه برأيه هو حكمه هو، وليس حكم الله تعالى، ليس لاحد أن يتحدث عن الله تعالى غير رسول الله، ومن قال في الدين برأيه، فهو عند ابن حزم مفتر على الله، وبذلك يكون قد سدّ باب الاستنباط بالقياس والاستحسان والتعليل فهو لا يأخذ الا بالنصوص[1] وله في ذلك أدلة يزعم أنها تويد موقفه، فمن ذلك قوله تعالى:«ما فرطنا في الكتاب من شئ»[2]، إذ دل هذا النص على أن القرآن قد ابان الشريعة كلها وليس لأحد أن يزيد على ذلك، وقد قال تعالى:«يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم، فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر»[3]، إذ حصرت هذه الآية المصادر الشرعية وهي الكتاب والسنة والاجماع.

أما الدليل من السنة فقوله صلى الله عليه وسلم:«لا ينزع العلم من صدور الرجال ولكن ينزع العلم بصوت العلماء، فإذا لم يبق عالم أخذ الناس رؤساء جهالا فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا» وقد روى مع هذا الحديث قول عبد الله بن عمرو بن العاص ما معناه:

«لم يزل أمر بني اسرائيل مستقيما حتى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم فحكموا بالرأي فضلوا وأضلوا»[4].

ويفهم من هذا الحديث أن الرأي هو سبيل الضلال، ولا يكون الضلال إلا بعد أن ينزع علم الكتاب والسنة من القلوب. ويسوق اقوالا للصحابة رضي الله عنهم تنهي عن إعمال الرأي وإهمال النص.

---

(١) ابو زهرة ابن حزم :ص٤٢١.

(٢) الانعام الاية ٣٨.

(٣) النساء الاية ٥٩.

(٤) راجع: ابو زهرة : ابن حزم ص٤٢٢ وما بعدها.

فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه:«اياكم واصحاب الرأي فانهم أعداء السنن» وقوله رضي الله عنه:«يا أيها الناس ان الرأي انما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم مصيبا لان الله عز وجل كان يريه، وانما هو منا الظن والتكلف».

ومن ذلك قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه:«أي أرض تقلني وأي سماء تظلني اذا قلت في كتاب الله برأيي، أو بما لا أعلم[1] ... الى اخر ما ذهب اليه.

وخلاصة منهج ابن حزم الظاهري أنه منهج يعول على النصوص أولا وأخيرا، لانها معقولة المعنى في ذاتها، أي أنها في الجملة صلاحة للعباد، ولكن كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه، ولا يفكر في علة مستنبطة منه ولا يبحث في عللها مصداقا لقوله تعالى:«ولا يسأل عما يفعل»[2].

واذا كانت أفعال الله تعالى لا تعلل فليس في الشريعة بمعلل، ولا يبحث عن علة لنص لأن البحث عن علة النص كالبحث عن علة فعله تعالى.

لذلك يقرر انه «انما علينا طلب احكام القرآن والسنن والثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، اذ ليس الدين في سواهما أصلا ولا معنى لطلبنا: هل أجمع على ذلك الحكم أو أختلف فيه؟»[3].

فقد ردوا القياس الجلي- كما يقول ابن خلدون - والعلة المنصوصة الى النص، لان النص على العلة نص على الحكم في جميع مجالها[4].

وبعد: فسواء كانت آراء ابن حزم هذه ناجمة عن موقف سياسي اجتماعي كما يذهب البعض، أم كان يصدر فيها عن اقتناع بما أملته عليه اطلاعاته الواسعة على أصول الشرع، فان الذي يهمنا من دراسة آرائه و هو الوقوف على مدى تأثير هذه الاراء الفقهية في نظرات ابن مضاء اللغوية ولنسجل هنا بادئ ذي بدء، أن ابن حزم لم يفته أن يتناول النصوص اللغوية نفسها بالدراسة

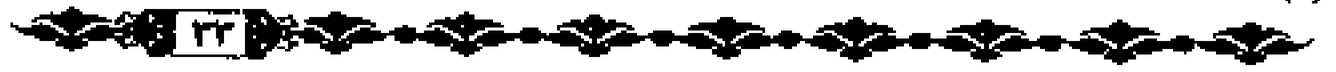
---

(١) راجع: ابو زهرة: ابن حزم ص٤٢٢ وما بعدها.

(٢) الانبياء الاية ٢٣.

(٣) راجع: ابو زهرة: ابن حزم ص٤٣٦ وعبد اللطيف شرارة ابن حزم والنص من الاحكام في اصول الاحكام جـ ٤ ص١٤١، عن المرجع الاخير

(٤) ابن خلدون: المقدمة المجلد الاول ص٧٩٩ - ٨٠٠.



والمناقشة في ضوء المنهج الظاهري لدراسة النصوص، لان دارسة اللغة وتراكيبها أو ما يطلب الفقيه باتقانه، حتي يصبح ذا ملكة قوية تساعده على الفهم، وأمن الخطأ. واذا كان هذا شأن الفقيه بعامة مع اللغة، فان طبيعة المذهب الظاهري تقتضي أن نولي اللغة، ومدلولات الالفاظ المقام الاول من العناية لان بناء هذا المذهب كان على تلك الدلالات، كما كان رد فعل لانسياق الفقهاء وراء الاقيسة والعلل وغيره، «فجاء المذهب ليرد الي كل حرف من نصوص اللغة اعتباره الكامل ودلالته المحددة»[1].

لذلك نجد أن ابن حزم قد حمل بشدة على علل النحو لانها في رأيه «كلها فاسدة لا يرجع منها شئ الي الحقيقة البتة، وانما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع اليهم في ضبطها ونقلها»[2]. ودليله على فساد العلل انه يقول لمن قال: انما سميت الخيل خيلا لاجل الخيلاء التي فيها، وانما سميت البازي بازيا لاتفاعة والقارورة قارورة لاستقرار الشئ فيها، والخابية خابية لأنها تخبئ ما فيها. انه يلزمك في هذا وجهان ضروريان لا انفكاك لك منهما البتة :أحدهما: أن تسمي رأسك خابية لأن دماغك مخبوء فيه، وأن تسمي البئر قارورة، لان الماء مستقر فيه، وأن تسمي المستكبرين من الناس خيلا للخيلاء التي فيهم.

والوجه الثاني أن يقال: ان اشتقت الخيل من الخيلاء أو القارورة من الاستقرار، والخابية من الخبء فمن أين اشتقت الخيلاء والاستقرار والخبء؟[3].

---

(١) راجع سعيد الافغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم ص٢٠-٢١ ط٢ دار الفكر بيروت ١٩٦٩.

وقد ذكر صاعد الاندلسي القرطبي أن ابن حزم قد ألف كتابا ضخما في العربية، ولعله يكون قد حمل فيه على أصول النحو العربي أو تبنى فيه منهجا جديدا يتلاءم مع المذهب الظاهري.

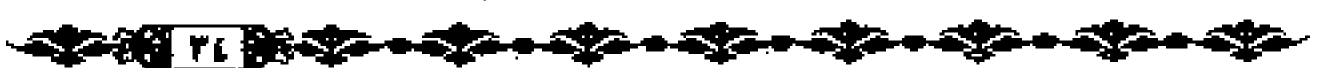
انظر:

(٢) KITAB:

TABAKAT UMAM PAR REGIS BLACHERE PAGE 141.

LA ROSE. PARIS 1935.

(٣) عبد اللطيف شرارة: ابن حزم ص١٢٤ والنص عن الاحكام في أصول الاحكام.



وإذا كنا قد اضطررنا الى نقل هذا النص الطويل لابن حزم، فاننا لم نفعل ذلك لمعرفة موقفه من أصول اللغة فحسب، انما للوقوف على منهجه وطريقته في رفض القياس والتعليل والاشتقاق، وهو المنهج الذي سنحاول أن نتلمس بعض خيوطه عندما نتعرض لآراء ابن مضاء، ونظراته في اللغة والنحو. وسنجد إذ ذلك أنه استفاد كثيرا من المنهج الظاهري في رفضه للعوامل والعلل والاقيسة في النحو، وانكار الرأي ما لم يستند الى دليل، كما سنجده حريصا على التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه على نحو ما يسلك المذهب الظاهري في الفقه.

ابن مضاء والمذهب الظاهري

دأب الذين كتبوا عن ابن مضاء القرطبي أن يرتّوا ثورته على «أهم أصول النحو العربي» ودعوته الى هدم نظرية العامل، والعمل بالنصوص لا غير - دأبوا أن يردّوا ثورته هذه الى انتمائه للمذهب الظاهري، واخلاصة لدولة الموحدين الظاهرية في زعمهم. ولن نستطيع أن نفصل في هذا الموضوع دون أن نقف قليلا عند علاقة الموحدين بالمذهب الظاهري، لنرى مدى اخلاص ابن مضاء للموحدين، انتمائه للظاهرية.

وقد رأينا أنّ المذهب المالكي ظلّ سيدا في المغرب والاندلس على الرغم من مزاحمة بقية المذاهب له، اذ ظلّ المغاربة مالكيين لا تؤثر فيهم المذاهب المستجدة الوافدة الا في القليل الذي لا يعتد به. أما الموحدون فقد أعلنوا القول بالاجتهاد ورأوا أن المختصرات جنت على الفقه، فأرادوا إحياء الفقه بالرجوع الى الكتاب والسنة وعدم الالتفات الى أيّ مذهب من المذاهب، وأمروا بجمع الاحاديث من المصنفات العشرة المشهورة ونشرها في المغرب والاندلس.

يقول المركشي في المعجب:«ان الحافظ ابا بكر بن الجد قال: لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة، وجدت بين يديه كتاب أبي يونس، فقال لي يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله فالمسألة فيها اربعة أقوال أو خمسة أو أكثر، فأيّ هذه الاقوال هي الحقّ؟ وأيها يجب أن يأخذ بها المقلد؟ يا أبا بكر، ليس الا هذا، وأشار الى المصحف أو هذا وأشار الى سنن أبي داود أو هذا وأشار الى سيف»[1].

وواضح من هذه الرواية ومن مجمل مواقف الموحدين من المذاهب المختلفة انها دعوة الى الاستغناء عن هذه المذاهب والافتاء من الكتاب، وعدم التقيد بمذهب أو رأي، والتحرر من الاجتهاد واطلاق حرية الفكر. ولكن هل في مواقف الموحدين ما يدل على تمذهبهم بمذهب الظاهرية؟ على أية حال، فان واحدا ممن أرخوا الدولة الوحدية من القدماء لم يقل هذا عنهم تصريحا، او تلميحا. ويتحدث أحد من اتصلوا بالخليفة المنصور اتصالا وثيقا عن هذا الموضوع

(١) انظر احمد امين: ظهر الاسلام جـ٣ ص٦٦. ومقدمة كتاب الرد على النحاة ص٨ نقلا عن المعجب لعبد الواحد المراكشي.



فشهد «أنه كان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الاحاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاما بليغا، وله فتاوي مجموعة حسبما أدى اليها»[1] اجتهاده، وكان الفقهاء ينسبونه الى مذهب الظاهرية.

وجلي من هذه العبارة الاخيرة : أن الفقهاء كانوا يتعمدون رميه بالمذهب الظاهري.

«وعلى الرغم من أن كلا المذهبين (الموحدي والظاهري) جعل أساسه الكتاب والسنة في استنباط الاحكام الفقهية فان المذهب الموحدي زهد بعد ذلك في التعرض لآراء الفقهاء، وفي سرد خلافاتهم، فقد فرّ يعقوب المنصور من هذه الفوضى الفقهية وأمر فقهاءه بالفرار منها...

أما المذهب الحزمي فانه يعرض لكثير من آراء الفقهاء على اختلاف مذاهبهم في المسألة الواحدة[2] فليس هناك اذن دليل واحد يدل على انتماء المنصور وشيعه الى المذهب الظاهري، وليس يكفي أن يظهر المنصور اعجابه بابن حزم لنحكم بأنه وقومه على المذهب الظاهري[3].

وفضلا عن ذلك فان مايروونه من أن أبا المنصور مر على قبر الحافظ ابن حزم، وقال:«عجبا لهذا الموضع يخرج منه مثل هذا العالم» ثم قال «كل العلماء عيال على ابن حزم ويتخذون من هذه الرواية دليلا على ظاهرية المنصور، وليس فيه أي برهان مباشر، أو غير مباشر يتفق ومدعاهم، اذ كل ما تحويه هذه الرواية أن المنصور لم يجد في مظهر القبر ما يتفق وعظمة ابن حزم،. يقول الاستاذ عبد الله كنون:

«والحجة الكبيرة في أن القوم لم يكونوا على مذهب أهل الظاهر هي مجموعة كتب المهدي بن تومرت هذه التي نشرها المستشرق المجري جولد تسهر وتشتمل على كتاب «أعز ما يطلب» و«العقيدة المرشدة» وكتاب «الطهارة» الذي يقال : ان المنصور جمع كتابا في الصلاة على منواله، الى غير ذلك من تعاليق المهدي.

(١) النبوغ المغربي جـ١ ص١٢٥.

(٢) عبدالله علي علام: الدعوة الموحدية بالمغرب ص٣١٨ - ٣١٩. دار المعرفة القاهرة ط١ ١٩٦٤.

(٣) عبد الله كنون: النبوغ المغربي في الادب العربي جـ١ ص١٢٤.



وكلها ليس فيه ذكر للظاهرية، ولا لعلم من أعلامها ... بل ان في تعاليقه الاصولية ما لا يعارضها اهلو اثبات القياس ومدحه بما لا يجنح اليه أهل الظاهر كما هو معلوم ... واذا كان هذا امام الموحدين، ومهديهم الذي أسس دولتهم ومهد مذهبهم لا يرى رأي الظاهرية ولا يبدي نحوها أي ميل، فلاشكّ أن خلفاءه كانوا كذلك[1].

والذي نريد أن نخلص اليه من هذا كله أنه اذا كان الموحدون أنفسهم لا تربطهم علاقة وثيقة بالظاهرية فان ما قيل من قبل من أن ابن مضاء طبق المذهب الظاهري في النحو لمجرد ارضاء الموحدين يصبح قولا لا معنى له ولا يسنده دليل.

الامر الثاني الذي نريد الوقوف عنده هو علاقة ابن مضاء نفسه بالمذهب الظاهري بغضّ النظر عن علاقة الموحدين بهذا المذهب.

ولعل ما يسترعي الانتباه في هذا الموضوع هو أن المؤرخين واللغويين القدماء ممن تحدثوا عن ابن مضاء لم يذكروا قط أنه كان ظاهريا على نحو مافعلوه مثلا مع ابن حيان النحوي، كما لم يذكروا أن كتابه «الرد على النحاة» كان بوحي من الظاهرية، وكل ماقالوه في هذا المقام أنه كتاب خرج به عن مألوف أهل العربية[2].

ومن أدلتنا على أن ابن مضاء لم يكن ظاهريا ولم يخرج عن المذهب المالكي الذي كان سائدا في المغرب والاندلس- أقول من أدلتنا على ذلك أن ابن فرحون ترجم له في الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، وعده في طبقات العلماء المالكيين، اذ يريد بعلماء المذهب: المذهب المالكي، فقد كان ابن فرحون مالكيا، وجاء في خطبة كتاب الديباج :«وقد ذكرت في هذا المجموع الوجيز من مشاهير الرواة واعيان الناقلين للمذهب... الى قوله، وبدأت بمقدمة تشتمل على ترجيح المذهب المالكي»[3].

(١) عبدالله كنون: النبوغ المغربي في الادب العربي جـ١ ص١٢٤ - ١٢٥.

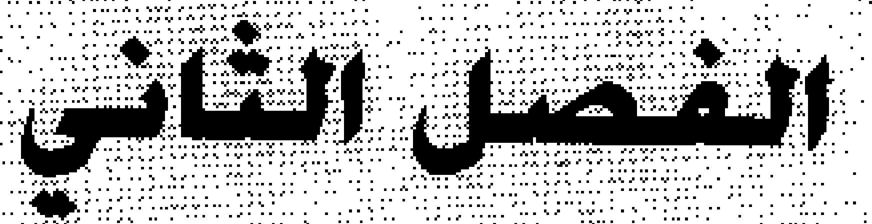
(٢) انظر ابن فرحون: الديباج المذهب ص٤٧، والمراكشي الذيل والتكملة.

(٣) ابن فرحون: الديباج المذهب ص٢.

ولقد حرصنا على اطالة الوقوف عند هذه المسألة لاهمية النتيجة التي نريد استخلاصها بعد ذلك، اذ هناك فرق بين أن يكون ابن مضاء قد ألف الكتاب وبثّ فيه آراءه الجديدة، لمجرد ارضاء الخليفة، وبين أن يكون قد وضعه عن اقتناع بضرورة اصلاح النحو، وتجديده. فرق بين أن يكون انما وضعه في غمرة اعجابه وتلبسه بالمذهب الظاهري، وشعوره بضرورة تطبيقه بحذافيره وعلى علاته - ان كانت له علات - على النحو العربي، وبين أن يكون قد اطلع على هذا المذهب واكتفى بأن استوحي منه الاصول التي تناسب القاعدة النحوية، وحاول تطبيقها على نظام الجملة في اللغة العربية، وهو الاحتمال الذي نؤيده على ضوء ما قدمنا من أدلة وبراهين. وليس كل من تبنى منهجا أو استفاد بمذهب من المذاهب محكوم عليه أن ينضوي تحت لواء هذا المذهب.

ونحن عندما نقرأ كتاب الرد على النحاة قراءة فاحصة نجد أن ابن مضاء لم يكن مخلصا الاخلاص كله للمذهب الظاهري، ذلك فانه وان ثار على بعض أصول النحو العربي كما ثار الظاهريون على أصول الفقه، لم يدع الى الغاء القياس والعلل مثلا كما سنرى في الفصول القادمة.

ننهي هذا الفصل بالقول: ان ابن مضاء قد عاش في عصر من أزهى العصور في تاريخ المغرب والأندلس بما عرفه هذا العصر من انتشار للمعرفة، والعلوم المختلفة، وتطلع الى الأحياء والتجديد وقد كان للأجواء الثقافية التي عاش فيها ابن مضاء الفضل الأكبر في بلورة شخصيته العلمية وتوجيه آرائه النحوية. ولم يمنعه تأثره بالمذهب الظاهري من اقامة منهج منفرد يمثل نظرته الخاصة الى النحو العربي التي دعا فيها الى الاستغناء عن بعض أصول النحو التي لم ير فيها فائدة تجلب للقارئ والمتكلم.



في هذا الفصل

- نشأة العلة.
- مفهوم العلة النحوية.
- بين العلل النحوية والعلل الفقهية.
- العلة في الكتب النحوية.
- أنواع العلل.
- التعليل النحوي عند ابن مضاء.



نشأة العلة

ليس غريبا أن يكون التطلع الى معرفة علل الأشياء قديما قدم الانسانية وحب الاستطلاع من الغرائز البشرية التي جعلت الانسان في بيئته الأولى لم يكن ليملك الوسائل العملية التي يمكن أن تعينه على كسب المعرفة بالطريقة الصحيحة فكانت تعليلاته في الطور الأول تقوم على تصور قوى خفية تسير الظواهر الكونية وتتحكم فيها على النحو الذي تقدمه لنا الأساطير في العصور الخالية.

ولم يستمر الانسان على هذا المستوى الفكري بالضرورة إذا لكما تقدّمت البشرية تطورت وسائل كسبه للمعرفه فوصل العقل الانساني الى صميم مرحلة التأمل النظري المنظم وتطور من السببية البدائية التي ترد كل ما في الكون الى قوة خفية مسببة لها الى تقرير علاقة منطقية تحليلية ترتب النتائج بطريقة قياسية على التعريفات والمبادئ العامة مثل استنباط المسببات بعد تحديد الأسباب.

وهكذا كان المنطق عن أرسطو علما يبين لنا كيف تفكر عقولنا وماذا نعمل لنصل الى نتيجة صحيحة ويرينا خطأ الفكر عندما ينحرف عن القواعد والعلة عند أرسطو فاعلية وغائية فالفاعلية هي التي يجاب بها عمن فعل الشئ والعلة الغائية هي التي يجاب به عن لم كان الشئ[1].

اذا كانت اللغة هي الوسيلة الطبيعية للتعبير عن الفكر واذا كان التساؤل عن علل الأشياء غريزة انسانية فانه من البديهي أن يكون مما تساءل عنه العربي أساليب لغته من حيث تفاوت درجات بلاغتها ومعاني مفرداتها من حين ارتباطها بدلائل الاعراب والصيغ.

ولقد أوتي العربي من رهافة الحس ونقاء الفكر ما يؤهله لان يتذوق مظاهر القوة والجمال في لغته وأن يعلل لهذا التذوق اذ لا يعقل أن ينهض شاعر مبرز في قبيلته فيختار من الكلمات لقصيدته ما يناسب الموضوع والمقام ثم يقدم جملة أو كلمة أو يؤخرها أو يحذف... الخ دون وعي منه لأسباب هذا الصنيع.

والشعر ديوان العربي علم له أصوله وقواعده وهو في رأيهم كما هو في رأي

---

(١) من محاضرة الدكتورة عائشة عبد الرحمن في مناهج البحث «بتصرف» وانظر مبادئ الفلسفة لـ «رابوبرت ترجمة د. أحمد أمين ص٢٢٩-٢٤٢ وتاريخ الفلسفة اليونانية يوسف كرم ص١٢٨.

غيرهم صناعة وهي صناعة معقدة تخضع لقواعد صارمة في دقتها بحيث لا ينحرف عنها صناع الشعر الا ليضيفوا اليها قواعد اخرى[1].

اذاً: لم يكن الشعر كله بديهة وارتجالا فقد كان صنعة تتطلب من صاحبها الاستعداد الكامل والاقتدار اللازم. وكان عملا يتكلفه الواحد منهم بعد جهد ومشقة وبعد دراسة وتمحيص.

يقول الجاحظ:

ومن شعراء العرب من كان يترك القصيدة تمكث عنده حولا كريثا وزمنا طويلا يردد فيها نظره ويجيل فيها عقله ويقلب رأيه اتهاما لعقله وتتبعا على نفسه فيجعل عقله زماما على رأيه اشفاقا على أدبه واحرازا لما خوله الله تعالى من نعمته. وكانوا يسمون تلك القصائد: الحوليات والمنقحات ليصير قائلها فحلا حنيذاً شاعراً مفلقا[2].

بل لقد كان يعرض لهم من الصبر عليه والملاطفة له والتلوم على رياضته ما يعرض لكثير من المولدين[3].

وما ظنك بشاعر يبذل هذا الجهد العقلي ويولي شعره كل هذا الاهتمام ليقف على الصياغة المناسبة للمعنى الذي يريده مراعيا في ذلك المقاييس الجمالية للأسلوب. أيمكن أن يقال بعد هذا ان العربي قد صنع كل ما صنع اعتباطا وبدون أن يعرف علة صنيعه هذا؟

واذا ما ذهبنا نفترض وجود لغتين في البيئة العربية: عامة وخاصة فمن الواجب أن نفرق بين اللغة التي كان يصطنعها الواحد منهم في كلامه العادي كلما خلا الى افراد قبيلته..وبين اللغة الأدبية النموذجية التي كانت لسان النقاد والمثقفين الشعراء فهذه لغة تخاطب الناس في حياتهم العامة يتكلمونها بالسليقة. ويؤدون التافة من شؤونهم، وتلك لغة أدب وشعر لا يصطنعه الا من أدرك نواحي القوة والجمال فيها واجتهد في إيجادتها وتحسينها[4].

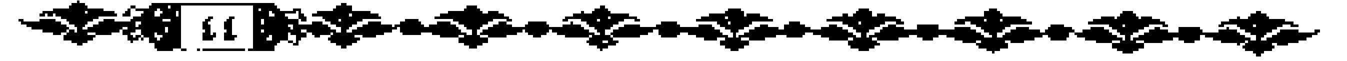
---

(١) الفن ومذاهبه في الشعر العربي د. شوقي ضيف ص١٤.

(٢) البيان والتبيين لجاحظ ٢-٩.

(٣) الخصائص ١-٢٣٠.

(٤) أنظر اللهجات العربية د. ابراهيم أنيس ص٤٢. والقائم بين أيدينا هو الدليل على اللغة الفصيحة، واللغة الأخرى ضمنية لا دليل عليها الذي يرضاه العقل أن لسان العربي يساير ملكة تخاطب على أساسها أهله ونوبه أراد عملا فنيا يفضل به غيره فلا يعقل أنه ساقه بلا قصد أو أعملا فكر.



ومما يدل على فهم العرب للغتهم وعمق ادراكهم لأسرارها في البيان والتبليغ نزول القرآن فيهم متحديا اياهم وهو كتاب الله الخالد المعجز في نظمه وفصاحة ألفاظه.

وما تحدى القرآن العربي وأصر على التحدي إلا لأنهم كانوا افصح الناس لسانا. وأكثرهم الماما واقتدارا على معرفة تصاريف الكلام، وطرق البلاغة، وكل الفنون التي ترتقي بالكلام الى القوة والجمال.

يقول الباقلاني:«ان الاعجاز لم ينصرف الى المتناهي في معرفة الشعر وحده، أو الغاية في معرفة الخطب أو الرسائل وحدهما وانما ينصرف الى من استكمل معرفة جميع تصاريف الخطاب ووجوه البلاغة، وطرق البراعة، فلا تكون الحجة قائمة على المختص ببعض هده العلوم بانفرادها دون تحقيق لعجز البارع في هذه العلوم كلها عنه، وأما من كان متناهيا في معرفة وجوه الخطاب وطرق البلاغة والفنون التي يمكن فيها اظهار الفصاحة فهو متى سمع القرآن عرف اعجازه»[1].

بل ان مجرد فهم القرآن في بلاغته انما كان يخاطب قوما يفهمونه ويتذوقونه وفهم القرآن وتذوقه لا يمكن أن يقع اتفاقا وبلا استعداد بل لابد أن يكون عند الجماهير التي سمعته وتأثرت به واعتنقت دينه ثقافة أدبية خالصة وأنا لا أفترض أن هذه الثقافة كانت كالثقافة التي ظفر بها العربي بعد الاسلام ولكنها كانت على كل حالة تتناسب قليلا أو كثيرا مع ما في القرآن من فصاحة وعمق[2].

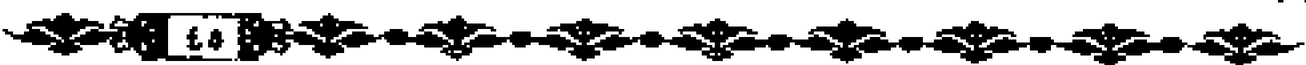
ولقد جاء القرآن بأساليب دقيقة النظم عميقة المعنى وبتراكيب في غاية الايجاز والاحكام فهي تحتاج الى كثير من التأويل والتقديم والتفسير لاظهار الجانب الخفي فيها من ذلك قوله تعالى:

(ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)[3].

(١) اعجاز القرآن للباقلاني ص٢٦.

(٢) النثر الفني في القرن الرابع الهجري د. زكي مبارك ص٤٧-٤٨.

(٣) سورة المائدة الآية رقم ٦٩.



وقوله :

(لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة)(١).

لقد جاءت «الصابئون» مرفوعة مع كونها معطوفة على اسم «ان» على التقدير الظاهر الشائع المعلوم.

وكان من حق (المقيمين) الرفع لو كانت معطوفة على ماقبلها .

ونتساءل: هل يعقل أن يقبل العربي مثل هذه التعابير. لو أنها كانت مخالفة لمعارفه وللمعهود في كلامه؟ وهل كان يسكت عن ذلك وقد قال مشركو العرب كل شئ عن القرآن فقالوا سحر يؤثر يفرق بين الرجل وأهله وقالوا: أساطير الأولين ولكنهم لم يجدوا ما يعيبونه في تركيبه وبلاغة أساليبه مما استحوذ على الكافرين والمؤمنين على السواء.

ومما يؤكد لك ما ذهبت اليه أن اعرابيا سمع قارئاً قد بدل قوله الله.

(فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا أن الله عزيز حكيم)(٢).

بقوله: (ان الله غفور رحيم).

فأنكر عليه الاعرابي ولم يقرأ القرآن وقال: ان كان هذا كلام الله فلا يقول كذا الحكيم لا يذكر الغفران بعد الزلل لأنه افتراء عليه(٣).

نستخلص من هذا أن العربي كان على درجة عالية من الادراك للغته ولم يكن جاهلا يسوق الكلام متأثرا بتقاليد بيئته وكأن اللغة عنده لا تعدو أن تكون أداة للتوصيل داخل مجتمعه وليس للغة بعد ذلك رسالة أخرى.

وتراثنا الأدبي الذي زخرت به البيئة الجاهلية وهي التي سبقت ظهور الاسلام دليل مادي على أن اللغة العربية قد تجاوزت عند الجاهليين مرحلة التوصيل التي تغمر حياتنا بشواهدها الى مرحلة الابداع الفني والبحث عن أفضل التراكيب وأرفع الاساليب فنراه يطرب لبيت شعر ويهنئ لميلاد شاعر وهو ذلك كأرقى ما يكون عليه شعب يعتني بفكره عنايته بشؤون حياته.

---

(١) سورة النساء الآية رقم ١٦٢.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٠٩.

(٣) الكشاف للزمخشري ٢٥٣/١.

فهل أنت في عصور المدنية هذه واجد من يعتني بلغته مثل عناية أحدهم أو نصفه حتى يُضحي بكل شئ مقابل عمل أدبي قضى فيه شطرا من عمره؟

حقا ان العرب أرادت من العلل الاغراض ما نسبناه اليها وحملناه عليها.

ولقائل أن يقول من أين يعلم أن العرب راعت ما ندعيه عليها وننسبه اليها؟ ومن كان يحس بهذه الخفة وهذا الثقل في التركيب اللغوي هل هو الناطق العربي أو الدارس اللغوي؟

ونجيب بأن النصوص التي تهيأت لنا ونحن ندرس هذا الموضوع خير من يجيب على هذه التساؤلات.

فلقد جاء في كتاب سيبويه:

١) ان العرب يقولون في مثل من أمثالهم:«اللهم ضبعا، وذئبا».

ان كان يدعوا بذلك على غنم رجل، واذا سألتهم ما يعنون قالوا:« اللهم، اجمع فيها ضبعا وذئبا، وكلهم يفسره ما ينوي».

وجاء في الكتاب أيضا:

٢) «وحدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وجاذا» «وهو موضع يمسك به الماء» فقال: بلى وجاذا أي أعرف بها وجاذا[١].

ونستطيع أن نستخلص من هذين الروايتين: حقيقتين.

أولاهما: أن العربي كان بوسعه أن يعلل لكلامه كل ما طلب منه ذلك وأن يظهر لك ما ينويه من وراء حذف كلمة أو تقديم جملة أو تأخيرها.

وثانيها: أن الكتب النحوية قديمها وحديثها لم تضف شيئا في هذا الباب من شأنه أن يغير المفهوم الذي كان في نفس العربي.

٣) وينقل ابن جني في الخصائص وابن الأنباري في الانصاف عن الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت رجلا من اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له : أتقول جاءته كتابي؟ قال نعم، أليست بصحيفة[٢].

---

(١) كتاب سيبويه، هارون، ٢٥٥/١ وانظ الروايتين لابن جني ٢٤٩/١ - ٢٦ وقد نسبهما لسيبويه.

(٢) أنظر الخصائص ٢٤٩/١ والانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين للامام كمال الدين الأنباري ٧٦٩/٢.

أو ليست معي في أن ما احتج به العربي عندما أنث المذكر لعله قامت في نفسه هو ما نسميه اليوم علة نحوية.

أو ليس من المعقول بالقياس أن نقرر المطمئنين الى أن العربي كان بامكانه أن يعلل لكل كلمه يتفوه بها؟

ولله در ابن جني حيث قال معقبا على هذه الرواية.

(أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتداولوا وقاسموا أن يسمعوا أعرابيا غفلا يعلل هذا الموضوع بهذه العلة فلا يحتجوا لتانيث المذكر بما ذكره ويسلكوا فيه طريقته فيقولون : فعلو كذا لكذا)[1] .

والحق أنه لا فرق بين ماقاله العربي قديما وبين ما قاله النحويون في هذا الباب بعد ذلك فلقد احتج العربي لتانيث المذكر في قوله «جاءته كتابي» بتأويل الكتاب بالصحيفة بينما اعتل النحاة لتانيث الفعل المسند الى جمع التكسير في نحو قولنا: جاءت الرجال على تأويل «جماعة من الرجال» فالعلة هي عند العربي وعند النحويين في هذا الباب والحكم واحد في حملهم الاعراب على المعنى والحمل على المعنى كثير في أشعارهم.

٤) قال أحدهم:

قـــامت تبكيـــه على قـــبـــره	من لي من بعـــدك يا عـــامـــر؟
تركـــتني في الدار ذا غـــربة	قـــد ذل من ليس له ناصـــر[2]

ومحل الشاهد في قوله (ذا غربة) على غير ما يقتضيه اللفظ فيقول ذات غربة وقد أجري الكالم على المعنى لأن المرأة انسان أو شخص. والشخص مذكر ولذلك جاز أن يجري عليه صفات المذكر ولم يقم الحمل على المعنى الا على ماوقر في نفوس العرب من سلامة الحس ودقة النظر لادراك أسباب الخروج على مقتضى اللفظ العربي المألوف.

ومن ذلك قولهم:

وان كـــلابا هذه عـــشـــر أبطن	وأنت برئ من قبـائلها العشـر[3]

(١) الخصائص ٢٤٩/١

(٢) الانصاف ٥٠٧/٢ وانظ اللسان ع. م. ر .

(٣) الانصاف ٧٦٩/٢ .

فقال: عشر أبطن والأبطن جمع بطن والبطن مذكر فكان ينبغي أن يقول عشرة أبطن لأن اسم العدد من ثلاثة الى عشرة يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث وقد حذف التاء نظرا للمعنى.

قال ابن جني :«وذهب بالبطن الى القبيلة وأبان ذلك بقوله من قبائلها»[1].

وواضح أن الشاعر العربي لم يكن ليتصرف مثل هذا التصرف فيؤنث المذكر ويذكر المؤنث دون أن يكون قد أراد ما نسبه اليه من علل وتخريجات. اذ لا يعقل أن نسم شاعرا بالخطأ في مسألة يعرفها الجميع وهي الفرق بين المذكر والمؤنث ومثله قول عمر ابن أبي ربيعة:

وكان مجني دون من كنت أتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر[2]

حيث جاء باسم العدد مذكرا على غير ما يقتضيه الاستعمال اللغوي الشائع ولكن الشاعر لاحظ المعنى لأنه أراد بالشخوص النساء بدليل قوله: كاعبان ومعصر.

٦) وينقل ابن جني عن أبي علي الفارسي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: سمعت عمارة بن عقيل بن جرير يقرأ:

«ولا الليل سابق النهار» فقلت له: ما تريد ؟ أردت سابق النهار «بالتنوين» فقلت له: هلا قلته؟ قال لو قلته لكان أوزن. ا هـ[3].

وهذا دليل آخر قوي على أن طلب الخفة الذي ننسبه الى العرب لم يكن محض اختراع أو افتراض من النحاة بل انه من احساس العربي وسلامة ذوقه بدليل قوله لو قلت سابق «بالتنوين» لكان اوزن أي لكان أثقل.

٧) ويروى أن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما قرأ (ونادوا يا مال «ترخيم يا مالك، وهو خازن النار» ليقض علينا ربك) أنكر عليه ابن عباس فقال علي : هذا من الترخيم في النداء.

---

(١) الخصائص ٤١٧/٢.

(٢) الانصاف ٧٧٠/٢ – والمجن من جنه يجنه اذا ستره.. الكاعب من النساء: الجارية المكتنزة النهد. والمعصر: الجارية في أول البلوغ.

(٣) الخصائص ٢٤٩/١.



فقال ابن عباس: ما أشغل أهل النار في النار عن الترخيم في النداء فقال علي : صدقت[1].

وهكذا كانت العلة في حذف الكاف من «مالك» كما ذكرها علي رضي الله عنه وكما فصلها النحاة بعد ذلك هي الترخيم في النداء ولا يطعن في هذه الرواية دعوى أن علي بن أبي طالب لم يكن يعرف هذ المصطلح، فعلي واحد من أعلام العربية الذين ساهموا في بسط قواعد النحو وتأصيل أحكامه على نحو ما تصوره لنا الروايات التي تحدثت عن نشأة النحو العربي.

ثم أن الترخيم بهذا المفهوم لم يكن يجهله العرب، فقد قال قائلهم: لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر[2] وفي القاموس رخم الكلام: لان وسهل... وكأنه تخلص مما يحيله يابسا غليظا لأن كلمة تخلصت من الزائد على بنيتها فمصطلح « الترخيم» في النحو مكتب لفظه ومعناه من الاستعمال العربي لمادة «رخم».

٨) ومن الأمثلة التي نسوقها لتأييد ما نذهب اليه هو أن العرب كانوا يحملون الفرع على الأصل سعيا وراء اطراد القاعدة، وشموليتها فقد أعربوا كلا من المثني وجمع المذكر السالم بالحروف للتفريق بين الجمع والمثنى في الرفع وحملوا الجر فيهما بالياء وفرقوا بينهما بانفتاح ما قبلها في المثنى وجره في الجمع وبقي النصب فحملوه على الجر لمناسبة النصب للجر دون الرفع وعندما جاؤا الى جمع المؤنث السالم حملوا النصب أيضا على الجر فقالوا: رأيت الهندات بالكسر وكان باستطاعتهم أن يقولوا: رأيت الهندات بفتح التاء لزوال ضرورة الجر هنا[3].

ولكنهم أرادوا حمل الفرع على الأصل لتعميم القاعدة.

ولقد كان من اليسير علينا أن نرد هذا الى محض الصدفة والتصرف العفوي لولا أن العرب حملوا الفرع علي الأصل في أماكن كثيرة منها مثلا:

---

(١) معجم الادباد لياقوت الحموي ٦٧/١.

(٢) حاشية الصبان على الاشموني ١٧١/٢ – والبشر: ظاهر الجلد، والهراء الكلام الكثير، والنزر: القليل- أراد: أن كلامها ليس بالكثير المعل ولا بالقليل المخل بل بين ذلك.

(٣) الكتاب ١٧/١ والخصائص ١٤٤/١ والانصاف ١١/١ وما بعدها.



حملهم حكم بعض أحرف المضارعة على حكم بعضها الآخر في نحو حذفهم الهمزة في «تكرم» و « يكرم» لحذفهم اياها في « أكرم» لأن هذه الكلمة في أصلها الأصيل «أكرم» بدليل قول الشاعر: فانه أهل لأن يؤكرما[1].

فقد استثقلوا وجود همزتين متتاليتين في أول الكلمة وحملوا تؤكرم ويؤكرم على المبدوء بهمزة المضارعة قصد الاطراد والتجانس ومعاملة الأشباه معاملة واحدة.

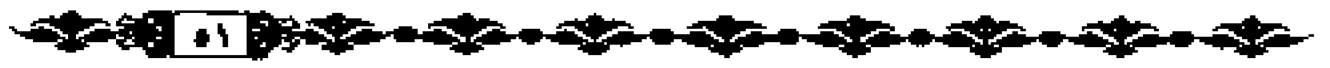
وليت شعري اذا كان "العرب" يتصرفون في لغتهم هذا التصرف المنظم العجيب وقد تبينت لنا أغراضهم ومقاصدهم في احكام لغتهم فهل يصح القول:«ان العرب كانوا يتكلمون فقط[2]».

وهل كان ما اعتل به النحاة بعد ذلك الا وصفا لما نقلوه عن قارئ الناطقين العرب وكشفا لمقاصدهم وأغراضهم في تنظيم لغتهم؟

---

(١) أنظر الشاهد في الانصاف ١١/١ .

(٢) أصول النحو العربي. محمد عيد ص١٧٤.



مفهوم العلة النحوية

تعرضت فيما سبق للعلة عند أرسطو أنها عنده علة فاعلية يجاب بها عمن فعل الشيء وعلة غائية يجاب بها عن لم كان الشيء.

أما العلة النحوية التي تعرف بأنها الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اخاذ الحكم[1] فليست في شيء مما ذهب اليه أرسطو وذلك واضح من مفهوم الحدود والتعريفات عند العرب.

فالحد الارسطي يهدف الى الوصول الى الماهية أو الى الجوهر في حين يقضي الحد النحوي الى التمييز. والبون شاسع بين الاتجاهين [2] .

ومما يؤكد اك استقلال المدرسة النحوية العربية وعدم تأثرها بالفكر الأرسطي أنهما لم يلتقيا شكلا ولا مضمونا لأن العلة عندنا ثلاثة أضراب: علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية.

فأما التعليمية فهي التي يتوصل به الى معرفة كلام العرب لانا لن نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها لفظا وانما سمعنا بعضه فقسنا عليه نظيره ومثال ذلك أنا لما سمعنا: قام زيد فهو قائم وركب فهو راكب عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل فمن هذا النوع من العلل قولنا: ان زيدا قائم، فان قيل : بم نصبتم زيدا؟ قلنا بأن لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأن كذلك علمناه ونعلمه.

وكذلك «قام زيد» ان قيل: بم رفعتم زيدا؟ قلنا انه فاعل اشتغل فعله به فرعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال: لم نصبتم زيدا بأن في قوله:« ان زيدا قائم». ولم وجب أن تنصب ان الاسم؟. فالجواب في ذلك أن يقول له: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه فأعملت عمله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالفاعل لفظا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو «ضرب أخاك محمد» وما أشبه ذلك.

---

(١) النحو العربي د. مازن مبارك ص٩٠.

(٢) عن فقه اللغة في الكتب العربية د.عبده الراجحي ص٥٩.

وأما العلة الجدلية النظرية فهي كل ما يعتل به في باب ان بعد هذا مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال؟ وبأي الافعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟[1].

(١) الايضاح في علل النحو لابي القاسم الزجاجي ص٦٤/٥٦.

بين العلل النحوية والعلل الفقهية

للدرس اللغوي عند الفقهاء والأصوليين أهمية بالغة، وذلك لشعورهم بالحاجة الى الدراسة اللغوية» فاهتمامهم بأحكامه حفز علي تدوين الفقه والحديث ... وعنايتهم بالقرآن الكريم صرفتهم الى الاهتمام بقراءاته وتفاسيره وتاريخيه، وذلك حملهم على ضبط اللغة واحكام قواعدها»[1].

ولقد بلغت عناية الأصوليين بالقضايا اللغوية المختلفة حدا جعلهم يضمون الى علم الأصول ما يعرف باسم المقدمة اللغوية، التي صارت تمثل جانبا هاما من علم الأصول، ووجدت من عناية المؤلفين والمتعلمين في العصور المتأخرة ما جعلهم يبذلون فيه من الجهد والوقت مالا يبذلونه في مباحث العلم الأصلية كالاجتهاد والتقليد وما اليها.

وقد ألم الأصوليون في هذه المقدمة «بمباحث لم يستوفها الدارسون اللغويون حتى لتجلي أن تتبع ما عند هؤلاء الأصوليين من البحث اللغوي الملم بكثير من مباحث علم العربية قد يكون أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم»[2]. ومن ذلك أنا نجد أن ابن القيم الجوزية يعني بمسألة دخول الشرط على الشرط مما يتناوله الأصوليون وبين حكم صورها المختلفة من حيث المعنى وما يترتب على ذلك من أحكام شرعية اذا كانت العبارة متصلة بأمر شرعي كالطلاق[3] مثلا ومن يطلع على كتاب الاقتراح للسيوطي الذي يذكر فيه أنه رتبه على نحو أصول الفقه في الابواب الأصول والتراجم يجد أن المصطلحات الفقهية هي الرائجة في الكتاب[4].

ومما يروونه في مجال ارتباط أصول الفقه بأصول النحو أن محمد بن الحسين الشيباني امتحن الفراء في مسألة فقهية فأجابه عليها من النحو قال محمد :«ما تقول في رجل صلى فسها فسجد سجدتين للسهو فسها فيها؟» ففكر الفراء ثم قال «لا شئ عليه» فقال ولم؟ قال: لأن التصغير عندنا لا تصغير له. وانما السجدتان تمام الصلاة فليس للتمام تمام»[5].

---

(١) سعيد الأفغاني : في أصول النحو ص١٠٠.

(٢) د. طاهر سليمان حمودة: ابن قيم الجوزيه ص ٦٨-٦٩ الأسكندرية ١٩٧٦.

(٣) د. طاهر سليمان حمودة : ابن قيم الجوزية ص ١٤٤ والنص عن بدائع الفوائد ١/٥٨-٦٠.

(٤) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ص٢٢ تحقيق د. أحمد محمد قاسم ط١٩٧٦- القاهرة.

(٥) سعيد الأفغاني: في أصول النحو ص١٠٥ دار الفكر ط٣ - ١٩٦٤/٣ . دمشق.

وبدراسة المأثور من العلل النحوية يتبين أنها بنت الطبع والحس وليست بنت الشرع أو الفقه.

يقول ابن جني :«ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الاعراب الا والنفس تقبله والحس منطو علي الاعتراف به ألا ترى أن عوارض ما يوجه في هذه شئ سبق وقت الشرع وفزع في التحاكم فيه الى بديهة الطبع فجميع علل النحو اذن مواطئة للطباع وعلل الفقه جميعا لانتقاد هذ الانقياد»[1].

واتسام العلة النحوية بهذه الخاصية تعمق مسافة الخلاف بين العلة النحوية والعلة الفقهية.

فالفقهية يلتزم فيها بنص مقدس ويستنبط منها أمرا واجبا مفروضا فعله الفقيه موجبة وأما النحوي فيعتمد شواهده من كلام الناس ويعول على ما تشابه من ظواهر لغوية تحت أحكام عامة ثم يحاول بعد ذلك أن يلتمس العلة لأحكامه.

والعلة في مصطلح الفقه :«هي المعرفة للحكم بان جعلت علامة على الحكم في الفرع الموجبة للحكم بمعنى أن الشارع جعلها كذلك أو هي الباعث على التشريع»[2].

وأما العلة النحوية فهي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم[3].

قال سيبويه :«ليس شيئا يضطرون الا وهم يحاولون به وجها»[4].

وعلل النحوي فيما يراه ابن جني أقرب الى علم الكلام منها الى علل الفقه وليست منهما جميعا قال :«لسنا ندعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة بل نرعي أنها أقرب اليها من العلل الفقهية ...

---

(١) الخصائص ٥٣/١.

(٢) النحو العربي: مازن المبارك ص٩٠ والنص عن تسهيل الوصول الى علم الأصول للمحالوي.

(٣) المصدر السابق ص٩٠.

(٤) انظر الكتاب – هارون – ٣٢/١.

وإذا حكمنا بديهة العقل وترافعنا الى الطبيعة والحس فقد وفينا الطبيعة حقها وربأنا بها أرفع مشارفها[1].

وحسبنا أن تعلم أن البحث في علل النحو له أسلوبه المستقل بطرائقه الخاصة به لأن أوضاع المناطقة والفقهاء غير أوضاع النحويين والأهداف التي يرمى اليها عالم المنطق والفقيه تختلف عن تلك التي يرمى اليها عالم النحو.

(١) الخصائص: ١/٥٢.

العلة في الكتب النحوية

رأينا العلل النحوية على ألسنة الناطقين العرب مستلهمة من احساسهم ومحكمة بسلامة أذواقهم اللغوية التي كانت عندهم الفيصل في احكام لغتهم ورصدها الرصد المنظم ورأينا ما انتهت اليه اللغة العربية في آمر جاهليتها من حيث رسوخها في الاذهان واستقرار ضوابطها وجريانها على سنن ثابتة في بناء الجمل والأساليب.

ولم تكد تنتهي الجاهلية، ويشرق فجر الاسلام حتى نشط البحث في النحو واللغة على يد ثلة من رجالات اللغة والنحو من أمثال أبي الاسود وأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه.

ولقد التزم جميع هؤلاء بحكمة العرب، وسلامة ذوقهم في بسط العلل، وتفريعها. وقد رأيت كيف سأل أبو عمر بن علاء العربي عن العلة في تأنيث الفعل المسند الى المذكر في قوله، جادته كتابي فاحتقرها.

أما الخليل بن أحمد الذي « بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله[1].

فقد كان يرى أن العربي أمة حكيمة لا يمكن أن تتصرف في لغتها من غير قصد شريف أو منحى صائب.

قال الزجاجي:

«ذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العلل التي يعتل بها فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟».

فقال:«ان العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فان أكب أصبت فهو الذي التمست، وان تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيه بالخبر الصادق، والبراهين الواضحة، والحجج اللائحة فكلما وقف هذا الرجل على شئ منها قال: انما فعل هكذا لعلة كذا ولسبب كذا وكذا

(١) نزهة الالباء في طبقات الادباء ص٥٤.



سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني الدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الرجل الذي دخل الدار وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة الا أن ذلك مما ذكره الرجل محتمل أن يكون علج لذلك فان سنح لغير علج لما عللته من النحو وهي أليق فليأت بها»[1].

فلقد أمن الخليل أن العلة قامت في عقول العرب لذلك أخذ علي نفسه عندما تناول العلة النحوية أن يلترم جانب الحكمة والصواب في استخلاص العلل التي بنيت عليها لغة العرب حيث اجتهد في أن يلتمس ببصيرته النافذة العلل التي استقرت في نفوس العرب الاثرائها وبسطها ونستطع أن نتبين ذلك من ارائه النحوية التي ساقها سيبويه في كتابه فقد ألم الماما عجيبا بدقائق الجمل في العربية وتمثل أساليب العربو وتصرفهم في كلامهم بما كان يمتاز به من حس مرهف.

ولم تكن تعليلاته مستمدة من الفسلة ولا ما يتصل بالفسلة بل هي كما قلنا مستوحاة من روح العربية وقائمة علي جمهور الشواهد التي تجمعت لديه وهذه طائفة من تعديلات الخليل لتكون بين يدي القارئ شاهدا علي ما نقول:

أ- (خشنت بصدره) فالصدر في موضع نصب والباء قد عملت ومثله:«قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم»[2].

انما هو كفي الله بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت والموضوع موضع نصب وفي معنى النصب[3].

ب- «هو كائن أخيك» على الاستخفاف والمعنى هو كاين أخاك[4].

جـ- «انما لا تعمل فيما بعدها كما أن «أرى» اذا كانت لغوا لم تعمل فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما كان نظير ان من الفعل ما يعمل[5].

---

(١) الايضاح في علل النحو : ص٦٥-٦٦.

(٢) الرعد:٤٣.

(٣) الكتاب : ٩٢/١ هارون.

(٤) الكتاب: هارون - ١٦٦/١.

(٥) المصدر السابق - ١٣٨/٢.

د- نصبوا المضاف في النداء نحو: ياعبد الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا (يا رجلا صالحا حين طال الكلام كما نصبوا «هو قبلك» و«هو بعدك» ورفعوا المفرد كما رفعوا «قبل» و «بعد» وموضعهما واحد وذلك قولك «يا زيد» و «ياعمر» وتركوه في التوين في المفرد كما تركوه في «قبل»)[1].

فأنت ترى أن تعليلات الخليل تتسم بالبساطة وتتكئ على المادة اللغوية وقياس النظير على النظير كما تمتاز بأنها قائمة على الحس العربي الذي يؤثر الخفة وينفر من الثقل لذلك رأيناه يجيز «كائن أخيك» طلبا للخفة كما أجاز العربي من قبل «ولا الليل سابق النهار» لنفس العلة وكيف التزم بموافقة الاعراب للمعنى عندما قال:«والموضع موضع نصب» في نحو: حشنت بصدره وكيف لاحظ أن موضع بناء المنادي واعرابه وبناء الظرف في نحو: قبل وبعد واعرابهما واحد فهما يعربان حين يطول الكالم ويبنيان علي الضم اذا أريد الاختصار.

أما تعليلات سيبويه فتمتاز باعتمادها على ذوق العربي ومقاصده التي يضمرها في نفسه اعتمادا مباشرا فهو ينقل لك ماصدر من أفواه العرب في هذا الباب أو ذلك ثم يبني عليه حكمه النحوي، وخلاف الخليل الذي كان يكتفي، بالقياس أو الاجتهاد دون الاستعانة بكلام العرب وقد صرح الخليل بهذا عندما تحدث عن طريقته في التعليل.

لذلك نرى سيبويه ينقل لك العلل التي أثرت عن العرب قبل أن يتحدث على «ماجري من الأمر والنهي علي واضمار الفعل المستعمل اظهاره».

من ذلك أن العرب يقولون في مثل من أمثالهم :«اللهم ضبعا وذئبا ان كان يدعو بذلك علي غنم رجل».

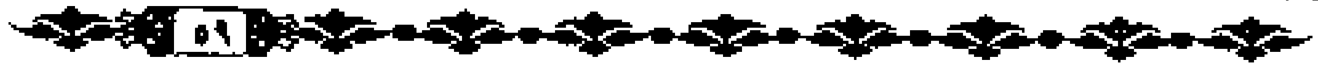
واذا سألتهم ما يعنون قالوا:«الله اجعل فيها ضبعا وذئبا».

«وحدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له: أما بمكان كذا وجاذا؟ قال: بلى، وجاذا أي أعرف بها وجاذا»[2].

---

(١) المصدر السابق - ١٢٨/٢.

(٢) الكتاب : هارون ٢٥٥/١.



ثم يبني الحكم النحوي استنادا على هذه العلل:

(هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهاره، اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل وذلك قولك: زيدا» و «عمرا» و«رأسه» وذلك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت:«زيدا» أي أوقع عملك، أو رأيت رجلا يقول: اضرب شر الناس فقلت: زيدا، وكقولك: الأسد والجدار، وانما نهيته أن يقرب الجدار المخوف، أو يقرب الاسد وان شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل فقال: أضرب زيدا أو اشتم عمرا ....الخ).

ومن ذلك قوله «وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له كيف أصبحت؟».

فيقول حمد الله وثناء عليه كأنه يحمله علي مضمر في نيته هو المظهر كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأ ليبني عليه[1].

واستمع اليه يوضح ما وقر في نفوس العرب من دوافع لنصب جمع المؤنث السالم وجره بالكسرة يقول:«جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة لأنهم حملوا التاء التي هي حرف الاعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروه مجراها»[2].

ويعلل بالاستخفاف لطرح الألف واللام في قولهم عشرون درهما.

«انما أرادوا عشرين من الدراهم فاختصروا واستخفوا ولم يكن دخول الالف واللام يغير العشرين عن نكرته فاستخفوا بترك ما لم يحتج اليه»[3].

وهكذا كانت العلة النحوية منذ نشأتها بين أحضان الناطقين العرب ومنذ أن تناولها النحاة الأول مستوحاة من روح العربية ومحكمة بذوق العربي وادراكه لمواقع كلامه بل ان الدارس للعلة النحوية حتي في عصرها المتأخر يستطيع أن يكتشف أنها ظلت تستمد خصائصها مما اعتل به النحاة العرب اللهم الا بعض

---

(١) الكتاب: هارون - ١/٢٥٥.

(٢) الكتاب: هارون - ١/٢٢٠ - ٢٢١.

(٣) الكتاب: هارون ١/١٨.

الزيادة في الشرح والتفصيل وسنكتفي بضرب بعض الأمثلة التي تثبت الصلة القوية بين العلة النحوية في عصرها المتأخر وبين ما قاله العربي قبل أن تنشط الحركة النحوية.

١- يقول ابن عقيل:

يجوز حذف نصاب الفضلة اذا دل عليه دليل نحو أن يقال من ضربت؟ فتقول :«زيدا» التقدير: ضربت زيدا[1].

ولعلك لاحظت معي الآن أن تقدير ناصب المفعول له النحاة المتأخرين لا يختلف في شئ عن التقدير الذي اصطنعه العربي قبل ذلك فقد نصب العربي «ضبعا» و«جاذا» لأنه كان يقدر في نفسه الفعلين اللذين نصباهما وهما الفلان:«اجعل» و «أعرف» لذلك قال العربي:«اللهم ضبعا وذئبا أي اجعل فيه ضبعا وذئباً وقال :«بلى وجاذا» «أي أعرف بها وجاذا»[2].

٢- وانظر الى ما يقوله الاشموني فيحذف التاء من الفعل المسند الى مؤنث حقيقي: فكما تقول : سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول:«قامت الرجال» و «قام الرجال» و «قامت الهنود» و «قام الهنود» و«قامت الطلحات» و«قام الطلحات» فثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع[3].

ويقول ابن يعيش:

(واعلم أن الجموع تختلف في ذلك فما كان من الجمع مكسرا فأنت مخير في تذكير فعله وتأنيثه نحو :«قام الرجال» و «قامت الرجال من غير ترجيع» لان لفظ الواحد قد زال بالتكسير وصارت المعاملة مع لفظ الجمع فان قدره بالجمع ذكرته وان قدرته باالجماعة أنثته[4].

---

(١) شرح ابن عقيل: ١/ ٣١٠.

(٢) كتاب سيبويه ١/٢٥٥ هارون.

(٣) حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ٢/ ٥٤.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ١٠٣.

وليت شعري ما الفرق بين ما اعتل به العربي وبين ما ذكره النحاة في هذا الباب لقد احتج العربي لتأنيث المذكر في قوله «جاءته كتاب فاحتقرها» بتأويل الكتاب بالصحيفة بينما اعتل النحاة لتأنيث الفعل المسند الى جمع التكسير في نحو قولنا جاءت الرجال بتقدير جماعة من الرجال ألست واجدا معي أن العلة عن العربي وعندنا لنحاة هي الحمل على المعنى؟.

اعتقد أننا لا نحيد عن الصواب عندما ندعي أن تعليل الظواهر اللغوية عن النحاة العرب يرتبط ارتباطا وثيقا بما أثر عن العرب من تعليلات للغتهم، وأنه اتخذ بذلك شكلا لغويا خالصا بعيدا عن كل تأثير أجنبي.

أنواع العلل

تركنا العلل على يد الخليل وسيبوية، وأصحابهما بسيطة قريبة المأخذ والمنال تبرر الحكم النحو، ولا تزيد.

ولم يكد يمضي قرنان من الزمن حتي لقيت العلة النحوية عناية فائقة فأفردت لها التآليف والبحوث وتوسعت دائرة الدرس فيها وتشعبت، وتناولها البحث النظري المعمق وقسمت العلل الى أقسام كما فعل ذلك أبو القاسم الزجاجي المتوفي سنة ٣٣٧ هـ في كتابه «الايضاح في علل النحو» ، وأبو الفتح عثمان بن جني المتوفي سنة ٣٩٢ هـ في كتابه «الخصائص» جاء في الايضاح:

علل النحو على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية.

فمن العلل التعليمية قولنا :«ان زيدا قائم»، ان قيل بم نصبتم زيدا؟ قلنا بأنَّ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر «لاننا لم نسمع كل كلام العرب، وانما سمعنا بعضه فقسنا عليه نظيره، فمن ذلك أنا سمعنا العرب تقول : قائم زيد فهو قائم وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب.

وأما العلل القياسية فهي أن يسأل سائل عن علة نصب زيد بأن في قولنا:«ان زيدا قائم» والجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المعتدي الى مفعول فحولت عليه فعملت عمله، فالمنصوب بها مشبه بالفعل لفظا فهي تشبه من الافعال ما قدم مفعوله على فاعله.

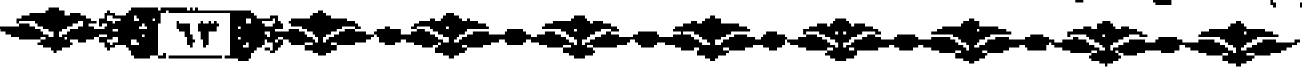
وأما العلل الجدلية فهي كل ما يعتل به زيادة على ذلك، مثلا ذلك أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الافعال؟ وبأيالافعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الاصل، وذالك فرع، أ . هـ [1].

وواضح أن الزجاجي كان يولي اهتماما أكثر للعلل التعليمية نظرا لفائدتها في التقريب والتوضيح أما العلل الأخرى فهي زيادة في الشرح والتفسير.

واذا كان فندريس (VEBDRYES) قد طلب من النحاة أن يضحوا بالمنطق لتكون مباحثهم متفقة مع الاوضاع التي يدرسونها فان الزجاجي قد تفطن قبلة الى ذلك[2].

(١) الايضاح: ٦٤/٦٥.

(٢) اللغة: ج فندريس ص١٥٢.



فهو يعرف الاسم بهذا التعريف اللغوي الصرف:«الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به» ويقول:«انما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم أما تعريف المنطقيين للاسم بأنه:«صوت دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان» فهذا ليس من أوضاع النحويين وانما هو صحيح على أوضاع المنطقيين وحدهم لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا»[1].

أما ابن جني فقد قسم العلل على أساس من سلامة الحس والذوق اللغوي، فعلل النحو عنده على ضربين أحدهما واجب لابد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره والآخر ما يمكن تحمله الا أنه على تجشم واستكراه له[2].

أما العلل الأخري فهي شرح وتفسير وتتميم للعلة الأولى فان تكلف جوابا عن هذا تصاعدت العلل وأدى ذلك الى هجنة القول وضعف القائل به[3].

بل ان ابن مضاء القرطبي الذي رفض نظرية العامل وحول انكار العلل لم يستطع أن يرد العلة التعليمية حيث قال:«والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بالكلام العربي»[4] فلم يضف شيئا جديدا الى ما قاله الزجاجي وابن جني قبل ذلك.

وهكذا كانت العلل ثلاثة أنواع: منها ما هو ضروري لتحقيق غاية تعليمية وهي التوصل الى معرفة كلام العرب ومنها ما تقتضيه الضرورة اللغوية لقياس الكلمات على نظائرها عند طرب القاعدة لمجاراة العرب في كلامهم وبذلك نكفل للعربية الاستمرار والتطور.

لأن (النظير العربي هو الأصل الذي نتمثله دائما في كل ما يتصل باللغة كلاما وكتابة واليه المفزع حين نريد التعبير، وهو القالب الذي نشكل ما نريد على مثاله وحده وفيه دون غيره تصرع كلامنا لفظا على كلامهم. أفراد وتركيبا وهيئة)[5].

---

(١) الايضاح: ٤٨.

(٢) الخصائص ١/١٧٣.

(٣) المصدر السابق ١/٨٨.

(٤) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص١٥٢.

(٥) اللغة والنحو بين القديم والحديث : عجاس حسن، ص١٥٨.

ومنها ما يتصل بالجدل والنظو واظهار البراعة في البحث والاستقصاء مما يدل دون ريب على تمكنهم من زمام اللغة ومن أساليب البحث وطرائق النقاش، فقد حدا بهم حبهم للغتهم واخلاصهم لها الى استعمال كل الوسائل لسد جميع الثغرات، واستخلاص أحكامها العامة والفرعية لدفع كل الاحتمالات.

فقد كان الواحد منهم يجنح للدلائل الدامغة والحجج الساطعة حبا في البحث والمناقشة في مجال العلم والتنافس المثري الخلاق مخافة استعلاء الخصوم أو الظهور عليه في أمر من الأمور أو ابطال ما يأتي به.

(فكل كان يؤلف قدر طباعة، وإختبار نفسه، ومحله من ذلك العلم الذي يعانيه، ويروض نفسه للتصنيف فيه علوا واقتداراً عليه ولن نجد الحسد محموداً الا في طلب العلم، لأن من لم تدعه نفسه الى الأنفة غفي مطاولة نظيره عليه في العلم، واعتلائه اياه، وغلبته له، فان البهمة غالبة عليه[1].

ولو أن الزجاجي عندما قسم العلل الى ثلاثة أقسام ذكر تحت كل قسم علل النحو جميعا فكان مؤلفة ثلاثة أبواب:

باب العلل التعليمية وباب العلل القياسية وباب العلل الجدلية لجمع بذلك بين العلم النظري والتطبيقي العملي ويكون قد عرف بما هو علة ضرورية للمتعلمين المتطلعين الى اتقان كلام العرب وما هو علة للقياس على كلام العرب وما هو بعد ذلك من العلل الجدلية النظرية[2].

وفي محاولة منه لتحقيق جزء من هذا الهدف انتخبت أمثلة للعلل النحوية فصنفتها على حسب أنواعها وصنفت مسائل كل نوع حسب أبوابه النحوية.

أولا: العلل التعليمية:

١) بناء الحروف.

قال الاشموني:«وكل حرف مستحق للبناء الذي به الاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب لأنه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج الى الاعراب»[3].

(١) الايضاح: ٣٧-٣٨

(٢) عن المقدمة التي كتباه محقق الايضاح ص١٩ بتصرف.

(٣) حاشية الصبان ٦٢/١.

٢)أسباب بناء الحروف والافعال والاسماء على الحركة،

قال الاشموني:«وأسباب البناء على الحركة خمسة: التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة علي حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة لأن يبتدأ بها كباء الجر أولها أصل في التمكن كأول أو شابهت المعرب كالماضي»[١].

٣) اسمية أفعل التعجب عند الكوفيين،

قال الكوفيون:« الدليل أن أفعل في التعجب نحو «ماأحسن زيدا» أنه اسم أنه جامد لا يتصرف ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف بأن التصرف من خصائص الأفعال فلما لم يتصرف وكان جامدا وجب أن يلحق بالأسماء»[٢] .

٤) فعليته عند البصريين،

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه اذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو: «ما أحسنني عندك» وما أظرفني في عينيك «ونون الوقاية» انما تدخل على الاسم لا على الفعل[٣].

٥) فصل المفعول عن الفاعل،

قال الاشموني: الاصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل بالفاعل لأنه فضلة[٤].

٦) اتصال الفاعل بالفعل،

قال الاشموني: الاصل في الفاعل أن يتصل بالفعل بأنه كجزء منه ألا ترى أن علامةالرفع تتأخر عنه في الافعال الخمسة[٥].

٧) المبتدأ اذا كان مصدرا عاملا،

قال الاشموني: المبتدأ اذا كان مصدرا عاملا في اسم مفسر لضمير ذي

---

(١) المصدر السابق ٦٣– ٦٤.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ١٢٧/١

(٣) الانصاف ١٢٩/١

(٤) حاشية الصبان ٥٥/١.

(٥) المصدر السابق ٥٥/١ .



حال بعده لا تصلح لأن تكون خبارا وذلك في محو «ضربي العبد مسيئا» والتقدير:«اذا كان» نصب على الحال من الضمير في كان وحذفت حملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدأ اذ الضرب مثلا لا يصلح أن يخبر عنه بالاساءة فان قلت: جعلت هذ المنصوب حالا مبنيا على أن كان تامة، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها، لان حذف الناقصة اكثر؟ فالجواب أنه منع من ذلك أمران: أحدهما: أنا لم تر العرب استعملت في هذا الموضع الا أسماء منكورة مشتقة من المصادر. فحكمنا أنها أحوال اذ لو كانت أخبارا لجاز أن تكون معارف ونكرات، ومشتقة، وغير مشتقة، الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعة كقوله عليه الصلاة والسلام :«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» فان قلت، فما المحوج الى اضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر؟ فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر، لكانت من صلته فلا تسد مسد خبرخ، فيفتقر الامر الى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير: ضربي العبد مسيئا موجود. وهو رأي كوفي[1].

٨) امتناع الاسماء عن الجزم:

قال ابن يعيش: ولا يدخل الاسم جزم، وانما لم تجزم الاسماء لتمكنها، ولزوم الحركة والتنوين لها. فلوا جزمت لأبطل الجازم الحركة، واذا زالت الحركة زال بزوالها التنوين لأن التنوين تابع للحركة، ولو زال اختلت الكلمة بذهاب شيئين أحدهما الحركة وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافا اليها والآخر التنوين الذي هو دليل كونه منصرفا[2].

٩) اختصاص ضمير الرفع بالاستتار:

قال الاشموني: انما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره فان وجد في اللفظ فذاك والا فهو موجود في النية والتقدير بخلاف ضميري النصب والجر فانّهما فضلة ولا داعي الى تقدير وجودهما[3].

(١) حاشية الصبان: ٢١٨ - ٢١٩، ٢١٨/١ - ٢١٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٧٢/١.

(٣) حاشية الصبان ١١٢/١.

١٠) علة حذف المتعلق:

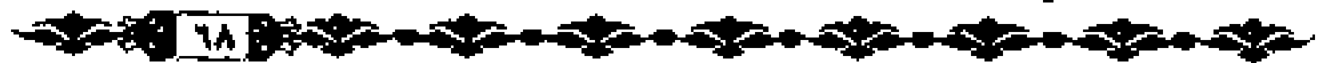
قال الاشموني: انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما ... فان كان استقرارا خاصا نحو: «زيد جالس عندك» أو «نائم في الدار» وجب ذكره لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ فـال يقال: «زيد اليوم» لعدم الفائدة(١).

١١) حركة همزة الوصل:

قال ابن جني: ان كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو «انطلق» وكذلك «ضرب» فان كان الحرف الذي بعد الساكن مضموما ضمت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسر الى الضّم بينهما حاجز الا حرف ساكن والساكن ضعيف فكأن لا حجاز بينهما وذلك قولهم: أقتل استخرج أنطلق به(٢).

(١) المصدر نفسه ١/٢٠٣.

(٢) المنصف لابن جني: ١/٥٢.



ثانيا: العلل القياسية:

١) الاسباب المانعة للاسم من الصرف:

قال ابن يعيش: الاسباب المانعة من الصرف تسعة وهي العملية والتأنيث ووزن الفعل والوصف والعدل والجمع والتركيب والعجمة والألف والنون والزائدة فهذه التسعة متى اجتمع منها اثنان في اسم أو واحد يقوم مقام سببين امتنع من الصرف فلم يدخله جر ولا تنوين ويكون في موضع الجر مفتوحا وذلك قولك:« هذا أحمد ، وعمر» ومررت بأحمد وعمر وانما كان كذلك لشبهه بالفعل لاجتماع السببين فيه وذلك أن كل واحد فرع على غيره. فان اجتمع في الاسم سببان فقد اجتمع فيه فرعان فصار فراعا من جهتين: أحدهما أنه لا يقوم بنفسه ويستقر الى اسم يكون معه، والاسم لا يفتقر الى فعل فكان فرعا عليه..والآخر أنه مشتق من المصادر الذي هو ضرب من الاسماء فيما أشبهه في الفرعين امتنع منع الجر والتنوين[١].

٢) ان وأخواتها:

قال ابن مالك: (لأن) ، (أن) ، (ليت) ، (لكن) ، (لعل) كأن عكس ما لكان من عمل.

وقال الاشموني معللا لذلك:

أشار بقوله:«عكس ما لكان» الى مالهذه الحروف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوسا ليكون معهن كمفعول قدم، وفاعل آخر، شبيها على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد، والاسماء كالفضلات فأعطيا اعرابهم[٢].

٣) اعراب الفعل المضارع:

قال ابن مالك:

وفعل أمر ماضي بنيا ... وأعربوا مضارعا ان عريا

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١

(٢) حاشية الصبان ٢٧٠/١ - ٢٧١.

وقال الاشموني معللا لاعراب المضارع:

أعـرب المضــارع بطريق الحـمل على الاسم لمشـابهـتـه اياه في الابهـام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد[1].

٤) اسمية أفعل التعجب:

قال الكوفيون: الدليل على أنه اسم «أي أفعل التعجب» أنه تضح عينه نحو: ما أقومه كما تصح العين في الاسم في نحو: «هذا أقوم منك» و «أبيع منك» ولو أنه فعل لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفا كما قبلت من الفعل في نحو: قام وباع وأقام وأباع...

واذا كان قد جرى مجرى الاسماء في التصحيح مع مادخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسما[2].

٥) علة بناء الاسم الموصول:

قال ابن يعيش: الموصول ما لا يتم حتى تصله بكلام بعده فتصير مع الكلام اسما تاما بازاء معنى فاذا قلت :«جاءني الرجل الذي قام» فالذي هو وما بعده في موضع صفة للرجل بمعنى «القائم» فمنزلة الذي ونحوه من الموصلات منزلة حرف من الكلمة حيث كان لا يفهم معناه الا بضم ما بعده اليه فصار لذلك من مقدماته ولذلك كان الموصول مبنيا[3].

٦) جمع التكسير من الاسماء الي على وزن فعلان:

قال ابن يعيش: واعلم أن ما كان من الاسماء على وزن فعلان فانه يكسر على فعالين ولا فرق بين المفتوح الأول والمضمومه والمكسوره وذلك نحو: شيطان وشياطين وسلطان وسلاطين وذلك لأنه أسماء ألحقت ببنات الاربعة فوجب أن تجمع جمع ما ألحقت به لأن حكم الملحق حكم ما ألحق له لأنه مثله في الحكم

---

(١) المصدر نفسه ١/٥٩

(٢) الانصاف ١/١٢٨.

(٣) شرح المفصل ٣/١٥٠

ألا ترى أنك تقول في جمع قسور وصيرف قساور وصيارف فتجمعه جمع جعفر وجعافر وسلهب وسلاهب اذا كان ملحقا به؟.

كذلك: شيطان من الثلاثية ألحق بالاربعة لأنه من «شاطه» اذا بطل وهلك[1].

٧) قلب ألف «فاعل» عند الجمع:

قال ابن يعيش: وانما قلبوا ألف «فاعل» في هذا الجمع واوا لأن ألف التكسير تقع بعدها والجمع بينهما متعذرلسكونهما فلم يكن بد من حذف أحدهما أو قلبه فلم يسع الحذف لأنه يخل بالدلالة على الجمع فتعين القلب وقلبوها واوا ولم يقلبوها ياء لأمور منها: أنهم حملوها في القلب على التصغير فكما قالوا حويط وحويجز قالوا في التكسير حوائط حواجز لأن التصغير والتكسير من واد واحد، فجاز أن يحمل كل من التصغير والتكسيف على أخيه[2].

٨) حمل اسم الفاعل على المضارع:

قال ابن مالك:

كفعله اسم فاعل في العمل　　　　ان كان عن مضيه بمعزل

وقال الاشموني معللا: ان كان بمعنى الحال والاستقبال لأنه انما أعمل حملا علي المضارع وهو يجري في التذكير والتأنيث على المضارع[3].

٩) حمل الصفة المشبهة باسم الفاعل على اسم الفاعل:

قال الاشموني: وجه الشبه بينهما وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث، ومن قام به وأنها تؤنث وتثني رتجمع ولذلك حملت عليه في العمل[4].

١٠) بناء حيث على الضم:

قال الاشموني:«ومن هذا حيث فانها انما ضمت لشبهها بقبل وبعد، ومن

(١) شرح المفصل ٥/٦٤.

(٢) المصدر السابق ٥/٥٢.

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٩٦.

(٤) حاشية الصبان ٢/٣٢٣.



جهة أنها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل، و بعد بالاضافة[1].

١١) عمل عسى وأخواتها.

قال الاشموني: اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو: عساك وعساه، فذهب سيبويه الى أنه في موضع نصب محلا على لعل كما حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بأن[2].

١٢) حمل (ما) و(لا) و(لات) على (ليس).

قال الاشموني: وانما شبهت هذه «أي الحروف الثلاثة» بليس في العمل لمشابهتها اياها في المعنى، وانما أفردت عن باب كان لأنها حروف، وتلك أفعال[3].

ثالثا. العلة الجدلية النظرية.

قال ابن يعيش: فان قيل: ولم كان حق الفاعل أن يكون مرفوعا فالجواب عن ذلك من وجوه:

أحدها أن الفاعل رفع للفرق بين وبين المفعول الذي لولا الاعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل وكان الغرض اختصاص كل واحد منهما بعلامة تميزه عن صاحبه...

وثانيها: أن الفاعل، انما اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه ، والمعنى بقوة الفاعل تمكنه من لزوم الفعل وعدم استغناء الفعل عنه، وليس المفعول كذلك... واذا كان الفاعل أقوى والمفعول أضعف والضمة أقوى من الفتح، لأن الضمة من الواو والفتحة من الألف، والواو أقوى من الألف لأنه أضيق مخرجا ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك في الواو لسعة مخرجها ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الصوت الخارج منه واذا ضاق الصوت صلب وقوي فناسبوا بأن أعطوا الأقوى للأقوى والاضعف للأضعف.

---

(١) المصدر السابق ٦٥/١

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ٢٤٧/١.



ووجه ثالث: أن الفاعل أقل من المفعول اذا الفعل لا يمكن له الا فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة[1].

٢) علة امتناع الاسم عن الجزم وما يتصل بذلك:

قال ابن يعيش: ولا يدخل الاسم جزم وانما لم تجزم الاسماء لتمكنها ولزوم الحركة والتنوي لها، فلو جزمت الأبطل الجازم الحركة زال لزوالها التنوين لأن التنوين تابع للحركة ولو زال لأختلت الكلمة بذهاب شيئين:

احدهما الحركة: وهو دليل كونها فاعلة أو مفعولة أو مضافا اليها والآخر التنوين الذي هو دليل كونه منصرفا.

قيل: فهلا اذهب الجزم الحركة وحدها قيل: لو حذفت الحركة للجازم لزم تحريك حرف الاعراب لسكونه وسكون التنوين بعده ولو فعلنا ذلك لعاد لفظ المجزوم الى لفظ غير المجزوم فلم يصح الجزم فيه لأنه لا يسلم سكونه[2].

٣) الافعال المبدوءة بهمزة الوصل وما يترتب عن ذلك:

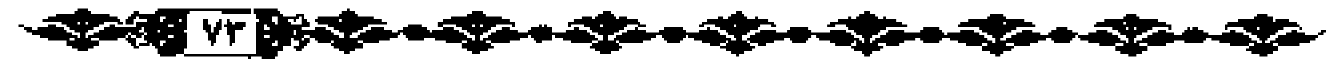
قال أبو الفتح ابن جني: اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلا الى النطق بالساكن، وهربا من الابتداء به.

وهذه الهمزة انما حركت لسكونا وسكون ما بعدها وهي في الأصل سكانة زائدة «في مثل انطلق».

فان قيل : أنت هربت من السكون في الفعل فكيف زدت عليها ساكنا آخر وهو الهمزة؟ قيل هذه الهمزة وان كانت ساكنة فانها انما جئ بها قبل الساكن لأنه قد علم أنه اذا اجتمعت معه فلابد من حذف أحدهما أو حركته فالحركة والحذف لم يصلح واحد منها في الحرف الساكن من الفعل لئلا تزول بنيته التي أوجدت له من سكون أوله فلم يبق الا حذف الهمزة أو حركتها فلم يجز حذفها لأن ذلك كان يؤدي الى ما منه هرب وهو الابتداء بالساكن فلم يبق الا حركة الهمزة فحركت فانكسرت على ما يجب في الساكنين اذا التقيا.

(١) شرح المفصل ١/٥٧.

(٢) ان عيش ١/٧٣.



فاذا كان الحرف الذي بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو: انطلق فان كان الحرف الذي بعد الساكن مضموما ضمت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسر الى الضم فان قلت: فقد قالوا: «فخذ» و«كبد» وهو يضرب و«يجلس» فخرجوا من الكسر الى الضم فليس ذلك بشئ لأن الضمة في حرف الاعراب غير لازمة والنصب والجر يزيلانها.

فان قلت: فقد قالوا: أغزي يا امرأة فضموا الهمزة.

وان كانت الزاي مكسورة وقالوا: «امشوا» فكسروا الهمزة والشين مضمومة فانه انما جاز ذلك لأن أصل الزاي ان تكون مضمومة وأصل الشين أن تكون مسكورة ألا ترى أن أصل اغزي: اغزوي بوزن «اقتلي» وأصل «امشوا» بوزن «اضربوا»[1].

وليس لنا أن نعيب على القدماء استخدامهم للطرق التي ارتأوها صالحة للبحث في مسائل النحو واللغة هذه الطرق التي مكنتنا من ان نتكلم لغة العرب مضبوطة سليمة تكملوها فان مناهجهم وان تعددت وتشعبت في بعض الاحيان كانت تهدف الى شئ واحد هو خدمة لغتهم «فمنهم من آراد التقريب على المبتدئ فحدها من جهة تقرب عليه ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد الحقيقة فحدها على الحقيقة»[2].

(١) المنصف لابن جني: ١/٥٣ ، ٥٤،٥٥.

(٢) الايضاح ٤٧.

التعليل النحوي عند ابن مضاء

لم يكن موقف ابن مضاء من العلة مطابقا تماما لمنهج الظاهريين الذين يرفضون جميع أنواع العلل، وهو موقف يجعلنا مطمئنين عندما نؤكد أن ابن مضاء لم يطبق في كتابه – الرد على النحاة منهج الظاهريين بكل تفاصيله كما ذهب أغلب من كتبوا في هذا الموضوع، بل تفرد في كثير من المسائل الاصولية للنحو العربي، ومنها تعليل الأحكام الذي هو أصل من أصول الفقهاد والنحويين على السواء.

فالظاهريون يرون أن النصوص معقولة المعنى في ذاتها، أي أنها في الجملة لمصلحة العباد، ولكن كل نص يقتصر على موضوع لا يتجاوزه فال يفكر في قياس مفروض، ولا علة مستنبطة فهم ينفون السببية في الشرائع والنصوص الا اذا كان السبب منصوصا عليه. يقول ابن حزم مبنا رأى الظاهرين في نفي العلل :«ولسنا نقول: ان الشرائع كلها لاسباب بل نقول: ليس منها شئ لسبب الا ما نص عليه منها أنه لسبب وما عدا ذلك فانما هو شئ أراده الله تعالى الذي يفعل ما يشاء ولا نحرم ولا نحلل ولا نزيد ولا ننقص ولا نقول الا ما قال ربنا عز وجل ونبينا صلى الله عليه وسلم ولا نتعدى ما قالا ولا نترك شيئا منه وهذا هو الدين المحض ... وقال تعالى :«لا يسأل عما يفعل وهم يسألون» فأخبر تعالى بالفرق بيننا وبينه وأن أفعاله لا يجري فيها «لم» واذا لم يحل لنا أن نسأله عن شئ من أحكامه البتة»[1] أما في اللغة فان المذهب الظاهري يري على لسان ابن حزم أن يقف الدارسون للغة عند ظاهر النصوص ويعنون بمدلولات الالفاظ وحدها ولا يزيدون :«وحمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة فرض لا يجوز تديه الا بنص أو اجماع لأن من فعل غير ذلك أفسد الحقائق كلها والشرائع كلها والمعقول كله»[2].

---

(١) الامام أبو زهرة : ابن حزم حياته وعصره ص٤٣٦.
والنص عن الاحكام في أصول الأحكام ١٠٨/٨.

(٢) سعيد الافغاني: نظرات في اللغة عند ابن حزم ص٣٤.
والنص عن التقريب لحد المنطق ٣/٣.

وعندما يجئ الى علل النحو فانه يرفضها لأنها «كلها فاسدة لا يرجع منها شئ الى الحقيقة البتة وانما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع اليهم في ضبطها ونقلها وما عدا ذلك فهو مع أنه تحكم فاسد متناقض، فهو أيضا كذب لأنه قولهم: كان الأصل كذا فاستثقل فنقل الى كذا .. شئ يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكون فقط ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت الى ما سمع منها بعد ذلك[1] ودليله على فساد العلل في رأيه هذا الاعتراض الوجيه الذي نواجه به النحاة:

أننا نقول لمن علل لتسمية خيلا بالخيلاء التي فيها والتسمية البازي بازيا لارتفاعه والقارورة قارورة لاستقرار الشئ فيها والخابية خابية لانها تخبئ ما فيها انه يلزمك أن تسمي رأسك خابية لأن دماغك مخبوء فيه وان تسمي بطنك قارورة لأن مصيرك مستقر فيه وأن تسمي المستكبرين من الناس خيلا للخيلاء التي فيهم[2].

أما ابن مضاء فانه لا يرفض العلل كلها ولا يرى عدم جدواها كما فعل الظاهريون قديم وكما يزعم النحاة المحدثون في العصر الحاضر بل أقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية وضرب أمثلة كثيرة لهذا الغرض حيث يقول «ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثوان والثوالث وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد لم رفع فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له كذا نطقت به العرب»[3].

وذلك لأن العلل الثوان والثوالث لا تفيدنا في شئ ولا يضرنا تجهلها في شئ كذلك ولو أجبت السائل عن سؤاله «لم رفع الفاعل؟» بأن تقول له للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول قلنا له: لان الفاعل قليل ... والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع للفاعل وأعيط الاخف الذي هو النصب للمفعول ... ليقل في كلامهم ما ويستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون فلا يزيدن ذلك علما بأن الفاعل مرفوع[4].

(١) نفسه ص٤٦.

(٢) عبد اللطيف شرارة : ابن حزم ص١٢٤ والنص عن الاحكام.

(٣) الرد على النحاة ص١٥١.

(٤) الرد على النحاة ص١٥٢.

ثم يمضي فيقسم العلل الى ثلاثة أقسام قسم مقطوع به، وقسم فيه اقناع وقسم مقطوع بفساده .. والفرق بين العلل الأول، والعلل الثواني والثوالث أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العربي والعلل الثواني هي المستغني عنها في ذلك.

وهو في هذا يخرج عما عمل به النحاة القدماء اذ العلل عندهم على ثلاثة أضرب علل تعليمية وعلل قياسية جدلية نظرية وانما قسموا العلل ليولوا العلة التعليمية الاهتمام الأول «لتصير صناعة ورياضة يتدرب بها المتعلم ويقوي بتأملها المبتدئ»[1].

«مع ذلك فنحن نجد ابن مضاء يرتضي قبيلا من العلل الثواني مثل العلة التي تذهب الى أن كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين فان أحدهما يحرك. فان قيل: ولم يتركا ساكنين؟ أجيب بأن الناطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين[2] بل انه لم يجد غضاضة في استعمال العلة عند دراسة لأحدى المسائل النحوية:

فمن ذلك تعليلة لاعراب الفعل المضارع بشبهه بالاسم: فان قيل: «يضرب» لم أعرب؟ قيل لأنه فعل أوله أحدى الزوائد الأربعة ولم يتصل به ضميرا المؤنث ولا نون خفيفة، لا شديدة وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب. فان قيل: لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة، فقيل لانه أشبه الاسم، في أنه يصلح اذا أطلق للحال والاستقبال فهو عام، كما أن رجلا وغيره من ذلك تعليله لا بدال الياء واوا في ميعاد وميزان:

«والدليل على ذلك أنهما من «وعد» و«وزن» ففاء الفعل واو، ويقال في جمعهما مواعيد، وموازين تصغيرهما مويعيد ومويزين فابدل من الواو ياء لسكونها، والكسار ما قبلها، وكل واو سكنت والكر ما قبلها فانها تبدل ياء، فان قبيل : لم أبدل منها ياء، ولم نترك على حالها؟ قيل: لأن ذلك أخف على اللسان»[3].

---

(1) انظر مقالا للأستاذ على العماري في علل النحو مجلة الرسالة عدد فبراير ١٩٥٣ والنص عن سر الفصاحة لابن شان الخفاجي.

(2) الرد على النحاة ص٣٦ .

(3) الرد على النحاة ص١٥٤.

واجمال ما في هذا الفصل أن حس العرب بعلل الاعراب جعلهم يوقفون النحاة من بعدهم على سر عظيم من أسرار العربية، هو أن حركات الاعراب ترجع الى علل وأسباب تطرد في كلام العرب، وقد أحاط بها الخليل وسيبويه وأصحابهما، فبحثوها في ضوء ما استأنسوه ولمسوه مما أراده العربي لمواقع كلامهم ثم اتسع نطاق البحث في العلة وأمور النحو وظل ديدن العرب وهمهم الوحيد هو العلة المؤدية الى معرفة كلام العرب أما العلل الأخرى فقد كانت زيادة في الشرح والتتميم للعلة الأولى.

أما ابن مضاء فقد أقر العلة التعليمية الأولى مخالفا بذلك المذهب الظاهري الذي دعا الى الغاء جميع أنواع العلل.

الفصل الثالث

القياس

في هذا الفصل

- القياس في ضوء المنهج العلمي الحديث.
- أصول القياس في النحو العربي.
- القياس اللغوي وصلته بالعلوم الدينية.
- القياس بين مدرستي البصرة والكوفة.
- نبذة عن موقف النحاة من القياس.
- موقف ابن مضاء من القياس.
- نظرية العامل.
- العامل كما يراه النحاة الأول.
- العوامل والمعمولات في كتاب سيبويه
- مظاهر الخلاف في العامل بين البصريين والكوفيين.

القياس

١) تعريف القياس: و من قولهم : قاس الشئ يقسه قيسا اذا اقدره على مثاله[١]. والقياس في المنطق، هو كما يراه ارسطو: الاستدلال الذي اذا اسلمنا فيه ببعض الاشياء لزم عنه بالضرورة شئ آخر[٢].

او هو عبارة عن ردّ الشئ الى نظيره كما ذهب صاحب التعريفات[٣] اما النحاة فقد ذهبوا الى ان القياس: حمل غير المنقول على المنقول اذا كان في معناه[٤].

ويهدف القياس الى ادخال شئ ما في حكم طائفة من القضايا التي اصبحت مسلمة من المسلمات، كما تهدف الى ان نشرح للغير ما نعرف من الامور[٥].

القياس في ضوء المنهج العلمي الحديث:

وكما اهتم النحاة العرب القدماء بالقياس فان المنهج الحديث للبحث العلمي قد اهتم كذلك بالقياس كوسيلة للتفكير الاستنباطي وانطلاقا من ان ما يصدق على الكل يصدق على الجزء، يحاول ان يبرهن على ان ذلك الجزء يقع منطقيا في اطار الكل، حيث يستخدم لذلك القياس، وانما يستخدم القياس لاثبات صدق نتيجة او حقيقة معينة، فهو عبارة عن حجة تشتمل على ثلاث قضايا يطلق على القضيتين الاوليين: المقدمتان، فهما تمهدان للوصول الى النتيجة ، وهي القضية الاخيرة وقد صور ارسطو ذلك في تعريفه للقياس، اذ ذهب بأنه قول تقرر فيه اشياء معينة يتولد عنها بالضرورة شئ آخر غير ما سبق تقريره، ومثال ذلك القياس العملي التالي:

كل البشر فانون (مقدمة كبرى)

الامبراطور بشر (مقدمة صغرى)

اذن الامبراطور فان (نتيجة)

---

(١) لسان العرب : قيس.

(٢) محمد عيد: اصول النحو العربي ص٧٥.

(٣) القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية ص٩٦ عن كتاب التعرفات ١٥٩.

(٤) محمد عيد اصول النحو العبي ص٧١ والنص من كتبا جدل الاعراب لابن الانباري.

(٥) د. عثمان امين: ديكارت ص١١١٤ القاهرة ١٩٦٥.



ويتضمن القياس الحملي عبارتين يفترض صدقهما لأن بينهما من الارتباط ما يحمل مطقيا نتيجة معينة، فاذا اقبل شخص المقدمتين، وجب عليه ان يوافق على النتيجة التي تعقبهما وليس من الضروري ان يتكون القياس من قضايا حملية فقد يشتمل على قضايا فرضية او تبادلية او منفصلة.

ومثال القياس الفرضي في الدراسات النحوية:

اذا وقع الاسم مبتدأ وجب ان يكون مرفوعا. ومحمد اسم متبدأ اذن هو مرفوع.

ويستخدم كل نوع من انواع القياس للدلالة على درجة معينة من درجات التأكد من المعرفة، وتعتبر القضايا الحملية مرحلة معينة من اليقين في المعرفة، كما تعتبر النتائج المشتقة اشتقاقا صحيحا من القياس الحملي غير قابلة للشك، اما القضايا الفرضية، او الشرطية، فتمثل مرحلة غير يقينية التفكير والمعرفة، ويحدث التفكير الفرضي على مستويات مختلفة تمتد من حلّ المشكلات البسيطة الى اساليب التحقيق والتصنيف في العلم، والبحث عن القوانين العلمية عن طريق صياغة الفروض، و اختبار صدقها.

هذا وبدون الاستنباط تكون معالجتنا للحقائق غير مثمرة اذ انه كثيرا ما يحاول العالم ان يحدد جزئية معينة ويدخلها في اطار مبدأ معرف به يمكن ان يستدل على خصائص منها وعن طريق الاستخدام الفرضي للاستنباط يحاول ان يحدد الاحتمالات التي قد تفتح آفاقا جديدة للبحث. وعن طريق المنطق الاستنباطي يتأكد الباحث من صحة التفكير الذي قد يكون مضطربا، او غير دقيق، وعن طريقة يمكن للباحث ان يختبر صحة تفكيره.

هذا وللقياس الحملي نقطة ضعف، فهو لا يستنبط الا نتائج المعرفة المتوافرة سلفا، فهو لا يستطيع ان يتغلغل وراء ما هو معروف فعلا، ولا يعطي الباحث فرصته ليقوم باكتشافات جدية وينمي معرفته، اي انه وسيلة لتتبع نتائج القضايا المتعارف عليه، وليس اداة للحصول على معرفة جديدة فاذا اقتصر الباحث على هذا النوع من اداة البحث لن يكتشف جديدا.

وتكمن نقطة الضعف الاساسية للتفكير الاستنباطي في ان تكون، احدى المقدمتين غير صادقة في الواقع، او ان تكون المقدمتان غير مرتبطتين فاذا

كانت المقدمتان لا تتفقان مع الواقع، اصبحت النتيجة المشتقة منهما قليلة الفائدة رغم احتمال صدقها[1].

٢) اركان القياس:

جاء في الاقتراح للسيوطي نقلا عن لمع الادلة لانب الانباري ان اركان القياسه هي:

١) اصل: وهو المقيس عليه.

٢) وفرع: وهو المقيس.

٣) وحكم.

٤) وعلة جامعة.

قال ابن الانباري: وذلك مثل ان تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعل هو فتقول: اسم اسند اليه الفعل مقدما عليه، فوجب ان يكون مرفوعا قياسا على الفاعل، فالاصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الاسناد[2].

اولا: المقيس عليه: وهو المسموع من كلام العرب وقد ارتأينا ان نتناوله على النحو التالي:

١) عند القدماء:

أ) ابن جني قسم المقيس عليه اربعة اقسام:

١- مطرد في القياس والاستعمال جميعا: مثل رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المجرور في قولنا: قام زيد، وضربت عمرا، ومررت بسعيد.

٢- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: وذلك في نحو الماضي من يذر، ويدع وكذلك قولهم: «مكان مبقل» اذ ينذر ان تستعملوا الماضي من يذر، ويدع او استعملوا اسم الفاعل من بقل على صيغة مبقل، قال ابن جني والاكثر في السماع باقل.

(١) ديون لولدب فان دالين – مناهج البحث في التربيه وعلم النفس – ترجمة محمد نبيل نوفل واخرون مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة ص٤٠ – ٤٤٠

(٢) السيوطي – الاقتراح في علم اصول النحو. تحقيق د. احمد محمد قاسم ط القاهرة ١٩٧٦ ص٩٦.

٣- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس: نحو استصوبت الشئ ولا يقال: استصبت الشئ وهو القياس، وأغيلت المرأة واستنوق الجمل والقياس اغالت المرأة، واستناق الجمل.

اما رأي ابن جني في هذا النوع من القياس فهو « اتّباع السماع الوارد فيه نفسه، ولكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره، الا ترى انك اذا سمعت: استحوذ، واستصوب، اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به المسمع فيهما الى غيرهما، الا تراك ال تقول في استقام: استقوم، ولا في استساغ، استسوغ، ولا في اعاد اعود[1].

٤- شاذ في القياس والاستعمال جميعا: وهو فيما مثل ابن جني في نحو ثوب مصووف ومسك مدووف وهي امثلة لا يسوغ القياس عليها، ولا يحسن مجارتها «ولا يحسن ايضا استعماله فيما استعملته الا على درجة الحكاية»[2].

على ان الالفاظ الشاذة عنده لا تعقد بابا ولا يتخذ منها قياسا، من ذلك امتناعهم عن بناء فعل في الرباعي لاستكراههم الخروج من كسر الى ضمّ اما ما حكوه من قولهم: زئبر وضئيل، اسبع فهي الفاظ شاذة لا يقاس عليها[3].

ب) ابن هشام:

قسم ابن هشام المسموع عن العرب الى غالب، وكثير، ونادر وقليل، ومطرد.

فالمطرد عنده هو ماسماه مستمرا ولازما لا يتخلف، والغالب هو اكثر الاشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل، فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالب والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير والثلاثة قليل، والواحد نادر[4].

---

(١) راجع الخصائص ٩٦/١ ود. عبد الفتاح الحجني ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ط١ ، ١٩٧٤ الكويت ص٢١ وما بعدها.

(٢) الخصائص ٩٨/١ - ٩٩.

(٣) المرجع السابق ص٦٨.

(٤) د. خديجة الحديثي الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه ص٢٢٥ . الكويت ١٩٧٤ جامعة الكويت.

٢- عند النحاة المحدثين:

أما الشيخ محمد الخضر حسين من النحاة المحدثين فيقسم المسموع عن العرب على النحو التالي:

أ) ما جاء على القياس.

ب) ما جاء على غير القياس، وهذا يقسمه الى قسمين: احدهما: ان يكون كلام العرب سائرا على سنة معروفة ووضع عام فتسمع الكلمة او نحوهما ممن لا يعرف بالفصاحة، وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام، فهذه لا تصلح ان تكون موضعا للقياس.

ثانيهما: ما يرد في الكلام الفصيح ونتحقق انه لم يصدر عن خطأ او تلاعب في اوضاع اللغة، مثل آيات الكتاب الحكيم، والاحاديث التي قامت القرائن على انها مروية بالفاظها العربية الصحيحة، وهذا ان كانت كلمة خرجت عما نسميه قياسا وذلك مثل معائش التي رويت بالهمز في احدى القراءات الصحيحة فانه يصح لنا ان نعطيها حكم استحوذ، واستصوب، فنتكلم بها لا شبهة في فصاحتها ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس وهو ان مفاعل لا تقلب فيها الياء عينا في بناء مفرده[1].

الشذوذ والإطراد ومعناهما:

تعرض ابن جني في الخصائص لمعنى: طرد شذ لمعرفة معناهما في كلام العرب، اذ الاصل التتابع والاستمرار، فمن ذلك قولهم: طردت الطريدة اذا تبعتها، واستمرت بين يديها ومنها مطاردة الفرسان بعضهم بعضا. اما اصل ش ذ ذ في كلامهم فهو التفرق والتفرد، ومنه قوله الشاعر:

(يتركن شذان الحصى حواقلا)

(والشذان بالفتح: ما تطاير وتفرق من الحصى وغيره) . وقد جعل النحاة من هتين الكلمتين مصطلحين اطلقوهما على مواضع معينة في القياس، وفي ذلك يقول الاستاذ امين الخولي: ان مقصود النحاة بقولهم مطرد، وشاذ ليس الكثرة في اعداد الالفاظ المستعملة في الباب وقلتها وكأنهم يريدون ان يقولوا: ان

(١) المرجع السابق ص٢٢٩.



المطرد هو ما عرف من الطبيعة العامة للعربية في الباب، والشاذ يقابله بتخالف العامة ويقول: وقد يفهم ذلك من تقسيمهم احوال الوارد في اللغة الى مطرد في القياس والاستعمال، كرفع الفاعل، ونصب المفعول به ومطرد في القياس، شاذ في الاستعمال كاستعمال الماضي من وذر، و ودع، اذ نعرف ان اللغة تصوغ من الفعل صوره الثلاث، وهذا هو ما يسمونه الاطراد في القياس، فان ماتت واحدة من هذه الصور صار استعمالها شاذا، ولو انه باعتبار القياس مطرد. فالقياس عنده لا يقوم بالكمية بل لمخالفة العرف والحالة العامة في الباب ويستدل في ذلك على ما جاء في كتاب سيبويه:«هذا باب ما تقول العرب فيه ما افعله وليس له فعل، وانما يحفظ هذا حفظا ولا يقاس، قالوا: حمك ونحو ذلك، فانما جاءوا فيه افعل على نحو هذا، وان لم يتكلموا به، وقالوا: آبل الناس كلهم، كما قالوا ارعى الناس كلهم وكأنهم قد قالوا: بل يأبل وقالوا رجل أبل وان لم يتكلموا بالفعل[٢].

اما جمهور النحاة فمتفقون على ان ما يقاس عليه هو الكثير المطرد في لغات القبائل العربية الفصيحة، فان قل الشئ في هذه اللغات وخالف ما عليه بقية الباب فهو الشاذ الذي لا يقاس عليه فان كان المنطوق به قليلا، وهو كل ما تكلمت به القبائل فانه يقاس عليه عند جميع النحاة لانه كل ما تكلم به في بابه، فان كان لغة لقبيلة وكان قليلا بالنسبة للغات القبائل الاخرى قيس عليه باعتباره لغة لقبيلة معينة[٣].

اما القليل الوارد عن العرب والذي اعتبر قياسا في حين يكون غيره اكثر منه الا انه ليس بقياس فان ابن جني يجعله ثلاثة اقسام:

١) ان يكون المسموع مطردا لا نظير له في الالفاظ المسموعة مع اطباق العرب على النطق به فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجماعا وذلك قولهم في النسب الى شنوءة: شنئ فلك ان تقول من بعد في الاضافة الى قتوبة قتبي، والى ركوبة ركبي والى حلوبة حلبي قياسا على شنئ، وذلك انهم اجروا فعولة مجرى فعلية لمشابهتها اياها من عدة اوجه.

(١) الخصائص ٩٦/١ وما بعدها.

(٢) الشاهد واصول النحو ص٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) الشاهد واصول النحو ص٢٤٦ وما بعدها.

واما ما هو اكثر من باب شنئ ولا يجوز القياس عليه لانه لم يكن هو على قياس فقولهم في: ثقفي، وفي قريش قرشي وفي سليم سلمي فهذا وان كان اكثر من باب شيئ الا انه عند سيبويه ضعيف في القياس فلا يجوز في سعيد سعدي، ولا في كريم كرمي(١).

٢) ان يكون المسموع قد جاء عن فرد واحد وعن طريق واحد مع مخالفته اجماع الجمهور فان رأي ابن جني ان يحسن الظن به ما دام فصيحة يقبله القياس لانه قد يمكن ان يكون ذلك وقع له من لغة قديمة قد حال عهدها وعفى رسمها(٢).

وبذلك يكون ابن جني قد سبق بهذه اللفتة ما جاءت به النظرية الحديثة التي تسمى بنظرية الطبقات السفلى والتي تقول: ان اية لغة يتكلمها البشر إنما هي عبارة عن كومة من الانقاض التي تجمعت فيها مختلف اللغات القديمة التي كان يتكلم بها منذ ان سكنت هذه المنطقة حتى اليوم(٣).

ولعل ما قاله عمرو بن العلاء لا يختلف في مضمونه عن مفهوم هذه النظرية فهو يقول:« ما انتهى اليكم ما قالت العرب الا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير»(٤).

يقول ابن جني:

فاذا كان الامر كذلك لم نقطع عن الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ ما وجد طريق الى تقبل ما يورده، اذا كان القياس يعاضده، فان لم يكن القياس مسوغا له كرفع المفعول وجر الفاعل ورفع المضاف اليه فينبغي ان يرد وذلك لانه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا فلم يبق له عصمة تضيفه ولا مسكة تجمع شعاعه(٥).

---

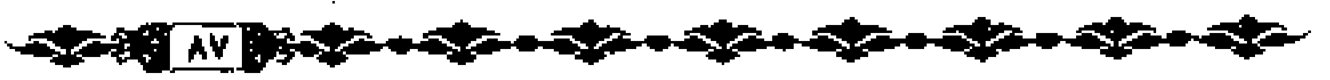
(١) راجع الخصائص جـ١ ص١١٥، ١١٦ - وخديجة الحديثي الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه ص٢٤٦.

(٢) راجع الشاهد ص٢٤٦ - ٢٤٧ والخصائص ١/٢٨٤ - ٢٨٥.

(٣) عبد الرحمن ايوب اللغة والتصور، معهد البحوث والدراسات اللغوية ص٢١.

(٤) المزهر ١/ ص٢٤٨.

(٥) الخصائص ١/٢٨٥ - ٢٨٦.



٣) ان يكون المسموع منفردا مقطوعا عن غيره لانفراد المتكلم به، فلم يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه. ولقد اخذ ابن جنب بهذا النوع من الرواية اذا كان المتكلم به فصيحا.

قال :«قال احمد بن يحي: حدثني اصحابي عن الاصمعي انه ذكر حروفا من الغريب فقال: لا أعلم احدا اتي بها الا ابن احمر الروماهلي، فهذا وامثالخ وان ورد عن فصيح آخر غير ابن احمر، فحاله واحدة وهي وجوب قبوله وذلك لما ثبت من فصاحة الراوي له لانه اما ان يكون شيئا اخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه واما ان يكون شيئا ارتجله لان الاعرابي اذا قويت فصاحته سمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه احد قبله به»[1].

٤) المقيس: وهو الركن الثاني في القياس، واهمتيه تاتي من حيث ان ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. قال ابو على الفارسي:«والقياس لا يجوز الا ان تبني على كلام العرب، لان في بنائك ايه ادخال له في كلام العرب والدليل على ذلك انك تقول: طاب الخشكنان فترفعه وان كان اعجميا لان كل فاعل عربي مرفوع فان ما نقيس على ما جاء وصح»[2].

والقياس في هذه الحالة ونحوها عندهم جائز كثير والمقيس عندهم صحيح وان كانوا ينطقون به لأول مرة ولهذا تجد ان من القياس أن يسمع الرجل اللفظة المقيسة على كلام العرب فيشك فيها، فاذا رأى الاشتقاق قابلا لها انس بها وزال استيحاشه منها مما يدلك على اعتمادهم علي تثبيت اللغة علي القياس ومن ذلك انك لو سمعت ظرف ولم تسمع يظرف هل كنت تتوقف ان تقول: يظرف راكبا له غير مستحي منه وكذلك لو سمعت سلم ولم تسمع مضارعة لكنت ترتدع ان تقول يسلم، قد اسم اقوي من كثير من سماع غيره ونظائر ذلك فاشية كثيرة»[3].

اما المقيس عند سيبويه فهو ما قيس على ما كثر واطرد في كلام العرب والمقيس يجب ان يحمل على المقيس عليه معنى ولفظا، لا معى فقط[4].

(١) الخصائص جـ٢ ص٢٥.

(٢) نفسه جـ١ ص٣٥٩.

(٣) نفسه جـ١ ص٣٦٩.

(٤) الشاهد ص٢٧٦.



اما اذا تعددت الاصول المقيس عليها لفرع واحد فان النحاة يختلفون في ذلك والاصح عند السيوطي جوازه ومثال ذلك أي أن في الاستفهام والشرط فانها اعربت حملا علي نظيرتها بعض وعلى نقيضتها كل[1].

ثالثا: الحكم

النحاة متفقون على جواز القياس على حكم ثبت عند العرب. الا انهم يختلفون في امر وهو: هل يثبت الحكم بالنص ام بالعلة؟ فذهب اكثرهم الى انه يثبت بالعلة لا بالنص اذ لو كان الحكم ثابتا بالنص لأدى ذلك الى ابطال الالحاق، وسدّ باب القياس، اذ القياس حمل فرع على اصل بعلة جامعة بينهما، واذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان الفرع مقيسا من غير اصل وذلك محال[2].

ومثال ذلك ان اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ولذلك كان أضعف منه فاذا حمل الفعل الضمير في مثل قولك: زيد أخواك زارهما، لم يستطع اسم الفاعل السببي تحمل الضمير، ولذلك وجب اظهاره فتقول: زيد أخواك زائر اياهما هو، ولا يجوز استتاره لقصور اسم الفاعل في العمل عن الفعل[3].

فهذا التركيب في جملة اسم الفاعل السببي مقيس غير مسموع، فتأتي انت وتقيس الصفة المشبهة علي اسم الفاعل، فتقول :«زيد اخواك حَسَنٌ في عينه هما»، قياسا علي جملة اسم الفاعل المتقدمة، فهذا قياس على مقيس[4] لعلة جامعة بينهما هي القصور عن العمل ، فلو قيل ان الرفع والنصب في «ضرب زيد عمرا» بالنص لا بالعلة بطل الالحقا بالفاعل والمفعول والقياس عليهما وذلك لا يجوز.

وقد ذهب بعضهم في انه يجوز لك ان تثبت في محل النص بالنص، ويثبت فيما عداه بالعلة ومن ذلك النصوص المقبولة عن العربي المقيس عليها بالعلة

---

(١) الاقتراح ص١٠٧.

(٢) انظر الاقتراح ص١١٠ والشاهد ص٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) انظر الخصائص جـ١ ص١٨٦.

(٤) سعيد الافغاني اصول النحو ط٣ دار الفكر دمشق ١٩٦٤ – ص١١٢.

الجامعة في جميع ابواب العربية لأنّ النص مقطوع به او العلة مظنونة وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من احالته على المظنون[1].

ولا يجوز عندهم ان يكون الحكم ثابتا بالنص والعلة معا، لانه يؤدّي الى ان يكون الحكم مقطوعا به مظنونا في حالة واحدة.

وقد ردّ ابن الانباري هذا التعليل اذ الحكم انما يثبت بطريق مقطوع به متأكد منه وهو النص، اما العلة فهي التي دعت الى اثبات الحكم «فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن ان العلة هي التي دعت الواضع الى الحكم، فالظن لم يرجع الى ما يرجع اليه القطع بل هما متغايران فلا تناقض بينهما»[2].

وقد وقف النحاة عن علاقة الحكم بالعلة التي يبني عليها المقياس عليه وهل يجوز بقاء الحكم مع زوال العلة، ام يزول بزوالها؟ ان ابن جني يرى ان الاصل هو زوال الحكم بزوال العة الا انه قد تزول العلة ويبقى الحكم.

ومن ذلك ما انشده ابو زيد:

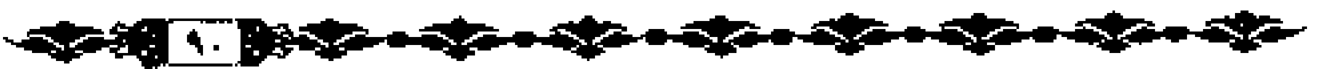
حمى لا يحل الدهر الا باذننا ولا نسأل القوم عقد المياثق

اذ ان فاء ميثاق التي هي واو وثقت انقلبت إلى ياد قبلها كسرة، كما انقلبت في ميزات وميعاد، فكان يجب على هذا لما زالت الكسرة في التكسر ان تعاود الواو فتقول على قول الجماعة: المواثيق كما تقول: الموازين والمواعيد، وان تركهم الياء في مياثيق ربما أوهم ان انقلاب هذه الواو ياد بيس لوجود الكسرة قبلها اذ لو كان من اجلها لوجب زواله مع زوالها، الا ان الامر ليس كذلك اذن العلة في قلب هذه الأشياء - على رأي ابن جني - هو فعلا من اجل وقوع الكسرة قبلها وذلك لأشياء منها ان الاستعمال الشائع هو اعادة الواو عند زوال الكسرة وذلك مثل قولهم: موازين، ومواعيد. ومنها ان العرب تحمل الجمع على حكم الواحد وان لم يستوف جميع احكام الواحد نحو: ديمة، ديم.

---

(1) الشاهد واصول النحو ص ٢٧٨ نقلا عن لمع الادلة لابن الانباري.

(2) الشاهد واصول النحو ص٢٧٨.



ومنها انهم اجروا ياء مياثيق مجرى الياء الاصلية وذلك كبنائك من اليسر مفعالا، وتكسيرك اياه على مفاعيل كميسار ومياسير فمكنوا قدم الياء في ميثاق أنسا بها واستروحا اليها، ودلالة على تقبل الموشع لها. ومنها ان الغرض في هذا القلب انما هو طلب للخفة متى وجدوا طريقا او شبهه في الاقامة عليها، اما اذا اجتمع للحكم الواحد اكثر من علة اخذ اقواها وأولاها. جاء في الخصائص لابن جني:

«وكذلك حديث فتية وصبيان، وصبية في اقرا الياء بحالها مع زوال الكسرة في صبيان وفتية وذلك ان القلب مع الكسرة، لم يكن له قوة قي القياس، وانما كان مجنو حابه به الى الاستخفاف وذلك ان الكسرة لم تل الواو ألا ترى ان بينها حاجزا، وان كان ساكنا فان مثله في اكثر اللغة يحجز، وذلك نحو جرو وعلو وصنو وقنو ومقول فلما أعلوا في صبية وبابه علم ان اقوى سببي القلب انما هو طلب الاستقفاف، لا متابعة الكسر مضطرا الى الاعلال، فلما كان الامر كذلك أمضوا العزمة في ملازمة الياء، لانه لم يدل من الكسرة مؤثر يحكم القياس له بقوة فيدعو زواله الى المصير الى ضد الحكم الذي كان وجب به ... فكأن باب ميثاق أثر في النفس أثرا قوي الحكم فقرر هناك، فلما زال بقي حكمه دالا على قوة الحكم الذي كان به، وباب صبية، وعليه أقر حكمه مع زوال الكسرة عنه، اتذارا في ذلك بأن الاول لم يكن عن وجوب فيزال عنه لزوال ما دعا اليه، وانما كان استحسانا، فليكن مع زوال الكسر ايضا استحسانا[1].

رابعا: العلة:

ولما كانت العلة – الركن الرابع في القياس – قد نالت في الدروس والبحوث المستفيضة حدا بلغت به شأن بقية اركان القياس مجتمعة فقد افردنا لها فصلا خاصا بها حتى نتمكن من الاحاطة بمسائلها المتشعبة[2].

---

(١) راجع الخصائص جـ٢ ص١٥٧ – ١٦٣ والشاهد واصول النحو ص٢٧٦ – ٢٧٣.

(٢) هو الفصل الثاني من هذا البحث

اصول القياس في النحو العربي

يذهب بعض الباحثين الى ان القياس في النحو العربي نشأ نتيجة لتأثر نحاة العرب بالمنطق اليوناني[١].

واذا كان القياس بصورته المعقدة ومفهومه الفلسفي قد عرف طريقة الى الفقه الاسلامي، والى النحو العربي بعد ذلك في فترة متأخرة نسبيا فان العرب قد عرفوا القياس بصورته الفطرية على عهد النبي صلى الله عليه وسلم اذ ان بعض الاحكام الشرعية كانت تقوم عليه، روى معاذ بن جبل «رضي الله عنه» ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن قال له: كيف تصنع ان عرض لك قضاء؟ قال: اقضي بما في كتاب الله. قال: فان لم يكن؟ قال فبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فان لم يكن في سنة رسول الله؟ قال: أجتهد رأي ولا آلو».[٢] وهذا اقرار من معاذ بن جبل بأنه كان يجتهد برأيه والاجتهاد ضرب من القياس ونتيجة له في الوقت ذاته.

كما استعمل العرب القياس بمفهومه الفطري في مجاراة فحول الشعراء والنسج على منوالهم من امثال امرئ القيس، جاء في اعجاز القرآن للباقلاني:«ان العرب تعلم اولادها قول الشعر بوضع غير معقول يوضع على اوزان الشعر كأنه على وزن :«قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل»

ويسمون ذلك الوضع «المتير» «اشتقاقه من المتر وهو الجذب»[٣] أي انهم كانوا ينشئون القصيدة المراد بناؤها على مثال القصيدة القديمة.

ومما يستدل له على ان العرب قد اجروا القياس ما جاء في الخصائص مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم، ان قوما من العرب اتوه، فقال لهم: من انتم؟ قالوا نحن بنو غيان، قال: بل أنتم بنو رشدان[٤] فزاد النبي على الله عليه وسلم الالف والنون قياسا على غيان».

---

(١) د. ابراهيم انيس – من اسرار اللغة ص١١٦ – ١١٧.

(٢) النص في القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص٩٢.

(٣) انظر الباقلاني اعجاز القرآن ص٦٣.

(٤) الخصائص جـ١ ص٢٥٠ – ٢٥١.

ولقد نشأ القياس مع النحو العربي، فهذا ابن سلام يقول في طبقات فحول الشعراء: وكان أوّل من اسس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها ابو الاسود الدؤلي[١].

وجاء في طبقات النحويين واللغويين «فكان اول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه ابو الاسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز فوضعوا للنحو ابوابا ... فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس، وفتق من المعاني وأوضح من الدلائل وبين من العلل[٢].

وكان ابن ابي اسحاق، أول من دمج النحو ومد القياس وشرح العلل وكان معه ابو عمرو بن العلاء، وكان ابن ابي اسحاق أشد قياسا وأبو عمرو أوسع علما بكلام العرب، ولغتها وغريبها[٣].

وروي ابن سلام قال: قلت ليونس هل سمعت من ابي اسحاق شيئا؟ قال: نعم، فقلت له هل يقول احد الصويق، يعني السويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها وما تريد الى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس[٤].

ولعلك لاحظت معي ان الروايات التي قدمناها لك تتفق جميعا على ان الرعيل الاول من النحاة قد عرف القياس ومده وأن صنيعهم هذا قد اقترن بعملية وضع النحو بل لقد غدا القياس منذ ذلك العصر غاية من الغايات التي ينشدها علم اللغة، فمن ذلك ما أجاب به ابو اسحاق يونس بن حبيب بأن عليه ان يبحث عن باب من النحو يطرد وينقاس عندما سأله هل يقول احد الصويق يعني السويق.

فائدة القياس:

القياس هو الوسيلة التي يجنح اليها الواحد منا لمجاراة العربي في كلامهم، والنسج على منوالهم، لان ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. «الا

(١) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، دار المعارف ص٥.

(٢) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ص١١، ١٢.

(٣) بغية الوعاة.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص٢٦.

ترى انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل، ولا مفعول وانما سمعت بعضه فقست عليه غيره»[1].

وفائدة القياس اذن أن يغني المتكلم عن سماع كل ما أثر عن العرب، إذ حسبه ان يصوغ المضارع او المصدر أو اسم الفاعل على نظائرها مما نطقه العرب واطرد في كلامها، لانه لو كان في حاجة الى سماع كل ذلك والا لما كانت للحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها وعمل بها المتأخرون معنى يفاد. ولكان القوم قد جاءوا لجميع المواضي، والمضارعات وأسماء الفعالين والمفعولين... ولما اقنعهم ان يقولوا: اذا كان الماضي كذا وجد ان يكون مضارعه كذا، واذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ....»[2].

فتطبيقا لما وضعه شيوخ العربية الاوائل من قواعد لغوية، أو نحوية أو صرفيه هو في حقيقته القياس الخالص... القائم على التشابه أو التماثل بين ما تعلمناه، وما نراه للمرة الاولى[3].

ولقد اصبحنا في عصرنا الحاضر اشدّ ما نكون حاجة الى القياس لأغراض ثقافية وحضارية وعلمية يطول شرحها.

يقول الاستاذ سعيد الافغاني:

«فلما كانت سيل حاجات الحياة من الحضارة الغربية وجد القوم انفسهم ازاء مستحدثات لا قبل لهم بها ... كثرت الصحف والمجلات والمؤلفات، واحتاجوا الى فيض من المصطلحات يعبرون بها ... الى ان قيض الله فريقا ترفع عن ابتذال الدهماء في الاسواق وحرص علي التراث العربي الكريم، تشمر عن ساعد الجد يتحرى لهذه المستحدثات مصطلحات عربية فان لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق[4]، «والاشتقاق ما هو الا استخراج لفس من لفظ أو من اخرى على اساس قياسي، فالصلة بين الاشتقاق، والقياس قوية».

---

(١) الخصائص جـ١ ص٣٥٧.

(٢) الخصائص جـ٢ ص٤٠، ٤١.

(٣) الشاهد وأصول النحو ص٢٢٤ .

(٤) سعيد الافغاني، في أصول النحو ص١١٨.

فاذا قال الاقدمون هندس، وخندق وقرطس، قاس المعاصرون على ذلك وقالوا كهرب، وأكسد، وبلمر ... الخ.

ولا شك ان القياس في هذا الباب يفتح الباب واسعا امام اللغة في استيعاب معاني التعامل مع الادوات الحضارية الحديثة التي تدخل في حياة الانسان بالعشرات والمئات كل يوم.

جاء في احدى توصيات المؤتمر الثاني للتعريب :«يفتح باب الوضع للمحدثين على مصراعيه بوسائله المعروفة في نمو اللغة ... وأن يطلق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه»[1].

المصادر اللغوية للقياس:

اعتمد النحاة في قياسهم على ما ثبت في كلام العرب، وعلى من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده الى ان فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما أو نثرا عن مسلم او كافر[2].

القرآن الكريم:

القرآن مصدر من أوثق المصادر للقياس اللغوي، فالنحاة متفقون على انه من اهم الاصول التي يعودون اليها عند القياس، وعند الاستشهاد، فقد نزل بلغة قريش، افصح لغات العرب، وأجودها انتقاء للافصح من الالفاظ وأسهلها على اللسان عن النطق[3].

وكلما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا، أم آحادا[4]، وقد اجمعوا على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، اذا لم تخالف معروفا، بل لو خالفته يحتج به في ذلك الحرف بعينه[5].

(١) انظر توصيات المؤتمر الثاني للتعريب الذي انعقد بالجزائر من ١٢ الى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ في مجلة «همزة الوصل» العدد السادس فبراير ١٩٧٥.

(٢) الاقتراح في علم اصول النحو ص٤٨.

(٣) السيوطي، المزهر جـ١ ص١١٢.

(٤) جاء في الاتقان: المتواتر للقراءات السبعة المشهورة والاحاد قراءات الثلاثة التي هي تمام العشر، ويلحق بها قراءة الصحابة، والشاذ قراءة التابعين كالاعمش ويحي بن رقاب وابن جبير ونحوهم. انظر الاتقان في علوم القرآن للسيوطي جـ١ ص٧٦.

(٥) الاقتراح في علم أصول النحو ص٤٨.

ولقد اولي المسلمون القرآن اهتماما كبيرا وضبط نصه بحيث لا يرقى اليه ادنى ريب وأصبح المثل الاعلى اليه يفزع الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم، ومنه يبني النحوي قواعد اعرابه، ويرجع اليه القول في معرفة خطأ القول من صوابه[1].

٢) الحديث الشريف:

يراد بالحديث ما اشتمل على اقواله صلى الله عليه وسلم، أو ما ورد عنه من فعل أو تقرير أو ما عدا ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين، وقد ضمّ اليه ما ورد عن الصحابة، فالصحابة كانوا يعاشرون النبي صلى الله عليه وسلم ويشهدون قوله ويسمعون عنه، وجاء التابعون بعد ذلك فعاشروا الصحابة وسمعوا منهم ورأوا مافعلوا. وهكذا أخذت أقوال هؤلاء الصحابة حكم الاقوال المرفوعة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج به في اثبات لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية[2].

وأما كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه على اللفظ المروي وذلك نادر جداً وانما يوجد في الاحاديث القصار وعلى قلة ايضا، فان غالب الاحاديث يروى بالمعنى وقد تداولها الاعاجم والمولدون[3].

وقد كان ينبغي بل يجب ان يستشهد بالحديث الشريف بعد القرآن لولا أن المسلمين أجازوا روايته بالمعنى فرووها بما أدت اليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا ... ولهذا ترى الحديث في القضية الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة[4]. وكان من رواة الحديث نفر قليل من الاعاجم حتى انهم زعموا أن احد هؤلاء الرواة قال لعمرو بن عبيدك ما تقول في دجاجة ذبحت من قفائها؟ فراجعه عمرو فقال من قفاؤها فراجعه فقال من قفاها[5].

---

(١) خديجة الحديثي الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٣١.

(٢) الشاهد وأصول النحو ص٦١ وفجر الاسلام ص٢٤٤.

(٣) السيوطي الاقتراح ٥٢.

(٤) للاقتراح ص٢٠.

(٥) الجاحظ: البيان والتبيين تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٤٩ جـ٢ ص٢١٢.

أضف الى ذلك ان الحديث لم يدون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كما دون القرآن، بل ان هناك احاديث تنهي عن تدوين الحديث منها ما رواه مسلم في صحيحه عن ابي سعيد الخدري انه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عني ومن كتب غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني فلا حرج، ومن كذب عليَّ متعمدافليتبوأ مقعده من النار[1].

وقد كان من نتائج عدم تدوين الحديث وجواز روايته بالمعنى دون لفظ النبي صلى الله عليه وسلم أن وقف جمهور النحاة من الاستشهاد بالحديث والقياس عليه مواقف متباينة:

طائفة منعت الاحتجاج به مطلقا وعلى رأسها ابو حيان النحوي، وشيخه ابو الحسن بن الضائع متابعين في ذلك من تقدمهم من النحاة ومن شيوخ المدرستين. وطائفة اتخذت الوسط سبيلا وعلى رأسها الشاطبي والسيوطي حيث اجازوا الاستشهاد بالاحاديث القصار التي يمكن حفظها والتي تجري مجري الامثال، وكثير المحدثين.

وطائفة ثالثة أجازت الاستشهاد بالحديث كله وعلى رأسها ابن مالك الاندلسي وابن هشام الانصاري[2].

واذا كان الحديث قد روى بالمعنى ورواه في بعض الاحيان مولدون وأعاجم، أقول: ما دام الامر كذلك فقد كان ينبغي أن يكون موقف النحاة من رواة الحديث مثل موقفهم من رواة الشعر واللغة ويكون مقياسهم في ذلك درجة فصاحة المأخوذ عنه وموقعه الجغرافي هذا فضلا عن درجة عروبته.

ويجب ان نشير الى حرص رجال الدين والمحدثين على سلامة رواية الحديث، وجهدهم في الحصول على احاديث صحيحة بالنسبة الى رسول الله، وأنه تلفظ بها أو أشار الى معناها فتتبعوا رواة الحديث بالتعديل والترجيح[3].

---

(١) فجر الاسلام ص٢٤٦.

(٢) الشاهد واصول النحو ص٦٢ – موقف الشاطبي والسيوطي من الحديث الشريف هو : أن الحديث على قسمين: قسم يعني بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به الاستشهاد اهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاص كالاحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ككتابه لهمذان وكتابه لوائل... فهذا يصح الاستشهاد به في العربية.

(٣) د. محمد عيد: الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب ط١٩٧٢.

ومن رواة الحديث في ذلك العصر عامر بن شراحيل النخعي الذي قال عنه ابن عباس الكوفي لمناظره في حضرة ابي العباس «وأين انت عمن لم تر عينك مثله في زمان من اصحاب النبي ولا أحفظ لما سمع ولا أفقه في الدين ولا أصدق في الحديث ولا أعرف بمغازي النبي صلى الله عليه وسلم، وأيام العرب وحدود الاسلام، والفرائض والغريب والشعر ولا أوصف لك أمر من عامر بن شراحيل الشعبي»[1].

ومن رواة الحديث في ذلك العصر ايضا حماد بن سلمة الذي قال فيه اليزيدي:

ياطالب النحو ألا فابكه   بعد أبي عمرو وحماد

وكان المتجمون بسيبويه يرون أن قصته مع سيبويه «أي حماد» هي الدافع الذي دفع سيبويه الى تعلم النحو فقد قالوا: ان حمادا قال يوما «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أحد من اصحابي الا وقد اخذت عليه ليس ابا الدرداء» فقال سيبويه «ليس ابو الدرداء» فقال حماد لحنت يا سيبويه، فقال سيبويه «لا جرم لأطلبن علما لا تلّحنني فيه ابدا[2].

ومن رواة الحديث في ذلك العصر المحدث الفقيه أيوب السختياني الذي يقول فيه الحسن البصري: أيوب سيد شباب أهل البصرة[3]، والذي تتلمذ له الخليل ابن أحمد وهو القائل «تعلّموا النحو فإنه جمال للوضيع وتركه هجنة للشريف»[4].

وبعد، ان هذا العرض لجهود المحدثين يجعلنا نقول مع الدكتور مهدي المخزومي بأن ترك الاستشهاد بالحديث التي يرويها هؤلاء الرواة وأمثالهم خسارة كبيرة أنزلها بالعربية تشدد النحاة وتعصبهم، إذ ماذا كان يضيرهم لو أنهم وقفوا من هؤلاء الرواة موقف الادباء ووراء اللغة عندما تنبهوا الى زيف

---

(١) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص٥٩، نقلا عن ابن الفقيه البلدان ط لندن ص١٧١.

(٢) مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص٥٩، ٦٠ نقلا عن السيار في اخبار النحويين البصريين ص٤٢، ٤٤.

(٣) المرجع السابق ص٦٠ نقلا عن الجاحظ : البيان والتبيين.

(٤) الجاحظ: البيان والتبيين جـ٢ تحقيق عبد السلام هارون لجنة التأليف والنشر القاهرة ١٩٤٨ ص٢١٩. -

بعض الرواة فرفضوه ونصوا على من صحت ملكته منهم فقبلوا روايته، انهم لو فعلوا ذلك لوجدوا انفسهم أمام طائفة كبيرة من النصوص الموثوقة التي تصلح لان تكون من المصادر التي يرجعون اليها لك ثقة عندما يريدون تدوين احكامهم[1].

٣) كلام العرب:

كان السماع من افواه عرب البوادي من اهمّ الموارد التي اعتمد عليها اللغويون في استخلاص الامثلة والتراكيب اللغوية التي اتخذها النحاة بعد ذلك مقاييس لطرد القاعدة النحوية. فقد أثر عن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله المشهور: عليكم بديوانكم الا تضلوا. فقالوا: وما ديواننا؟ قال: شعر الجاهلية فان فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم[2].

وهكذا انبرى النحاة وعلماء اللغة يستقون من هذا المعين الذي لا ينضب قواعدهم وأقيستهم، وكان بكل فريق دور محدّد لا يتجاوزه: فاللغوي شأنه ان ينقل ما نطقت به العرب وألا يتعداه، أما النحوي فشأنه أن ينصرف فيما ينقاه اللغوي ويقيس عليه، ومثالهما المحدّث والفقيه. فشأن المحدّث نقل الحديث برمته ثم ان الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الامثال والاشباه[3].

وقد اختلف اللغويون والنحاة في تحديد الرقعة الجغرافيه التي ينبغي أن يقاس على كلام سكانها.

فابن جني يبيح لك أن تقيس على مختلف اللغات العربية، فلكل لغة ضرب من القياس يؤخذ به، وليس لك أن تردّ أحدى اللغتين بصاحبتها لانها ليست أحقّ بذلك من وسيلتها، ولكن غاية ملاك في ذلك أن تتميز احداها فتقويها[4].

(١) مهدي المخزومي مدرسة الكوفة ص٦٠ ، ٦١.

(٢) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي ص٢٦ – والنص عن القرطبي: الجامع لاحكام القرآن جـ١ ص١١٠.

(٣) المزهر جـ١ ص٥٩.

وهناك من توسع في القياس، فلم يقصره علي قبيلة أو مجموعة من القبائل فأباح القياس علي جميع الكلام المأثور عن العرب، فمن ذلك ما ذهب اليه المازني من أن «ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[1].

وهناك فريق ثالث جعل لغة قريش في الدرجة الاولي من الفصاحة والرقة والتهذيب «لان قريشا ارتقت في الفصاحة عن عنعنة تميم وكشكشة ربيع وكسكسة هوزان وتضجع قيس، وعجرفية ضبة وتلتلة بهراء»[2].

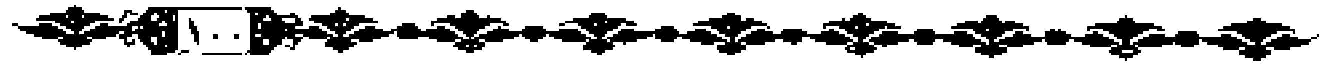
وبما نجد ابن جني وشيخه المازني قد اطلقا القياس وأباحاه على مختلف اللغات نجد جمهور اللغويين قد حددوا الجهات الجغرافية التي يحسن الاستشهاد بسكانها. يقول الفارابي:

«كانت قريش أجود العرب انتقاء لأفصح الالفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق ... والذين عنهم نقلت العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم، وأسد، فان هؤلاء هم الذين أكثر ما أخذ عنهم، ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب والاعراب والتصريف ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة فانه لم يؤخذ عن غيرهم من حضر قط ولا من سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الامم الذين حولهم».

ويمضي الفارابي في ذكر القبائل الذين امتنعوا عن الاخذ عنهم بسبب مجاورتهم اما أهل مصر من القبط، أو لمجاورتهم أهل الشام من النصارى أو لمجاورتهم الفرس، أو اليونان ...الخ[3].

ونحن اذا تصفحنا الخريطة التي حددها موردا للاخذ منها نجد ان كل القبائل القاطنين فيها بعيدون كل البعد عن أي غزو لغوي من شأنه أن ينال من ألسنتهم – وقد قام بهذه المهمة – مهمة الجمع والتحري – ثلة من علماء اللغة من عرفوا بالامانة وسعة العلم. «وكانوا في عصرهم أئمة الناس في اللغة والشعر، وعلوم العرب، وعنهم أخذ ما في أيدي الناس من هذا العلم، وعلى رأسهم ابو زيد، وأبو عبيد، والاصمعي، وكلهم أخذوا عن عمرو بن العلاء اللغة والنحو والشعر، ورووا عنه القراءة.

(١) الخصائص جـ٢ ص١١ – والصاحبي في فقه اللغة ص٥٢ ، ٥٣ .
(٢) المزهر جـ١ ص٢١١.
(٣) المزهر جـ٢ ص٤٠١ وما بعدها.



القياس اللغوي وصلته بالعلوم الدينية

يرجع الفضل في نشأة علوم اللغة العربي ةالى علم أصول الدين، حركة تدوين الفقة، وأصول الحديث كانت قد نهضت واستوت على سوقها قبل نشأة علوم اللغة العربية، فقد كانت اللغة وسيلة لفهم الدين وخدمته وصيانة نصوصه وذلك لان علم الكلام كان اسبق من النحو الى مجالس العلم وحلقات المناظرة.

من أجل ذلك كان النحاة يتنزعون أصول قواعدهم انتزاعا من العلوم الدينية ليصطنعوها في اقيستهم النحوية، خصوصا، وأن معظم هؤلاء النحاة كانوا من رجال الدين أو من علماء الكلام، وأن أئمة القياس في النحو سيبوية والفراء وأبو علي الفارسي والرمانيوابن جنيوالزمخشري وأضرابهم كلهم كانوا معتزلة[1].

وقد كان للمعتزلة أثر كبير في القياس في اللغة كما يظهر ذلك من قولهم بأن اللغة اصطلاحية من وضع البشر لا توفيقية، وكما يظهر في تحرر الجاحظ وأمثاله من المعتزلة في تشقيهم الكلامواستعمالهم للمولد من الالفاظ بل الاعجمي[2].

بل ان هذا التفاعل الذي كان بين النحويين والفقهاء جعل نحويا مثل الجرمي يقول :«أنا منذ ثلاثين افتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه».

وما يؤيد هذه الصلة التي تجمع القياس النحوي بالقياس الفقهي ما رواه ابن خلكان من ان محمد بن الحسن الشيباني صاحب ابي حنيفة سأل الفراء :«ما تقول في رجل صلى فسها فسجد سجدتين للسهو فسها فيها؟ فكر الفراء ساعة ثم قال له : لا شئ عليه فقال محمد : ولم؟ قال: لان التصغير عندنا لا تصغير له وانما السجدتان تمام الصلاة فليس للتمام تمام[3].

وهكذا «امتزجت أبحاث الفقهاء والمتكلمين بأبحاث النحو والنحويين، وأعان على ذلك عدم التخصص في الدراسة، وأخذ كل فريق بسبب من ثقافة الاخر[4].

---

(١) الخصائص جـ١ ص١٦٢.

(٢) راجع سعيد الافغاني أصول النحو ط٢ بمشق ص١٠٣، ١٠٤.

(٣) ابن خلكان، وفيات الاعيان جـ٥ القاهرة ١٩٤٨ ص٢٢٧.

(٤) د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ابو علي الفارسي – الفجالة القاهرة ١٩٥٨.

وها هو السيوطي يقر بأنه رتب اصول النحو على ترتيب أصول الفقه في الابواب والفصول والتراجم. اذ «فيه يعرف القياس وتركيبه وأقسامه من قياس العلة، ووقياس الشبه، وقياس الطرد الى غير ذلك على حد أصول الفقه، فان بينهما من المناسبة مالا خفاء به لان النحو معقول من منقول كما ان الفقه معقول من منقول[1].

(١) انظر مقدمة الاقتراح ص٢٢.

القياس بين مدرستي البصرة والكوفة

يمكن أن ترد اختلاف النحويين البصريين مع اندادهم الكوفيين الي سبب رئيسي هو الطريقة التي يجب أن يتم بها القياس. أو بعبارة أوضح نقول: ان الخلاف بين الفريقين كان أكثر ما يدور حول اللغة التي يجب أن تكون مقياسا للكالم، فتبني عليها الاحاديث والتعابير، وحلو الحدي الذي يجب أن تقف عنده عملية القياس على كلام العرب. فالقياس عند البصريين لا يصح الا اذا كان يقف على قاعدة متينة أي يعتمد على حشد من الشواهد الكثيرة التداول بين السنة العرب الخلص من الذين اعترف لهم بالفصاحة وابتعدوا عن مظان الخطأ كالاتصال بالاعاجم بالرحلة أو الجوار الي غير ذلك من الحدود التي وضعوها والتي تحدثنا عنها في مقدمة هذا الفصل أو ما ورد في القرآن الكريم.

ولقد أخلص البصريون للقياس وجعلوه المرجع الذي يعودون اليه كلما صادفتهم كلمة غريبة أو استعصي عليهم تعبير لم يألفوه.

يقول السيوطي: اتفقوا على ان البصريين أصح قياسا لانهم لا يلتفتون الى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية[١].

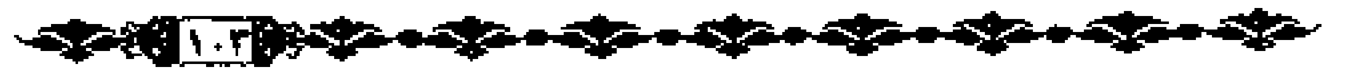
ومما يبين لك تمسكهم بالقياس وتشددهم فيه هذه الرواية اذ سئل عمرو بن علاء عما وضع مما أسماه عربية أيدخل فيها كلام العرب كله، فقال: لا ، فقيل: كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الاكثر وأسمي ما خالفني لغات[٢].

اما الكوفيون فهم يقيسون على القليل الشاذ والنادر «فلم تكن لهم أصول يبنون عليها غير ما أخذوه عن أساتذتهم البصريين، ولم سحنوه، ثم جعولا من عدم المنهج في سماعهم منهجا خاصا لهم، فسمعوا الشاذ واللحن والخطأ ... فلما اقتضتهم المنافسة أن يكون لهم قياس كما لأولئك بنوه على ما عندهم مما يتنزه عن رواية البصري[٣].

(١) السيوطي، الاقتراح ص١٠٠ .

(٢) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين ص٣٩.

(٣) سعيد الافغاني ، في أصول النحو.



وقد بلغوا من التساهل في الاعتداد بالاشعار الشاذة حدا جعلهم يجيزون القياس على المثال الواحد[1] المسموع ونحن عندما نستعرض المسائل التي ساقها ابن الانباري في كتابه «الانصاف» وما ورد فيها من أقيسة نجد أن كلا الفريقين كان حريصا كل الحرص على استعمال القياس وأنهما قد يستعملانه «أي القياس» في المسألة الواحدة مع الاختلاف في التناول والطريقة والغتية المراد الوصول اليها، فمن ذلك ما نجده في المسألة الخامسة عشر حيث ذهب الكوفيون الى أن أفعل التعجب في قولك ما أحسن زيد، اسم ودليلهم في ذلك انه جامد لا ينصرف تماما كالاسماء، وأنه يدخله التصغير، والتصغير من خصاص الاسماء.

اما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على انه فعل أنه اذا اوصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو ما أحسنني عندك وما أعلمني في ظنك، ونون الوقاية لا تدخل الا على الافعال[2].

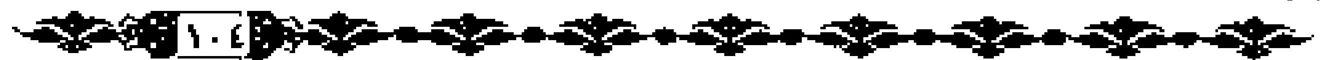
ولعلك لاحظت معي أن القياس قد استعمل من كلا المدرستين في هذه المسألة، فالكوفيون يذهبون الى اسمية افعل التعجب قياسا على الاسماد في كونها جامدة وقابلة للتصغير، بينما يذهب البصريون الى فعليته قياسا على الافعال التي تقبل نون الوقاية.

تخلص من كلامنا عن موقف مدرستي البصرة والكوفة الى ان كلا الفريقين كان حريصا كل الحرص على اصطناع القياس، وأن البصريين كانوا أكثر تشددا وأقل اعتدادا بكل ما يعرض لهم من الشواهد الشعرية والنثرية على عكس الكوفيين الذي تسامحوا الى حد كبير في قبول الشواهد والقياس عليها.

---

(١) عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث ص١٦٦.

(٢) الانصاف، المسألة ١٥.



نبذة عن موقف النحاة من القياس

يذكر الرواة والمؤرخون – كما مرّ بنا – ان عبدالله ابن ابي اسحاق، كان اول من جمع النحو، ومدّ القياس وشرح العلل[1] اذ كان أشدّ تجريدا للقياس من ابي عمرو[2]، وهذا ان دلّ على شئ فانما يدل على ان عبدالله بن أبي اسحاق، أول من بحث في القياس وعلل النحو فقد كان الحضرمي يمد القياس، أي يطرده، ويجعله شاملا لا استثناء فيه[3].

وعلى الرغم من أن بعض الباحثين يذهبون الى أن القياس الذي ينسب الى عبد الله بن أبي اسحاق هو وضع القاعدة النحوية لا غير[4]، أقول على الرغم من كل هذا فان معظم النحاة المعاصرين يرون أن المقصود بالقياس هنا هو ما تعارف عليه الباحثون من أنه حمل فرع على أصل لعله جامعة بينهما، اذا كان في معناه، أي قياس الامثلة على القاعدة وذلك ان المنقول المطرد يعتبر قاعدة، ثم يقاس على غيرها[5]. وقد استدلّ اصحاب الرأي الاول «الذين انكروا أن يكون عبدالله أول القياسيين» بعدة أدلة منها:

ان ابن سلام نسب القياس الى ابي الاسود الدؤلي حيث قال: وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الاسود الدؤلي وأنه كان يريد من القياس استنباط القواعد، والاهتداء الى الضوابط، وأن المراد بالوضع هو الابتداء والمراد بالتجريد هو الاستنباط الذي يأتي في مرحلة متأخرة عن الوضع، وأن مصطلح القياس في كلام ابن سلام لا يمكن أن يصرف الى غير القاعدة أو الضابط النحوي ... الى آخر ما ذهبوا اليه، والصواب الرأي الثاني.

ذلك ان القياس – كما رأينا – قديم في اللغة العربية متأصل فيها فقد عرفه العرب قبل ان يضع ابو الاسود مبادئ النحو ... واذا كانت فكرة القياس ترتبط

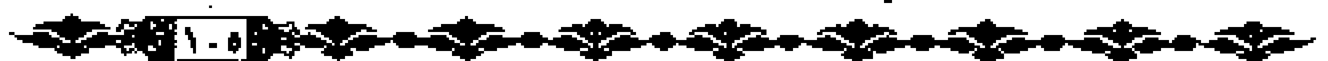
(١) د. عبد العال سلام، الحلقة المفقودة في النحو العربي نقلا عن نزهة الالباء ص١٢.

(٢) نفسه نقلا عن تراتب النحويين ص١٢.

(٣) د. محمد خير الحلواني: المفصل في تاريخ النحو العربي ج١ ص٤٥١.

(٤) نفسه.

(٥) محمد عيد أصول النحو العربي ص٧٦.



بالعقل والتفكير، فهي جزء من القوانين العقلية، وهبة العقل والتفكير لا تختلف كثيرا باختلاف العصور[1].

يقول الدكتور شوقي ضيف: ان ابن ابي اسحاق هو الذي يعدّ بحقّ أستاذ المدرسة البصرية لانه أول من بعج النحو ومدّ القياس، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب علي ما سمع عنهم. وذلك الى جانب تعليله لهذه القواعد وجعل تمسكه الشديد بتلك القواعد المعللة والقياس عليها قياسا دقيقا يخطئ كل من يعرف في تعبيره عنها كما فعل ذلك مع الفرزدق اذ سمعه مرة يصف رحلته الى الشام في قصيدة مدح بها يزيد بن عبد الملك على هذا النمط:

مستقلين شما الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور

علي عمائمها يلقي وأرحلنا على زواحف تزجي مخارير

«بكسر الراء فقال له: أسأت انما هو مهارير مشيرا بذلك الى قياس النحو في هذا التعبير لانه يتألف من مبتدأ وخبر[2].

أما ابو عمرو بن العلاء فقد كان يعمل بالاطراد في القواعد ويتشدد في القياس.

وحكى ابن نوفل أنه قال: سمعت ابي يقول لابي عمرو بن العلاء أخبرني عما وضعته مم اسميته عربية أيدخل في كلام العرب كله؟ قال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الاكثر وأسمي ما خالفتني فيه لغات[3].

ثم جاء الخليل، وقد اعتبر الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس فيه[4]، كما اعتبره ابن جني سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه[5]. ويصور كتاب سيبويه أراءه النحوية واعتماده على القياس والتعليل في تأصيل القواعد.

(١) المفصل في تاريخ النحو جـ١ ص١٤٨.

(٢) راجع المفصل في تاريخ النحو العربي جـ١ ص١٤٥، ود. محمد عيد اصول النحو العربي ص٢٣ - ٢٥.

(٣) الزبيدي طبقات النحويين واللغويين ص٣٤.

(٤) الشاهد وأصول النحو عن مراتب النحويين ص٣٧.

(٥) الخصائص: جـ١ ص٣٦٢، وراجع الشاهد ص٢٢٨ - ٢٣٠.

وهكذا امتد القياس وانتشر بفضل جهود الخليل وتلميذه سيبويه وغدا النحاة من مختلف المدارس يعتمدون اعتمادا كبيرا على آرائهما.

ومن هؤلاء سعيد بن مسعدة الاخفش الاوسط الذي اعتمد على كتاب سيبويه عندما ألف كتاب المقاييس.

وممن عنوا بالقياس بعد ذلك ابو عثمان المازني الذي كان يرى أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، وصاحب كتاب التصريف.

ومنهم المبرد الذي يعده ابن جني جيلا في العلم «واليه أفضيت مقالات اصحابنا وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها»[1].

ونأتي الى ابي على الفارسي الذي يبدو أنه كان مولعا به فقد بلغ به التحمس للقياس حدا جعله يستمد من القياس منهجا يمتحن به كل مسألة ويحكم به على القضايا التي تعرض له.

يقول ابن جني فيه: كان «الخطأ في خمسين مسألة، أحب اليه من الخطأ في مسألة واحدة من القياس»[2]. وأنه «قد انتزع من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع اصحابنا»[3].

ويري ابن جني كذلك أنه سمع عن أبي عثمان في الالحاق الطرد أن موضعه من جهة اللام نحو: قعدد، ورمدد ، وشملل وجعل الالحاق لغير الالم شاذا لا يقاس عليه مثل جوهر وبيطر ... والخ قال ابو علي: لو شاد شاعر، أو ساجع، أو متسع أن يبني بالحاق اسما وفعلا وصفة، لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب، وذلك نحو قولك ،خرجج أكرم من دخلل، وضربب زيدا عمرا، ومررت برجل ضربب وكرمم، وعندما سأله: افترتجل اللغة؟ قال: ليس بارتجال ولكنه مقيس على كلام العرب فهو اذن من كلام العرب. ألا ترى أنك تقول طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب، وان لم تكن العرب تكلمت به هكذا، فرفعة اياه كرفعها، ما صار لذلك محمولا علي كلامها ومنسوبا الى لغتها[4].

(١) والمدارس النحوية ص١١٤ - ١٢٤.

(٢) الخصائص جـ٢ ص٨٨.

(٣) نفسه ص٢٠٨.

(٤) الخصائص جـ١ ص٣٥٩.



ابن جني:

وعندما نصل الى ابن جني نكون «قد تبوأنا ذروة القياس وفلسفته، لقد كان أعلى علماء العربية كعبا في جميع عصورها، وأغوصهم عامة على أسرار العربية وأنجعهم في الاهتداء الى النظرية العامة فيها[1].

فقد تفرغ الى علم أصول النحو يبحثه ويصنف فيه الكتب حتى بلغت نحو الخمسين، فبحث العلل والقياس ونظر في الاطراد والشذوذ متأثرا في ذلك بأساتذته السابقين وخاصة أستاذه الفارسي الذي قرأ عليه كتاب التصريف للمازني.

«وقد كان مثل استاذه الفارسي يعني بالقياس عناية شديدة حتى ليمكن أن يقال: ان كتابه الخصائص انما هو مجموعة كبيرة من الاقيسة الشديدة»[2].

ولعل ما يلفت الانتباه حقا هو توسعه في القياس وتحرره من القيود والشروط القياسية التي وضعها النحاة للمسائل القياسية. يقول:

«للانسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعوا اليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع فقس على ما ترى»[3].

ثم يقول:«واعلم أنك اذا أداك القياس الى شئ ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشئ آخر الى قياس غيره، فدع ما كنت عليه الى ما هم عليه ... فان صح عندك أن العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة[4] ...» الى ان يقول في مكان آخر :«اعلم أن اجتماع البلدين انما يكون حجة اذا اعطاك خصمك يده ألا تخالف النصوص والقيس على المنصوص .. فكل من فرق له علة صحيحة ... كان خليل نفسه وأبا عمر فكره[5].

---

(١) سعيد الافغاني: اصول النحو ص٨٩.

(٢) د. شوقي ضيف المدارس النحوية ص٢٧٦.

(٣) الخصائص جـ١ ص١٨٩.

(٤) نفسه ص٢٦١ .

(٥) نفسه ص ١٨٩ - ١٩٠.



موقف ابن مضاء من القياس

وإذا كان البصريون والكوفيون وسائر المدارس قد اختلفت أقيستهم بسبب اختلاف المناهج التي اتبعها كل فريق، فإن لابن مضاء موقفا آخر من القياس ينسجم مع مواقفه من الاصول التي قام عليها بناء النحو كله فهو يرفض كل قياس لا يؤيده الاستعمال اللغوي المطرد ولا تدعمه النصوص المتواترة، ويرى بأن النحاة بصنيعهم هذا، قد انصرفوا عن الاستعمال السوي للغة، فما دامت حركات الاعراب تعود بالدرجة الاولى الى المتكلم نفسه، لا شئ غيره، فلماذا نلجأ الى هذه الاقيسة البعيدة الشاذة؟[1].

وهو يرى ان الأسس التي أقام عليها النحاة أقيستهم لم تكن صحيحة، ولا مستوفية لشروط القياس إذ أن العرب أمة حكيمة فيكف تشبه بشئ وعلة حكم الاصل غير موجودة في الفرع، فالشئ لا يقاس على الشئ الا اذا كان حكمه مجهولا، والشئ المقيس عليه معلوم الحكم، وكانت العلة الموجبة للحكم في الاصل موجودة في الفرع[2] وليس معنى ذلك أن ابن مضاء يرفض القياس من أساسه فهو يجيز القياس المدعوم بالنصوص ويرفضه اذا كان بعيدا، ومما يزيد اطمئناننا الى ما ندعيه على الرجل في شأن موقفه من القياس احتجاجه بقول ابن جني السابق الذي يصور نظرته المتحررة الى القياس: «اعلم أن اجماع البلدين «يعني البصرة والكوفة» انما يكون حجة اذا أعطاك خصماك يده ألا تخالف المنصوص، والقيس على المنصوص، الى قوله: فكل من فرق له علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمر فكره»[3].

وعلى الرغم من أن ابن مضاء لم يعمق البحث في هذا الموضوع «موضوع القياس»، ولم يتوسع في مسائله مثل ما فعل عندما درس العامل مثلا، أقول: على الرغم من كل هذا فاننا نجده قد تناول القياس عرضا في مواطن متعددة. قال في باب التنازع:

---

(١) الرد على النحاة ص٨٧.

(٢) الرد على النحاة ص١٥٦.

(٣) الرد على النحاة ص ٩٣-٩٤ وانظر النص الكامل في الخصائص ص١٨٩ - ١٩٠.

«فان قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب الا الفاعل والمفعول، والمجرور وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والاحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس هذه المفعولات أو لا تقاس؟ الى قوله: والا ظهر ألا يقاس شئ من هذا المسموع الا ان يسمع في هذه كما سمع في تلك».

ترى، هل هذا اقرار من ابن مضاء بقبول القياس ما دام يرفضه في هذا الباب فقط لعلة ذكرها هي انتفاء السماع؟ ان هذا الرأي الذي ورد عرضا في حديث ابن مضاء يؤكد ما قلناه من أنه كان يقر القياس عندما يؤيده السماع ويرفضه عندما يتخلف عنه.

وانظر اليه يحاول ان يثبت فساد اقيستهم واضطرابها في باب الممنوع من الصرف.

فمن ذلك ذهابهم الى أن الاسماء الغير المنصرفة تشبه الافعال في أنها فروع، كما أن الافعال فروع بعد الاسماء، فاذا كان في الاسم علتان أو واحدة تقوم مقام علتين، منع الاسم من الصرف وقد ذهبوا الى أن الفعل منع التنوين لثقلة وأنه قبل في الاسم لخفته وكثرة استعماله، وانما منعت هذه الاسماء من الصرف لانها ثقلت، فمنعت كما منع الفعل من التنوين، وصار الجر تبعا له كهذه العلل والاقيسة التي أقامها النحاة. يرى ابن مضاء أنها لا تقف أما محك الاستعمال اللغوي ولا تخلو من ضعف واضطراب، اذ أننا نجد اسماء شابهت الافعال، بل هي أشد شبها بالفعال من هذه الاسماء التي لاتنصرف وهي منصرفة نحو: أقام اقامة وما اشبهها، فاقامة مؤنثة وفيها من الفروع والعلل التي يزعمون أنها تمنع الاسم من الصرف، ومع ذلك بقيت هذه الاسماء معروفة[1].

ويبدو ان اعتراض ابن مضاء قد جانب هذه المرة ما كان يقصده النحاة، اذا المراد بالتانيث المانع من الصرف «ما دخلته هاء التانيث وكان معرفة»[2] في نحو قولك طلحة وحمدة وضمرة، وليس ما توهمه ابن مضاء من قياس تاء

(١) الرد على النحاة ص١٥٦ - ١٥٩.

(٢) ابو اسحاق الزجاج: ما ينصرف وما لا ينصرف تحقيق هدى محمود، تراعة القاهرة ١٩٧١ ص٤.

التأنيث في «اقامة» التي هي اسم مشتق نكرة على حمزة وطلحة وحمدة التي هي اسماء اصلية اعترتها تاء التأنيث.

وقد أجاب أبو إسحاق الزجاج علي مثل هذا الاعراض اذ ذهب بعضهم الى انك لـ «سمنيت رجال بـ (ضرب) و (دحرج) كانا مصروفين على الرغم من أنهما فعلين فقال: ان المثال اذا وقع في الاسماء والافعال جميعا فلم يكن الفعل أحق به من الاسم فلا يقال فيه أسبه الفعل لانه في أصله فليس هو بالفعل أشبه منه بالاسم.

واذا وقع مثال في الاسماء الفعل أولى به لأن ذلك الفعل قد دخلته علامة مضارعة نحو أذهب[1].

واذا كان ابن مضاء يجد أسماء شابهت الافعال ولم تمنع من الصرف مع ذلك، فان النحاة يعدونها «افعالا ضارعت الاسماء فأعطيت الاعراب».[2]

ومع ذلك يمكننا القول:ان ابن مضاء لم يكن ثائرا على القياس عليه» على طريقة البصريين في طرح الشواذ النادرة. قال وهو يتحدث عن فاء السببية «وقال الله عز وجل: لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين» وقد نصبت العرب بعدها في الواجب وذلك شاذ لا يقاس عليه[3].

قال الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم	وألحق بالحجاز فاستريحا

ولكن من أين يستمد ابن مضاء هذا الموقف المعارض للقياس؟

لقد دأب من تعرضو لدراسة ابن مضاء أن يردوا ذلك الى تأثر ابن مضاء بالمذهب الظاهري «فالظاهريون ينكرون القياس ويرونه باطلا في استنباط الاحكام، كما يأخذون بحجج العقول ويثبتون أحقيتها في اقرار الحقائق، ويعتمدون عليها في البيان والاثبات[4]. «لان الله تعالى أمر عند التنازع بالرد

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤.

(٢) نفسه ص٢.

(٣) يشترط في فاد السببية أن تكون مسبوقة بنفي أو طلب أو تمني ... الخ.

(٤) عبد اللطيف شرارة ، ابن حزم رائد الفكر العلمي ص٧٢.

الى كتابه والى رسوله صلى الله عليه وسلم فهو حق لا يحل لاحد خلافه ... وقد شهد الله تعالى بأن النص لم يفرط فيه شيئا، وأن رسوله عليه الصلاة والسلام قد بين للناس كل ما نزل اليهم، وأن الدين قد كمل فصح أن النص قد استوفى جميا ع الدين ونسأل من قال بالقياس، هل كل قياس قاسه قائس حق أم منه حق ومنه باطل، لان قال: كل قائس حق أحال لان المقاييس تتعارض ويطل بعضها بعضا ... وان قال: منها حق ومنها باطل قيل له فعرفنا بماذا نعرف القياس الصحيح من القياس الفاسد، ولا سبيل لهم لاى وجود ذلك ابدا، وان لم يوجد دليل على تصحيح الصحيح من القياس من الباطل منه، فقد بطل كله وصار دعوى بال برهان»[1].

فالظاهريو كما رأينا يرفضون رفضا مطلقا الاخذ بالقياس ولا تقف نظرتهم للقياس هذه عند النصوص الفقهية بل كانت طبيعة المذهب الظاهري تقتضي أن نولي اللغة ومدلولات الالفاظ المقام الاول من العناية ... ليرد الى كل حرف من هذه النصوص اعتباره الكامل ويقف عندها لا يتعداها يمنة ولا يسرة.

ولقد رأينا أن ابن مضاء لم يرفض القياس كله بل قبله بشروط وتحديد فمن ذلك قوله: ذلك انهم «أي العرب» لا يقيسون الشئ ويحكمون عليه بحكمه الا اذا كانت حكم الاصل موجودة في الفرع.

فالصواب اذن القول أن ابن مضاد استفاد بالمنهج الظاهري في انتقاء القياس ولكنه لم يرفضه في النحو كما فعل الظاهريون في الفقه.

فالقياس النحوي انما نشأ مبكرا في احضان الناطقين بالعربية ليكون وسيلة لمجارة العرب في كالمهم والنسج على منوالهم، ولكن تأثير الثقافات الاجنبية في الفكر الاسلامي جعل القياس النحوي يكتسب صبغة فلسفية وكان من مظاهر هذا التأثير أن اصبح البحث فيه يعتمد على التقسيم ويخضع للتقنين والتحديد، فاعتني النحاة بالمصادر التي يصح عليها القياس كما عنوا بترتيب اهميتها حسب الزمان والمكان.

واذا كان جمهور النحاة على اختلاف مذاهبهم قد اقروه وفي دارستهم النحوية، فان ابن مضاء وان تأثر بالمذهب الظاهري الرافض للقياس ، فانه يقبله متى سوغه الاستعمال اللغوي ودعمته النصوص المتواترة.

(١) ابن حزم الأندلس ، المحلي جـ١ ص٥٦.

نظرية العامل

تحري النحاة الأقدمون الكلمات داخل الأساليب فلاحظوا أن الكسرة تلحق الكلمة اذا سبقت بحرف من حروف الجر، أو كان ما قبلها مضاف اليها، أو كانت تابعة لما هو مجرور، وتظل الكسرة ملازمة للكلمة ما دامت في أحد الأوضاع الثلاثة الماضية، فارتضت المدارس النحوية القول بأن الاسم يجر بحرف الجر أو بالمضاف أو بالتبعية، وذلك ما اصطلح على تسميته بالعامل حتي يمكن التمييز بين (الى) و (ان) و(لم) اذ أن وجود كل حرف من الحروف المصطلح على تسميتها بالحروف العوامل يترتب عليه بالضرورة حركة اعرابية في الكلمة التي تليه حقيقة أو حكما وتزول بزواله واذا كان النحاة الاول قد وقفوا علي العلل التي أرادها العرب لفتهم والتزموا بها لتفسير ظاهرة الاعراب في الأساليب العربية، فانهم جعلوا العامل ذالة توضح قصود العرب في كلامهم ليسهل على الناشئ في العربية التوجه الى الحركة اللازمة من جهة، ولكي تكون قواعد اللغة مطرادا واسعا يحميها في اللحن والانحلال من جهة أخري.

فقد تمثلوا ما استوعبوه من تراث لغوي فصيح وما أثر عن العرب من تعليلات لفتهم ودرسوا ما استخلصوه من ضوابط وحدود للأساليب العربية ثم اكتشفوا أنه يمكن وضع قادعة لكل أصناف الكلمات التي لها خصائص مشتركة، وهكذا استطاعوا أن يحصروا حالات الرفع وحدها، فاكتشفوا خصائص كل حالة وظواهرها، وانبرو يسجلون تلك الخصائص والظواهر ويطلقون على كل حالة اسما تنفرد به، ولا يصدق علي غيره فهذا مبتدأ وتلك خبر، وثالثة فاعل ... ومثال ذلك فعلوا في الكلمات المنصوبة الآمر، أو المجرورة، أو المجزومة أو غيرها من معربات[1].

ففكرة العامل في رأي الجمهور هو أنه ضابط للكلمات وفق ما يحس ويدرك من معاني الكلام ... وذلك لاهداء المتكلم الى الحركة المطلوبة، والضبط الصحيح في القراءة والكتابة والحديث والعامل هو المحور الرئيس الذي تدوره حوله أهم قضايا النحو، ومباحثه، فقد ظل بقوانينه وضوابطه القاعدة المحكمة والعاصمة من الزلل، والمعوض عما دار في خلد العرب، وما أثر عنهم من علل لكلامهم،

(١) اللغة والنحو بين القديم والحديث. عباس حسن ص ٢١ – ٢٢.



ولقد عاشت نظرية العامل التي أحكم النحاة ارساء أركانها وما فتئت دستورا للنحاة من قدماء ومحدثين على الرغم من بعض الأصوات القليلة الرافضة الداعية الى الغاء العامل واذا كان لابد من قاعدة تعد كالوصف للظاهرة اللغوية عندما انعدمت وسيلة التعليم بالسماع، وقعدت الدراسة وسيلة بديلة عنها فقد اهتدى النحاة الى القول بنظرية العامل واستنبطوا لها اصولا وقواعد نورد تلخيصها فيما يلي:

١) الاسماء تحمل على الافعال في العمل لأنها معربة في الاصل، وانّما عملت بعض الأسماد لأنها شابهت الأفعال والحروف.

٢) الحروف منها العامل ومنها غير العامل، فالحروف العاملة هي المختصة بالاسم أو بالفعل أو التي حملت على الفعل أو غيرها فال عمل لها.

٣) كل جامعة من العوامل تشابهت في العمل تكون أسرة واحدة كباب (ان) وباب (كان).

٤) ان طلب عاملان معمولا واحدا كان لأحدهما العمل في اللفة وللآخر العملي في المعنى كما هو الحال في باب التنازع.

٥) ثمة عوامل واجبة الحذف، ويستدل عليها اما بدليل لفظي كما في (أن) الناصبة للفعل المضارع، وفاء السببية، واما بقرينة معنوية مثل المفعول.

٦) العوامل قسمان:

اولا: العوامل اللفظية، وهي: أفعال، وحروف، واسماء.

١) الافعال: وهي الاصل في العمل، تعمل الرفع والنصب، وجميع الأفعال ترفع اسما واحدا بأنها فاعلة اذا أسند اليه مثل (خرج زيد) و (ذهب القوم)، وقد يكون الفاعل مقدما في مثل (أضرب) والتقدير: أنت وهناك أفعال تجري مجري الأدوات، ولها أحكام مختلفة:

أ) كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وهذه لا تتم بالفاعل وتحتاج الى خبر مثل كان محمد غنيا.

ب) فعلا المدح والذم، وهما نعم، وبئس، وأفعال التعجب، كما تعمل الأفعال النصب وذلك في:



أ- المفعول عندما يتعدى الفعل الى مفعول واحد أو اثنين أو ثلاثة نحو: «ضربت زيدا» و «حسبت زيدا أخاك» و «أعلم الله زيدا عمرا فاضلا».

ب- الخبر والتمييز مثل: «كان محمد جالسا» و«طاب محمد نفسا».

جـ- المصدر مثل: قمت قياما.

د- ظروف المكان المبهمة نحو: جلست خلفك أو ادالة على الجهة نحو: كنت حذاءك، والمقادير نحو: سرت فرسخا.

هـ- المفعول له: نحو جئت اكراما لك.

و- الحال: نحو: جاء زيد راكبا.

٢) الضرب الأول من الحروف: وهو على أربعة أضرب: الضرب الاول هو على نوعين: نوع يرفع وينصب ويكون منصوبه قبل مرفوعه وذلك في ان وأخواتها وهذه تدخل عليها «ما» فتكفّها عن العمل.

ونوع يكون مرفوعه قبل منصوبه وذلك في «لا» وما بمعنى ليس ويبطل عملها تقديم الخبر.

الضرب الثاني: ما ينصب فقط. ومنه الواو التي بمعنى «مع»، والاستثناء، وحروف النداء عندما تنصب النكرة، ونواصب الفعل المضارع.

الضرب الثالث: ما يجر فقط: وهي الاحرف الخمسة الجازمة وهي: لم، ولما، ولا، في النهي واللام في الامر وان في الشرط والجزم».

الضرب الرابع: ما يجر فقط: وهي جميع حروف الجر مثل الباء في نحو «كتبت بالقلم» وربّ في نحو:«رب رجل رأيته».

العوامل في الاسماء : وهو على ضربين.

١) ضرب يعمل عمل الفعل اما مجازا نحو عشرون درهما واما على الحقيقة وذلك في اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل.

٢) ضرب يعمل عمل الفعل جرا وجزما: فالجر يكون على الاضافة نحو: دار زيد، وثلاثة أثواب، أما الجزم فالاسماء التي تتضمن معنى «ان في الشرط



والجزاء وهي:«من» و «ما» و «أي» و «أينما» و «متى» و «حيثما» و «اذما» أي «و» «مهما».

ثانيا: العوامل المعنوية وهي اثنان:

١) العامل في المبتدأ والخبر وهو الابتداء.

٢) العامل في المضارع المرفوع وهو وقوعه موقع الاسم أو تجرده من النّاصب والجازم.

اعتمدت على دراسة العامل ومظاهر عمله من المصادر التالية:

(١) الجمل لعبد القاهر لجرجاني ص٣٠/١٣.

(٢) الانصاف: ١/٢٢٢ ، ٨٣ ، ٩٣ ، ٩٧ ، ٤٤ ، و ٢/٥٥٠ ، ٨٢٨.

(٣) احياء النحو لابراهيم مصطفى ص ٢٣، ٢٨.

(٤) ابو البركات الانبري ودراسة النحوية د/ صالح السامراني ص ٢٥٩/٢٦٥ .

العامل كما يراه النحاة الأول

على الرغم من أن شيئا لم يصل الينا من دراسات مسجلة للنحو العربي في عصر البعثة النبوية فان الروايات التي نقلتها الكتب القديمة في هذه الفترة في إصلاح اللحن أو الخطأ اللغوي، ثم في طرح بعض المسائل اللغوية والظواهر النحوية للنقاش والتحليل وابداء الرأي والتعليل ... غير أن موضوعات الدرس لم تكن محددة او مترابطة ولا سائرة على منهج معين[1].

ولعل أهم أثر بين أيدينا يبلور هذه الجهود هو آراء الخليل التي بثها سيبوية في كتابه ثم في كتاب سيبويه نفسه.

بعض آراد الخليل في العامل:

ذهب الخليل الى أن وراء كل رفع أو نصب أو جزم أو جر في الاسماء والافعال عامل يعمل فيها أي لابد من وجود فعل أو أداة لفظية كانت أو معنوية تفسر الحركة التي يحملها الاسم أو الفعل المعرب وترتبط بوجودها فقد مضى الخليل يقدر لكل عبارة تقتضي التفسير عاملا يكشف عن معناها[2]. فاللغة العربية لغة القصد والايجاز وأسلوبها يقوم على الاشارة الموحية ويجتزئ بالحذف ويتكئ على التقديم والتأخير لذلك كان الخليل يلجأ الى تقديم العوامل قصد توضيح ما قد يعسر فهمه على الناس اذ ليس من اليسير علينا أن ندرك حقا الادراك معنى الآية الكريمة. لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل اليك ؛ وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة[3].

لقد كان من حق المؤمنين «الرفع» لو كانت معطوفة على ما قبلها ولكنها جاءت منصوبة ويقف الخليل على سر نصب هذه الكلمة، يبرز الجانب الخفي فيها.

---

(١) راجع تطور الدرس النحوي: حسن عون ص٢٦ – ٢٧.

(٢) أنظر المدارس النحوية: د. شوقي ضيف – ص٣٤ وما بعدها.

(٣) النساء ١٦٢.

يقول سيبويه في باب ما ينصب في التعظيم والمدح «زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس والى من تخاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمته فجعلته ثناء وتظيما ونصبه علي فعل لا يستعمل اظهاره وهذا شبيه بقوله: بني فلان تفعل كذا «أي أن» «بني» منصوب على الاختصاص»[1].

ويحلل قول حسان بن ثابت:

لا بأس من طول ومن عظم	جسم البغال وأحلام العصافير

ويوضح أن الشاعر لم يرد أن يشتم القوم ولكنه أراد أن يحدد صفاتهم ويفسرٌ أحوالهم كأنه قال: أما أجسامهم فكذا، وأما أحلامهم فكذا ولو جعلته شيما فنصبته علي الفعل لكان جائزا[2].

والذي يجدر ملاحظته هو أن الخليل لم يجعل العوامل تتجاوز حد التوضيح والاعانة على الفهم، فان تعارضت مع ما يقتضيه المعنى اقتصر تأثيرها على اللفظ دون المعنى.

فالآية «قل كفى بالله شهيدابيني وبينكم» هي عنده في تأويل «كفى بالله» بالرفع ولكنك لما أدخلت الباء عملت[3].

وكان يرى أن «انما لا تعمل فيما بعدها» كما أن أرى «بضم الهمزه» اذا كانت لغوا لم تعمل فجعلوا هذا نظيرها من العمل[4].

ولاحظ الخليل أن «ان» تجزم فعل الشرط كما تجزم جوابه و«ان» هي أم حروف الجزاء، لأن «ان» هي الوحيدة التي لا تفارق الجزاء أما الادوات الاخرى فقد يتصرفن فيكن استفهاما، ومنها ما يفارقه «ما» فلا يكون فيه الجزاء[5].

(١) الكتاب ٢٩١/١ لبنان.

(٢) الكتاب: ٢٩٦/١ لبنان.

(٣) المصدر السابق ٦٢/١.

(٤) المصدر السابق : ١٣٨/٢ – هارون.

(٥) الكتاب : ٥٠٨/١، ٥٠٩ بيروت.

العوامل والمعمولات في كتاب سيبويه

لا جرم أن ملازمة سيبويه للخليل «الذي يعد بحق واضع النحو العربي» «فيما نعلم» في صورته المركبة سواء من حيث عوامله ومعمولاته أو من حيث ما فيه من شواهد، وعلل وأقيسة»[1]، ووقوفه الطويل على ما تهيأ له من هذه الشواهد والعلل وعلى ما أثر عن أستاذته وأسلافه من مجهود ذهني في هذا الميدان – أقول لا جرم أن هذا كله قد جعله يتمثل نظام اللغة العربية وهيأتها ووظائفها في ثنايا الكلام، فعزل عن النحو كثيرا من القضايا البعيدة عن ميدانه ومهد بذلك الطريق للمباحث النحوية الخالصة.

وما تهافت النحاة على الكتاب وأقوالهم المأثورة فيه الا مصداق لما نقول :«فهو أشبه شيء النبع الغزير وكل ما نشأ حوله وما بعده من علوم لغوية يشبه الدوامة التي تستمد منه مياهها لتسير فيما رسمه لها العلماء من اتجاهات فهو مستودع كبير للتراكيب العربية والاصلاحات اللغوية والشواهد الأدبية وكنز عظيم للأمثلة النحوية والصرفية يجد فيها علماء النحو والصرف قديما وحديثا ما هو في حاجة اليه لشرح قواعدهم والاستدلال على ما يقرون[2].

واذا كان الكتاب بهذه المنزلة الرفيعة في مكتبتنا النحوية واذا كان شأن الدرس النحوي بعد سيبويه على ما رأيت من تعمق في البحث وتوسع في الدرس فانه يجدر بنا أن نقف على مسألة كانت هي الاساس الذي بني عليه سيبويه مباحثه النحوية – أعني بذلك العامل.

كان هم سيبويه أن يضع قاعدة مطردة لضبط الكلمة اعرابا ووظيفة فلجأ الى أقوال العرب الخلص يستخلص القاعدة النحوية من ينابيعها الأصيلة ويضعها في قالب أكثر تماسكا وأقرب الى التقنين منه الى الحديث السائب الذي رأيناه على لسان العرب في الفصل الذي خصصته للعلة.

وما دام العامل وسيلة لتصوير المعاني الماثلة في ذهن المتكلم وضابطا لتفسير الظواهر اللغوية وما يطرأ عليها من تغيير فقد أوكل سيبويه في كثير من

(١) المدارس النحوية: شوقي ضيف ص٥٦.

(٢) تطور الدرس النحوي: ص٥٢ والنص عن مجلة آداب الاسكندرية ١٩٥٨.

الأحيان مهمة هذا التفسير الى الناطق العربي وكأنه يطمئن القارئ على أن ما استنبطه من أحكام وقواعد هو نفس ما أراده العربي.

فهو يعتقد بابا خاصا «لما جري من الأمر والنهي على اضمار الفعل المستعمل اظهاره اذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل».

ويمضي في تقدير العوامل المحذوفة لحشد من الامثلة كقولك :«زيدا» أي أوقع زيدا وكقولك :«الأسد ، الأسد» و«الجدار» ، وان شئت أظهرته فقلت :«لا تقرب الجدار، وأحذر الأسد» ولكنه لا يكتفي بما قدره من عوامل حتى لا يظن أنه اخترعها من نفسه فلا يلبث أن يقدم لك حجج هذا التقدير فيسارع بهذه العبارة :«وهذه حجج سمعت من العرب وممن يوثق به» ... «ومن ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: اللهم ضبعا وذئبا ان كان يدعو بذلك على غنم رجل واذا سألتهم ما يعنون قالوا :«اللهم اجعل فيها ضبعا وذئبا وكلهم يفسر ما ينوي».

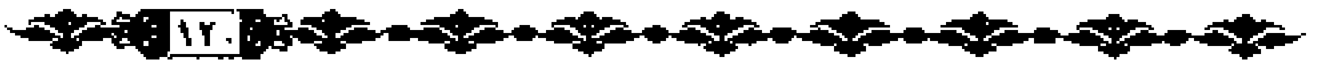
«حدثنا من يوثق به أن بعض العرب قيل له :أما بمكان ذا وجاذا «وهو موضع يسمك به الماء فقال: بلى جاذا أي أعرف بها وجاذا»[1].

وهكذا لم يحتج سيبويه لتطبيق العامل الاى الفلسفة أو المنطق ولم يتكلف به التكليف البعيد وما له وذلك وقد تجمع الديه حشد من الاشعار العربية تنيف على ألف بيت وطائفة من أقوال العرب يستمد منها أسس العامل الذي ظل مدار البحث النحوي.

ومن هنا كان سيبويه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب بل يعلم أيضا أساليبها ودقائقها التعبيرية.[2] فهو مثلا يتحدث عن الفاعل والمفعول وكيف بيّنت الرتبة الاعرابية وظيفة هذا وذاك على الرغم من تقدم أحدهما أو تأخره في الرتبة، يقول في باب الفاعل الذي يتعدان فعله الى مفعول :«وذلك قولك: ضرب عبدالله زيدا . فعبدالله ارتفع ههنا كما ارتفع في «ذهب زيد» وشغلت ضرب كما

(١) الكتاب: ١/١٥٣ - ١٥٤ - بيروت.

(٢) المدارس النحوية ص:٧٧.



شغلت به «ذهب» و «انتصر زيد» لأنه مفعول به تعدى اليه فعل الفاعل وان قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى في اللفظ كما جرى في الأول وذلك قولك: ضرب زيدا عبدالله لأنك انما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وان كان مؤخرا في اللفظ»[1].

ويقارن بين عمل كان في الاسم وغيرها من الافعال اذ لا يجوز مع كان الاقتصار علي الفاعل كما لم يجز في «ظننت» الاقتصار على المفعول الأول :«لأن حالك في الاحتياج الى الآخر هنا كحالك في الاحتياج اليه ثمة وذلك قولك كان، ويكون ، «صار» و«دام» و «ليس» وما كان نحوهن من الافعال مما لا يستغني عن الخبر تقول :«كان عبدالله أخاك» ، فانما أردت أن تخبر عن الاخوة وأدخلت كان لجعل ذلك فيما مضى، وذكرت الأول كما ذكرت المفعول الأول في ظننت، وان شئت قلت: كان أخاك عبدالله فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله»[2].

(١) الكتاب ١/١٢٤ بيروت.

(٢) الكتاب ١/٣٠ - ٣١ بيروت.

مظاهر الخلاف في العامل بين البصريين والكوفيين

لما كانت الحركة الاعرابية مرتبطة بالضرورة بوجود ما سبق أن أسميناه بالعوامل اللفظية والمعنوية فقد اصطلح على تسميته هذا الارتباط «بالتأثير» وسميت الأداة التي اتبطت بوجودها الحركة الاعرابية «بالعامل» وانتهى ذلك كله الى العبارة الاصطلاحية «تأثير العوامل».

وتأثير العوامل بالمفهوم الذي بيناه هو الاطار الذي أصل فيه النحاة القواعد الكلية للنحو العربي ويشمل هذا التأثير الرفع والنصب والجر في الاسماء والرفع والنصب والجزم في الافعال، ويتوزع على جميع أبواب النحوية مما يبين أهمية هذه النظرية ونتائجها الخطيرة في اقامة القاعدة النحوية.

ولقد قال بالعوامل اللفظية والمعنوية جمهور النحاة من بصريين وكوفيين وبغداديين وأندلسيين ومصريين لا يكاد يشذ منهم أحد[1]. وحتى الخلاف الذي نشأ بين البصريين والكوفيين لم يكن في وجود العامل أصلا أو في صلته بالحركة الاعرابية ولكن الخلاف بينهما كان في وظيفته العامل وما تطرحه من مسائل لدى التطبيق وقد جمع أبو البركات عبد الرحمن الأنبري أهم مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في احدى وعشرين ومائة مسألة ضمنها كتابه «الانصاف» وعلى الرغم من مبالغة البعض في تهويل طبيعة الخلاف بين المدرستين فانه في رأينا خلاف شكلي لا يكاد يمس الحركة الاعرابية اذ ليس هناك نحو كوفي ونحو بصري. فالمدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الاركان العامة التي ظلت الى اليوم راسخة في النحو العربي[2].

والصلة بين المدرستين ظلت قائمة وكل ما يمكن أن يقال في هذا الموضع هو أن هناك منهجا وتناولا كوفيا وآخرين بصريين.

فالكوفيون مثلا يرفضون عمل العوامل المعنوية في المبتدأ والخبر والفعل المضارع بينما يعد البصريون هذه العوامل معنوية.

---

(١) ما عدا ابن مضاء الذي أنكر العوامل اللفظية والمعنوية وعلاقتهما بالحركة الاعرابية وسأتعرض لرأيه في الصفحات القادمة. وانظر في هذا الموضوع تقويم الفكر النحوي ، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٢) المدارس النحوي ص١٥٨.



وواضح أن الخلاف هنا لم يكن في رفع أو عدم رفع المبتدأ والخبر أو الفعل المضارع فهذه مسألة يسلم بها الجميع وانما الخلاف كان في دواعي رفضها من عوامل لفظية ومعنوية.

وهذه طائفة من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين واحتجاج كل فريق لرأيه نوردها باختصار:

١) ذهب الكوفيون الى أن العامل في نصب المفعول هو الفعل والفاعل جميعا نحو: ضرب زيد عمرا لأن الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد فمن ذلك أن اعراب الفعل في الافعال الخمسة يقع بعده نحو: يفعلان وتفعلان... الخ ولو لم يكن الفاعل بمنزلة حرف في نفس الفعل ما جاز أن يقع اعرابه بعده.

ومن ذلك أن لام الفعل يسكن اذا اتصل بضمير الفاعل نحو: ضربْت وذهبت كراهة أن تجمع أربع حركات متواليات في كلمة واحدة وأن «حبذا» مركبة من «حب» و «ذا» وهذا الاخير اسم فصار بمنزلة الشئ الواحد.

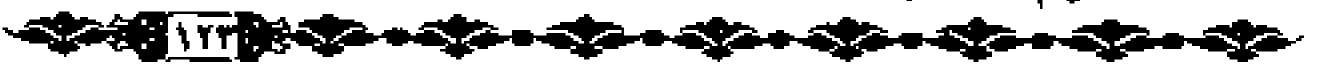
ولما كان الفعل والفاعل بمنزلة الشئ الواحد وكان المفعول لا يقع الا بعدهما دل على أنه منصوب بهما والدليل على أنه لا يجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه ولا يجوز أن يفصل بينه وبين المفعول.

واحتج البصريون بأن قالوا انما قلنا ان الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل لأن الفعل له تأثيره في العمل بالاجماع بخلاف الفاعل لأنه اسم والاصل في الاسماء ألا تعمل فوجب ألا يكون لها تأثير في العمل[١].

٢) ذهب الكوفيون الى أن «ما» الحجازية لا تعمل في الخبر وانما هو منصوب بحذف حرف الخافض و «ما» لا تكون عاملة البتة لأنها ليست من الاحروف المختصة، بل هي مشتركة بين الاسم والفعل، وانما أعمالها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى، وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل في الخبر كما عملت «ليس» التي هي فعل و «ما» حرف، والحرف أضعف

---

[١] الانصاف: المسألة رقم ١١ - ٧٨/١.



من الفعل، فبطل أن يكون منصوبا بها ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخافض لأن الاصل «ما زيد بقائم» فلما حذف حرف الخافض وجب أن يكون منصوبا.

وذهب البصريون الي أن «ما» تنصب الخبر وذلك لأنها أشبهت ليس من جهتين : أحدهما، أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل علي المبتدأ والخبر. والاثني أنها تنفي ما في الحال كم أن ليس تنفي ما في الحال لذل كيجب أن تعمل «ما» عمل ليس وتجري مجراها[1].

وبقدر ما نلحظه من اختلاف وتباين في المنهج بين المدرسيتين في كيفية تطبيق نظرية العامل بقدر ما يعظم في نفسك جهود هؤلاد وألئك في تثبيت أسس هذه النظرية التي حفظت للقاعدة النحوية تماسكها ونماءها

على أن الخلاف بين المدرستين لم يمس جوهر الحكم النحوي، وانما اكتفى بالتناول العمل في الافعال، والاسماد والحروف في منهج عماده التحليل الموضوعي للظواهر اللغوية وتفسيرها وفي قاعدة مطردة.

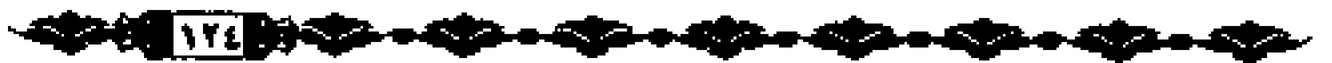
وهذا الخلاف – على عكس ما يعتقد البعض – كان من أهم العوامل التي أدت الى اثراء الفكر النحوي وتأصيل قواعده. فقد كان من نتائج هذا الخلاف – وهو نقاش علمي محض – أن المدارس النحوية التي عقبت سالفتيها البصرية، والكوفية نهضت أول ما نهضت على الانتخاب من آراد المدرستين جميعا فاختاروا منها ما هو أسهل وأقرب الى الفهم حتى أن ابن مالك كان يصرح في كثير من المناسبات بأنه اختار هذا المذهب لأنه المذهب الأسهل أو لبعده عن التكلف والتعقيد[2].

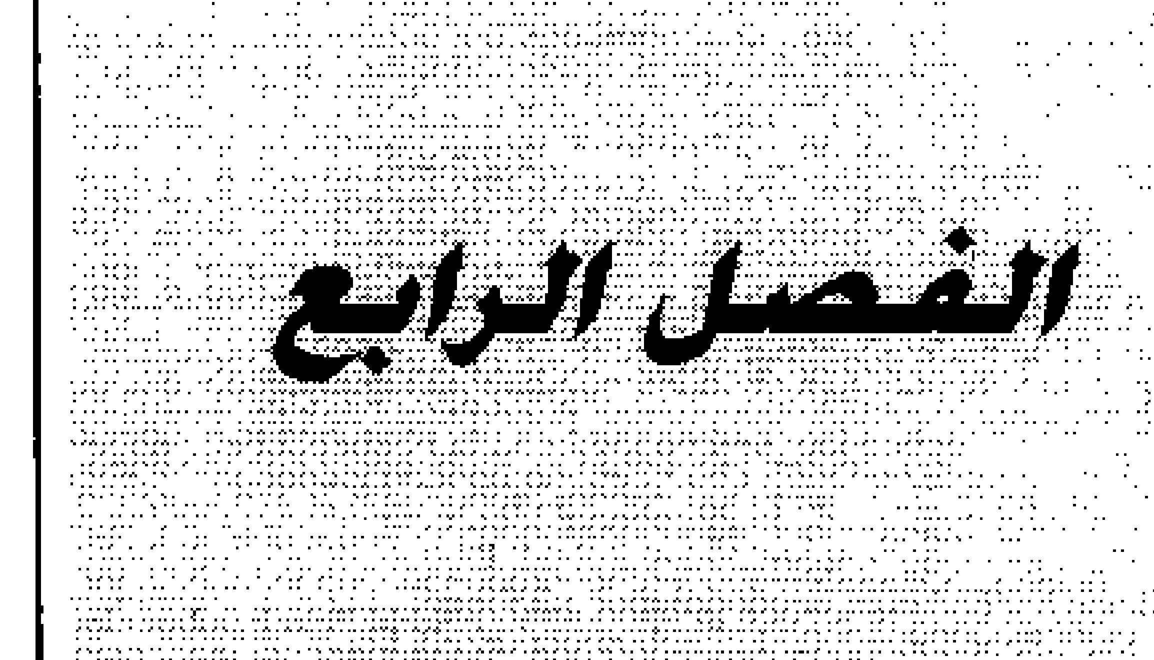
وهكذا أتيح للمدارس النحوية من بغدادية وأندلسية ومصرية أن تنهل من نبعين غزيرين: أحدهما كوفي والآخر بصري وأن تجعل منهما مزيجا متكاملا فيه فسحة، ومرونة لاقامة القاعدة النحوية.

---

(١) المصدر السابق المسألة رقم ١١٩ – ١/١٦٥.

(٢) أنظر المقدمة التي كتباه الاستاذ محمد كامل بركات ص٤٤ لكتاب (سهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لابن مالك.





الفصل الرابع



في هذا الفصل

- مدى تأثير الفكر الأجنبي في نظرية العامل.
- العامل عند ابن مضاء القرطبي.
- نظرية العامل في باب الاشتغال.
- التنازع في العمل.

مدى تأثير الفكر الأجنبي في نظرية العامل

ويبدو أن فكرة تأثر النحو العربي بنحو أو ثقافة لغة أخرى تروق لبعض نحاتنا المحدثين فهم يرون أن فكرة التأثير والتأثر الي قام عليها العامل في النحو العربي موجودة في منطق أرسطو[1].

واذا ما ذهبنا نفترض تأثير الثقافات الأجنبية في النحو العربي فان هذا التأثير يجب أن يكون قد مس القاعدة النحوية منذ عهد الخليل وسالفيه وهذا ما ترفضه الحقائق التاريخية لان هؤلاء قد طبقوا نظرية العامل في كل المسائل النحوية دون أن يأتينا منهم ذكر لكلمة عامل أو معمول.

ولعل أول نص تحدث عن العامل هو قول سيبويه[2] «وانما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق قد بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل وليس شئ منها الا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شئ أحدثه فيه من العوامل التي بكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف هو حرف الاعراب»[3].

واذا كانت العلة النحوية كما رأيناها قديمة أصيلة عند العرب، فان العامل كان نتيجة ترتبت على تعليل الظاهرة اللغوية فقد دفعهم التعليل الى أن يستنتجوا أن تغري الحركات في أواخر الكلمة المعربة يتم بتغيير ما يسبقها فسموا ما يسبق الكلمة عاملا والكلمة معمولا[4]. وقد رأينا أن الثقافات الأجنبية لم تعرف طريقها الى البيئة الاسلامية الا في أواخر القرن الثاني الهجري اذ أن الظروف التي أحاطت بالمجتمع الاسلامي لم تكن لتيسر البدء في الترجمة فلم يكن من العرب من يعرف اليونانية أو الرومانية أو السنسكريتية كما لم يكن بينهم من يعرف السريانية بصورة تسمح له بالترجمة منها[5] واذا كان هناك تأثير ما في النحو العربي فانه ولا شك تأثير الفكر الاسلامي الذي شغل العربي عما سواه.

---

(١) أصول النحو العربي د. محمد عيد ص٢٣٩.

(٢) مقدمة كتاب (الجمل) للأستاذ علي حيدر.

(٣) الكتاب: ١/٣.

(٤) مقدمة كتاب الجمل.

(٥) تقويم الفكر النحوي ص٣٢.

أمـا أن يكون العامل أثرا من آثار علم الكلام فـإن هذا وإن صـح - لا ينفي عنه أصالته العربية الاسلامية إذ من المحقق أن ظهور الخوارج وأوائل المعتزلة أقدم من ترجمة مؤلفة اليونان[1].

وإذا كان العرب لا يثقون في المترجمات عامة - وهذا ما عبر عنه الجاحظ في كتابه «الحيوان»[2] فكيف يتقبلون ترجمة غير موثوق بها لتنتظم لغتهم، لغة القرآن الخالد.

لذلك رفض أبو سعيد السيرافي مزاعم من رمى العربية بالتبعية لغيرها من اللغات لأن المنطق اليوناني مثلا لا يستطيع بمقاييسه أن يخضع لغة ما لقوانينه وهذه المقاييس مهما تكن عاجزة عن دمج لغة في لغة أخرى، فما يصلح للغة لا يصلح بالضرورة للغة أخرى. ولكل لغة هيكلها الداخلي الذي تتميز به عن سواها والترجمات مهما كانت صادقة لا يمكن أن تنطبق على نظام لغة أخرى.

«على أن هناك سرا ما علق بذهنك، ولا أسفر لعقلك وهو أن تعلم أن لغة من اللغات لا تطابق لغة أخري من جميع جهاتها بحدود صفاتها في أسمائها وأفعالها وحروفها، وتأليفها وتقديمها وتأخيرها»[3].

مما يؤكد لك خلق الفكر العربي من تأثير اللغات الأخرى عزوف العرب واستعلاؤهم على الثقافات المترجمة، وافتخارهم على غيرهم بما أوتوا من حكمة وفصل خطاب.

يقول ابن قتيبة:

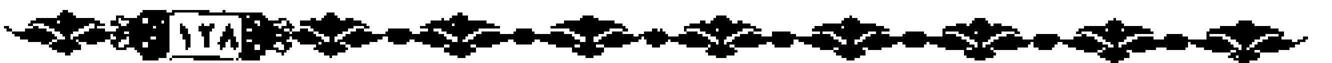
«ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام في الدين والفقه، والفرائض والنحو لعد نفسه من البكم، او يسمع كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته لايقن أن للعرب الحكمة وفصل الخطاب».

(١) تقويم الفكر النحوي عن مقالات لبعض المستشرقين. ص٣٤.

(٢) يقول الجاحظ: ان الترجمات لا يؤدي أبدا ما قاله الحكيم على خصائص معانية وحقائق مذهبه ... وكيف يقدر على أدائها وتسليم معانيها واستعمال تصاريف ألفاظها مثل مؤلف الكتاب وواضعه.

أنظر الحيوان للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ص٧٥.

(٣) راجع معجم الادباء لياقوت الحموي ٨/ ١٩٠ ، ٢٣٢.



ويسخر من الثقافات المترجمة ومن المتصلين بها ويصرح أن ما يتجادل فيه المتناظرون من المسلمين له ترجمة تروق بلا معنى واسم يهول بلا جسم ولا يعود بطائل[1].

ويأتي الامام ابن تيمية بعد ذلك ليبين فساد البديهيات التي يرتكز عليها المنطق اليوناني مثلا لارتكازه على قوانين فاسدة، وبديهيات مضللة[2] وهكذا الم يكن المنطق الأرسطي الى وقت متأخر موضع اعجاب لدى مفكري الإسلام.

نخلص من هذا الى رفض فكرة تبعية النحو العربي لغة أو نحو لغة أخرى فسلامته من التأثير الأجنبي يؤيدها منهجهم وطرائقهم في استنباط القاعدة التي رأينا جانبا منها في هذا البحث وتبررها الدوافع الإسلامية التي أدت الى انماء هذا العلم الجليل ولو كان النحو العربي يتسم بطابع التبعية لغير الفكر العربي كما يدعي البعض لكان صدى لكل أو بعض الأفكار الأجنبية الدخيلة ولكان أخيرا يشبه في قليل أو كثير نظام لغات أخرى وكل هذا غير وارد بالنسبة للغة العربية والعجيب حقا أن يصر بعض النحاة العرب على افتراض وجود صلة بين النحو العربي والأنحاء الأخرى في ذات الوقت الذي يقر فيه مستشرقون أجانب أن النحو العربي عاش في شبه عزلة عن التأثير بنحو الشعوب الأخرى[3].

وهم يبرهنون على ذلك بأن «تقسيم الكلمة أي عند النحاة العرب» مختلف. قال سيبويه :فالكلام اسم وفعل وحرف جاد لمعنى وهذا تقسيم أصلي أما الفلسفة فينقسم فيها الكلام الى اسم وكلمة ورباط ... فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو أما كلمات اسم وفعل وحرف فانها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت.

ومن غير المسلم به أن يكون العرب عيالا على غيرهم فيما يتصل بتنظيمه بعد اهتدائهم الى اختراعه وابتكاره[4].

(١) أدب الكاتب لابن قتيبة ص ٢ – ٥.

(٢) تقويم الفكر النحوي ص٦١.

(٣) أنظر مقدمة كتاب سيبويه التي كتبها الأستاذ عبد السلام هارون والمستشرق هو الاستاذ غوستفيسان .

(٤) نشأة النحو العربي الشيخ محمد طنطاوي ص١٥ والنص من مقال المستشرق (ليتمان).



ان حرص الأوروبيين علي اثبات تاثير النحو الأغريقي عن طريق السريانية في النحو العربي يرجع بدون شك الي اعتقادهم بأن اللغة الاغريقية هي مصدر كل المخترعات العلمية وأن العرب تقلوا معارف معتبرة في الفسلفة والطب والرياضيات والفلك. الا أن ضعف هذه الحجة يكمن في أننا لا نستطيع اقامة الدليل علي وجود أية صلة بين النحو السرياني والنحو العربي[1].

(١) من مقال بالفرنسية للستاذ م أ ج كارتر مجلة (الدراسات الاسلماية بعنوان دأصول النحو العرب.

العامل عند ابن مضاء القرطبي

لعل أهم وأخطر ما في كتاب الرد علي النحاة هو دعوة صاحبه الى الغاء نظرية العامل، الاساس والركن الركين الذي بني عليه النحاة القاعدة النحوية وسنعرض لآرائه في العالم على النحو التالي:

١) العوامل اللفظية.

٢) العوامل المحذوفة.

٣) العوامل المستترة.

أولا: رأيه في العوامل اللفظية:

يقول ابن مضاء:

«قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه».

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب، والخفض، والجزم، لا يكون الا بعامل لفظي وأن الرفع منهما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا:«يضرب زيد عمرا» ان الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو أحدثه «ضرب» هو يدعو اذن إلى الاستغناء، وحذف كل ما لا يحتاج اليه النحوي وليت شعري ما الذي لا يحتاج اليه دارس النحو المتخصص في مسائل النحو، اذ كيف يمكنه أن يبحث هذ الموضوع دون الالمام بجميع جوانبه.

ويتهم ابن مضاء النحاة بالخروج عن منطق العقل ومقتضى الشرع وان العامل الذي قال به النحاة ليس له وجود، ولا يقول به عاقل.

«وأما القول: بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما القصد ايجازه، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودا حينما يفعل فعله ولا يحدث الاعراب، فيمايحدثه فيه الا بعد عدم الفاعل فلا ينصب «زيد» بعد «ان» في قولنا «ان زيدا» الا بعد عدم ان، فان قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند

(١) الرد على النحاة ص٨٥.



القائلين به، أما أن يفعل بارادة كالحيوان وأما ان يفعل بالطبع كما تحرق النار، ويبرد الماء، ولا فاعل الا الله عند أهل الحق، وفعل الانسان، وسائر الحيوانات فعل الله تعالى كذلك الماء والنار، وسائر ما يفعل .. وأما العوامل النحوية فلم يقل به العاقل، لا ألفاظها، ولا معانيها لأنها لا تفعل بارادة ولا بطبع»[1].

وهكذا اعتقد ابن مضاء أن العوامل ذوات وأدوات تحضر وتغيب، وتتحول من حال الى حال، وليست العوامل النحوية من ذلك في شئ لأنها لا تعدو أن تكون علامات تسهل على المتكلم الاهتداء الى الحركة المطلوبة وفي ذلك يقول ابن الانباري.

«العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة وانما هي امارات، وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشئ كما تكون بوجد الشئ واذا ثبت هذا جاز أن يكون التعّري من العوامل اللفظية عاملاً»[2].

تلك هي وظيفة العامل عند النحاة، فلما كانت الأسماء تعتورها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ولم تكن في صورها أبنية دالّة على هذه المعاني جعلت حركات الاعراب فيها تنبئ عنها ليتسعوا في الكلام ويقدموا الفاعل اذا أرادوا ذلك والمفعول به عند الحاجة الى تقديمه[3].

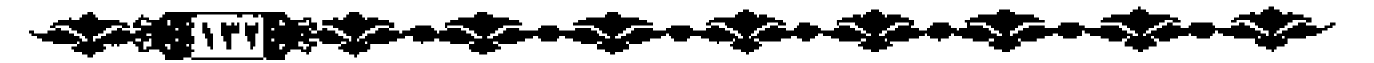
أما القول: ان شرط العامل أن يكون موجودا حينما يعمل بينما لا يحدث الاعراب الا بعد عدم العامل فهذا كلام مردود لان العوامل اللفظية تؤدي بجانب الاعراب مهمة لا تقل أهمية عن الاعراب هي المعنى الذي تعطيه عندما تسبق الاسم أو الفعل فلذا قلت «ان زيدا عالم» فقد أفدت بواسطة ان تاكيد جملة «زيد عالم» فهل يختفي معنى التوكيد مع ان لاني لا أنطق بـ «زيد » الا بعد عدم ان؟ واذا كان الامر كذلك فما فائدة أدوات التوكيد، والتشبيه، والنفي، والشرط... الخ. أعتقد أننا لا نستطيع الغاء هذا النمط من التنظيم للغة لأننا بدون هذا التنظيم لا يمكننا تفسير الظاهرة اللغوية ولا أن تتصور المعاني التي يتضمنها الكلام في العربية.

---

(١) الرد على النحاة ص٨٧.

(٢) أصول النحو العربي د. محمد عيد ص٢٣٦ والنص من كتاب أسرار العربية لابن الأنباري.

(٣) الايضاح في علل النحو ص٦٩.



عندما أقول:«ذهب محمد» فاني أدل برفع محمد على أن الفعل حدث منه أو اسند اليه. وعندما أقرأ الآية الكريمة :«انما يخشى الله من عباده العلماء» فان رفع كلمة العلماء ونصب اسم الجلالة هو الذي دلني على أن الخشية حاصلة من العلماء والفعل «يخشى» هو الذي رفع «العلماء» عند اسناده الى الاسم وهو ما أسماه النحاة عاملا لفظيا.

أما القول:« أن العمل من الرفع، والنصب، والجر، والجزم، انما هو للمتكلم نفسه لا لشئ غيره»[1] فهذا افتراض لا تسنده طبيعة اللغة لأن المتكلم لا يتكلم حسب هواه وانما هو يشكل كلامه وفق نظم، وقواعد متعارف عليها والا أصبح كلامه مبهما لا يفهم، وابن جني الذي استدل ابن مضاء بما قاله في هذ الموضوع، لم يقل بالغاء العامل ، انما نسب العمل للمتكلم من حيث هو وسيلة في يده يسترشد بها على الرفع عندما يقتضي المعنى الرفع، وعلى النصب عندما يريد النصب وآية ذلك أن اثار فعل المتكلم تظهر على اللفظ في الكلام.[2]

ثانيا: في العوامل المحذوفة:

ولا يجد ابن مضاء كيف يرفض جميع العوامل المحذوفة فيقسمها الى أقسام ثلاثة:[3]

قسم لا يتم الكلام الا به، حذف لعلم المخاطب به كقوله لما رأيته يعطي الناس «زيدا» أي أعط زيدا، فتحذفه وهو مراد، وان ظهر تم الكلام به، ومنه قوله تعالى :«يسألونك ماذا ينفقون قل العفو» على قراءة من نصب وكذلك رفع وقوله عز وجل :«ناقة الله وسقياها ...» وهي اذا أحضرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز، وأبلغ.

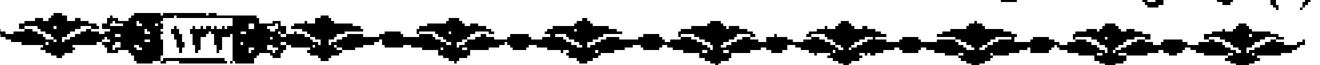
والثاني محذوف لا حاجة بالقول اليه، بل هو تام دونه، وان ظهر كان عيبا كقولك :«أزيدا ضربته» قالوا: انه مفعول به بفعل مضمر تقديره: أضربت زيدا.

---

(١) الرد على النحاة ص٨٧.

(٢) قال ابن جني :(أما في الحقيقة، ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر، والجزم، انما هو للمتكلم نفسه لا شئ غيره، وانما قالوا لفظي، ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ او باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح، انظ الخصائص ١/١١٠.

(٣) الرد على النحاة ص٨٨ – ٩١.



وأما القسم الثالث فهو مضمر اذا ظهر تغيّر الكلام عما كان عليه قبل اظهاره كقولنا :«ياعبدالله» وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبدالله، وعبدالله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره :«أدعو» و «أنادي» وهذا اذا ظهر تغيرا لمعنى، وصار النداء خبرا[1].

ليس عيبا أن نقدر فعلا مضمرا في محو «أزيدا ضربته» كما لم يكن عيبا تقديره في نحو «زيدا» أي أعط زيدا لان «ضرب» هنا تعدي لمفعول واحد واكتفى به وهو الضمير ويقى زيدا في المقدمة منصوبا. ونصبه وتقديمه ليست عملية اعتباطية من طوف المتكلم، وانما هو يهدف الى نقل الكلام من حكم الى حكم، من مدلول واسع الى مدلول أدق وأبلغ، وتقديم الاسم منصوباهو الاشارة التي توحي لنا بهذه الدلالة فعندما تقول:

«أزيدا اضربته» فالسؤال هنا انما ينصب على زيد وليس على الفعل «ضرب» اذ يحتمل أن تكون ضربت زيدا أو ضربت غيره من الأشخاص بخلاف قولك :«هل ضربت زيدا» فأنت هنا تستفهم عن الضرب، هل حدث لزيد أولا، فالعبارتان مخلفتان في المفهوم والدلالة، والتقديم ليس على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشئ من حكم الى حكم وتجعله بابا غير بابه[2].

ولقد تنصب زيد محذوف لأن معني همزة الاستفهام هنا التقرير وهو حملك المخاطب علي الاقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو أو نفيه. ويجب أن يليها الشئ الذي تقرّبه تقول :«أعبد الله ضربته» و «أزيد مررت به» و «أعمرا قتلت أخاه» ففي كل هذا « أضمرت بين الالف والاسم فهذا تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبته في هذه الاحرف في غير الاستفهام»[3].

فلو لم يكن «زيدا » منصوبا بفعل مفسر بالمذكور عندما نقول :«زيدا ضربته» لكان النصب «أزيدامررت به» بلا عامل.

(١) الرد على النحاة ص٩٠.

(٢) دلائل الاعجاز ص١٣٧.

(٣) مغني اللبيب ١/١٨.



أما الفعل المقدر في المنادي في قولنا «ياعبدالله» وهو الفعل «أدعو» فانه أهمل لكثرة الاستعمال وصارت «يا»[1] بدلا منه فالفعل أدعو المقدّر ليس من قبيل العوامل اللازم اظهارها لذلك لا خوف عليه من التغيير بل ان أبا العباس المبرد كان يقول:

ناصب المنادي هو نفس «يا»

لنيابتها عن الفعل ولسدها مسده، ولذلك جازت امالتها[2] ويرى ابن مضاء رأيا في متعلقات المجرورات في مثل «زيد في الدار» و« رأيت الذي في الدار» و «مررت برجل من قريش».

ومعلوم أن النحاة يقولون: انّ قولنا «في الدار» متعلق بمحذوف تقديره «زيد مستقر في الدار» وهذا اذا لم تكن الحروف الداخلة على المجرورات زائدة، يقولون «رأيت الذي في الدار» تقديره «رأيت الذي أستقر في الدار» و «مررت برجل من قريش» تقديره كائن من قريش ... الخ.

يقول ابن مضاء: ان هذه الجمل كلها تامة مركبة من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة هي «في» ولا حاجة بناء الى غير ذلك[3] ولكن ما هي طبيعة هذه النسبة التي تربط بين الاسمين.

يقول ابن يعيش ما تلخيصه: ان هذه الحروف تسمى حروفا لأنها تضيق معاني الأفعال قبلها الى الاسماء بعدها فلما كانت هذه الحروف عاملة للجر من قبل أن الافعال التي قبلها ضعفت عن وصولها وافضائها الى الاسماء التي بعدها كما يفضي غيرها من الافعال القوية الواصلة: وذلك نحو «عجبت، ومررت، وذهبت» احتاجت الى أشياء تستعين بها على تناوله، والوصول اليه، فجئ بحروف الاضافة فجعلت موصلة الى الأسماء. فقولك «مررت بزيد» معناه كمعنى جزت زيدا، وآية ذلك أنك تقول «مررت بزيد الظريف. بالخفض أو النصب، بالخفض على اللفظ، والنصب على الموضع. وقد يقال ان هناك أمثلة دخلت عليها حروف ولا فعل بعدها، والجواب أنه ليس في الكلام حرف جر الا

(١) الكتاب ١/١٠١.

(٢) حاشية الصبان على الاشموني ٣/١٤٧.

(٣) الرد على النحاة ص٩٢ -٩٣.

وهو متعلق بفعل أو بمعنى الفعل «أي المشتقات كاسم الفاعل ونحوه فقولك «زيد في الدار» تقديره زيد مستقر في الدار أو يستقر في الدار وكذلك :«المال لزيد» تقديره المال حاصل لزيد أ . هـ[1].

يتبين لك من هذا أن من معاني الربط بين اسمين بواسطة حرف جر – معنى المفعولية في الاسم المجرور وما كنا لندرك هذا المعنى الدقيق دون تقرير فعل أو ما يشبه الفعل.

وثمة شئ لم يتنبه اليه ابن مضاء وهو أننا نعرب حسب رأيه :«زيد في الدار».

زيد: مبتدأ مرفوع.

في الدار: شبه جملة خبر مرفوع.

ولكن شبه الجملة كلمة مبهمة غير محددة، فالجملة اما اسمية اما فعلية، ولابد أن يكون الخبر اما مفردا وإما الجملة اسمية أو جملة فعلية لذلك كان «المتعلق المنوي أما من قبل المفرد، وهو ما في معنى استقر وثبت»[2] والغريب ان ابن مضاد يعود بعد هذا لينسف رأيه السابق في المجرورات من أساسه ويقول أنه يستعمل التعليق في المجرورات.

قال في باب التنازع:

«والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين»[3].

وينتقل ابن مضاء من العوامل المنوفة الى الضمائر المستترة فينكر على النحاة تقديرهم الضمائر المستترة ما دام اسم الفاعل عند النحاة في مثل «ضارب» تدل على الصفة وصاحبها وتحمل معنى الفعل والفاعل، فاذا قلنا :«زيد ضارب عمرا».

راجع شرح المفصل لابن يعيش جـ٨ ص٧، ٨، ٩

(٢) حاشية الصبان ١/٦-٢٠

(٣) نفسه ص١٠٠



فضارب يدل على الفاعل غير مصرح باسمه، وزيد يدل على اسمه فما الداعي الى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا[1].

ومن المعروف أن النحاة قد أجمعوا على رفع اسم الفاعل للاسم المضارع حملا على الفعل المضارع لأنه يعمل عمل فعله في التعدي اللّزوم، لذلك اشترطوا في عمل اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، والنحاة بصنيعهم هذا كانوا يسعون الى شئ واحد هو طرد القاعدة وعدم تجزئتها فما دام فعل المضارع يرفع الأفعال ظاهرة ومستترة، وما دام اسم الفاعل يشبه في العمل فما الداعي الى اختراع قاعدة جديدة اسم الفاعل؟ وَهَبْ أننا سلّمنا بما ذهب اليه ابن مضاء بان اسم الفاعل هو الفاعل فماذا يقول في قولهم «مررت بقوم عرب أجمعون فقد رفعت أجمعون لانها توكيد للضمير الذي في عرب أي بفاعل عرب لان عرب ههنا محلّه الجر ولو تبعه التوكيد لكان مجرورا بالياء».

واذا كان اسم الفاعل يستغني عن الفاعل في مثل «زيد ضارب عمرا» فكيف تعرب الاسم الذي بعده في مثل «أضارب زيد عمرا لا أعتقد أن أحد يستطيع انكار فاعلية زيد هنا».

أما أن نجزئ القاعدة فنعرف اسم الفاعل فاعلا تارة ونكفه عن العمل تارة أخرى فهذا ليس مم ييسر القاعدة النحوية في شئ ثم ان اسم الفاعل لايدل على الفاعلية دائما حتى ولو كان للحال أو الاستقبال، من ذلك قوله عز وجل يخرج من ماء دافق[2] وقوله: لا عاصم اليوم من أمر[3] الله فقد فسروا «دافق» بمعنى «مدفوق» أو ذا دفق كما فسروا «لا عاصم» بمعنى ذا عصمة[4].

ولما كانت صيغة اسم الفاعل لا يدل دائما على الفاعلية وجب تقدير فاعل لها.

وتجره ثورته على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات الى الضمائر المستترة في الأفعال في مثل زيد قام ويرى أن «زيد» هنا دل دلالة قصد فلا.

---

(١) الرد على النحاة ص١٠٠

(٢) هود:٤٣.

(٣) الطارق: ٦.

(٤) الخصائص ١/١٥٢.

يحتاج الى أن يظهر شئ لانه زيادة لا فائدة منها فيها كما كان ذلك في اسم الفاعل. ومعلوم أن «زيدا» في قولنا «زيد قام» قد خرج من كونه فاعلا عندما كان بعد الفعل الى كونه مبتدأ بعد أن صار قبل الفعل وقام هنا جملة فعلية اخبارية مركبة من فعل وفاعل[1].

لانك هنا تريد أن الفاعل قد فعل ذلك الفعل على جهة الاختصاص به دون غيره وينكر على جهة الاستبداد به وهكذا كما تقول أنا قتلت فلانا، وأنا الذي شفعت لفلان عند الأمير بالعطية ... وكقوله تعالى :«وأنه هو أضحك وأبكي وأنه هو أمات وأحيى فصدر الجملة بالضمير دلالة على اختصاصه تعالى بالاماتة، والأحياد وانما وأرد الضمير وصير الجملة اسمية تكذيبا وردا، وانكارا لمن زعم أنه مشارك لله تعالى في هذه الخصال ... أما قولك انطلق زيد أو منطلق زيد فاخبار لمن يعرف زيدا وينكر انطلاقه فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه ... فانت اذا جئت بالجملة الفعلية فقلت ... أما قولك انطلق زيد أو منطلق زيد فاخبار لمن يعرف زيدا وينكر انطلاقة فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه ... فانت اذا جئت بالجملة الفعلية فقلت :«قام زيد» فليس فيه الا الاخبار بمطلق القايم مقرونا بالزمان الماضي[2].

«فاننا نقول :محمد حضر» إذا ننتظر خبرا عن محمد أو عن حضوره على الخصوص، ولكننا نقول: حضر محمد لمن يسمع خبرا من الاخبار على اطلاقه ولا يلزم أن يكون الخبر عن محمد ولا عن الحضور بل لعل السامع كان ينتظر كلاما عن حسن وعن على كما كان ينتظره عن محمد[3].

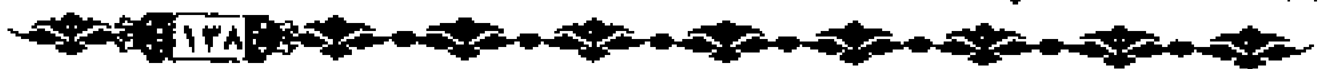
ثم ماذا يقول ابن مضاء في «أنا كتبت وأنت كتبت» اذ لم يفهم تقديم الفاعل «أنا» عن تأخيره بعد الفعل الذي هو التاء في «كتبت» فاذا كنا نعرب «أنا» مبتدأ فما المانع من اعراب زيد في المثال السابق مبتدأ أيضا.

لا شك أن النحاة كانوا على صواب عندما صنفوا الضمائر الى بارزة ومقدرة ومستترة لأن القاعدة النحوية كما رأينا الا تطرد الا على مثل هذه

(١) دلائل الاعجاز ١٢٧.

(٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة ٢/٢٥، ٣١ بتصرف.

(٣) أشتات مجتمعات في اللغة والادب. عباس محمود العقاد. ص٦٠



التقديرات ولأن اللغة العربية لغة الايجاز والحذف والعبارة الموحية فلن نفهم اللغة على حقيقتها الا اذا بحثنا عما وراء هذه التعابير من مؤشرات تهدينا الى الفهم السليم ويذهب ابن مضاء الى حد اتهام النحاة بالتزيد في القرآن الكريم من غير حجة ولا دليل.

«ومن بني زيادة في القرآن بغير علم توجه الوعيد اليه، ومما يدل على أنه حرام، الاجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على اثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ بل هي أخرى لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها[1].

من العجيب أن تصدر هذه الفتوى من قاضي الجماعة ومتزعم اصلاح النحو، أليس علي بن أبي طالب الصحابي الجليل والتقي الورع هو الذي وضع النحو وأشار على أبي الأسود بتأصيل قواعده بما فيه من حذف وتقديم وتأخير.

والايجاز من أغراض الأساليب القرآنية وليست واجاد طريقا الى فهم عبارة موجزة الا بتقدير محذوف.

فمن ذلك قوله تعالى:«أسأل القرية التيكنا فيها والعير التي أقبلنا فيها وانا لصادقون»[2].

قوله:«قال هؤلاء بناتي ان كنتم فاعلين»[3].

و«لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون»[4].

«وألنا له الحديد أن اعمل سابغات وقدّر في السرد»[5].

والقرآن عربي الاسلوب فهو يتماشى مع قوانين العربية وأساليبها، فكيف يظن أن تفسير القرآن اعتمادا على الحذف والتقدير تقول على كتاب الله.

(١) الرد على النحاة ص٩٣.

(٢) سورة يوسف: ٨٢.

(٣) الحجر:٧١.

(٤) الحجر:٧٢.

(٥) سبأ: ١١

ثم ان النحو العربي كان قد استقر واستوى على سوقه منذ نهاية القرن الثاني الهجرة، وهو عصر نشطت فيه حركة علوم الفقه والتفسير، ومع ذلك لم يخرج لنا عالم بهذه الفتوى التي أصدرها ابن مضاء في القرن السادس الهجري.

ان الجهود الضخمة التي بذلها النحاة لتعليل ضبط المصحف الكريم كان الغرض منها على عكس ماذهب اليه ابن مضاء تسهيل تعلم القرآن الكريم حتى يفهم القرآن على الوجه الذي فهمه به العربي القديم وحتى ينفعل الناس به كما انفعل به العربي القديم(١).

وقد وعد ابن مضاء بتأليف كتاب يلغي فيه العامل، ويقدم صورة جديدة للنحو العربي.

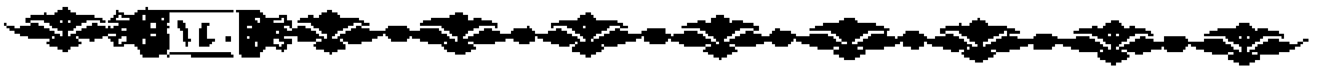
«فان قيل أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل، ومعمول، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول الى غاية النحو ... وقد شرعنا في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها. فان قضى الله تعالى باكماله انتفع به من لم يعقه عنه هذا التقليد، والا فيستدل بهذه الأبواب على غيرها»(٢).

وخلاصة ما بحثته في هذا المجال هو أن نظرية نشأت نشأة عربية أصلية مستقلة، وعندما تطورت وتفرع البحث فيها على يد جمهور النحاة ظل همهم تيسير فهم اللغة وتفسير انبهم منها على ضوء نظرية العامل.

وفكرة النحاة التي قال بها أغلب النحاة وتظافرت أبحاثهم فيها على اختلاف مذاهبهم من أجل تأصيلها لا صلة لها بالثقافات أو الفلسفات الاجنبية على عكس ما يسبغه عليها البعض من مظاهر التبعية لنحو أو فلسفات اللغات الأجنبية.

(١) دراسات في النحو العربي د. طه عبد الحميد طه – ص٤٦، ٤٧.

(٢) الرد على النحاة ص١٠٧.



نظرية العامل في باب الاشتغال

لما كان باب الاشتغال من الأبواب التي اتخذها ابن مضاء نموذجا لتثبيت رأيه في الغاء نظرية العامل رأيت أن أتعرض بالدراسة لهذا الباب لنرى مدى احكام النحاة لأحكام الاشتغال وصوره من جهة ومبلغ توفيق ابن مضاء في تطبيق رأيه السابق اعتمادا على هذا الباب من جهة أخرى.

والاشتغال في اصلاح النحاة أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه وهو المضاف الى ضمير الاسم السابق(١).

١- أركان الاشتغال

أولا- مشغول: هو الفعل العامل نصبا أو رفعا. وشروط عمله:

١) أن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول.

٢) أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق عليه.

ثانيا- مشغول عنه: وهو الاسم السابق الذي يعمل فيه العامل ويشترط فيه:

١) أن يكون متقدما على الفعل المشغول نحو:«زيد اضربته» وليس من الاشتغال نحو :«ضربته زيدا».

٢) أن يكون قابلا للاضمار، فلا يصح أن يكون الاشتغال عن حال أو تميز أو مصدر مؤكد أو مجرور بما لا يجر المضمر مثل(٢) «حتى».

٣) أن يكون مفتقرا لما بعده، فليس من الاشتغال نحو: في الدار زيد فاكرمه.

٤) أن يكون مختصا وليس نكره محضة ليسح وضعه على الابتداء وليس من الاشتغال نحو قوله تعالى :«ورهبانية ابتدعوها» بل المنصوب معطوف على ما قبله وجمله ابتدعوها صفة.

٥) أن يكون اسما واحد فلا يجوز أن يقال :«زيدا درهما أعطيته»

---

(١) شرح ابن عقيل ١/٢٩٥.

(٢) أما قوله: أنت حتاك تقصد كل فج ترجي منك أنها لا تخيب فقد ذهب ابن هشام الى أنها ضرورة شعرية. أنظر «المغني» ١/١٢٢.



ثالثا- مشغول به:

ويشترط فيه أن يكون ضميرا المشغول، أو من تتمة معموله نحو :«زيدا رأيته أو رأيت غلامه» والا يكون أجنبيا عن المشغول عنه[1].

والبحث كله في هذا الباب يتصب على الاسم المشغول عنه وهو الاسم المتقدم، لأن هذا الضرب من الاسماء يتجاذبه الابتداء والخبر، والفعل والفاعل.

فاذا قلت:«زيدا ضربته» جاز لك وجهان :الرفع والنصب، فالرفع على الابتداء والجملة بعده خبر، وقد جاز رفعه لأن الضمير شغل الفعل عنه.

والنصب باضمار فعل يفسره الفعل المذكوربعده ويكون التقدير «ضربت زيدا». ولا يجوز لك أن تجعل الاسم المشغول عنه مفعولا للفعل ولا يتعدى الا الى مفعول واحد، لذلك أضمر له فعل من جنسه وجعل الفعل الظاهر مفسرا له... ، وكما أنك تقول :«نعم رجلا زيد» أضمرت الرجل في «نعم» وجعلت النكرة تفسيرا له فكذلك تفعل في باب الاشتغال.

والدليل على أن ثمة مضمرا نصب الاسم المشغول عنه أنك تقول :«زيدا مررت به» فتنصب «زيد» ولولا وجود فعل مضمر لما جاز نصبه بهذا الفعل، لأن الفعل «مررت» لا يتعدى الا بحرف جر[2].

قال جرير:

أثعلبة الفوارس أم رياحا   عدلت بهم طهية والخشابا

والتقدير: أظلمت ثعلبة[3].

وتقول: زيدا ضربت أخاه فتنصب «زيدا» مع أن الفعل انما وقع على «أخاه» واكتفى به يبق اذن الا تقدير فعل على غير لفظ الاول ومن معناه فتقدر مثلا :«أهنت زيدا ضربت أخاه» لأن الفعل اذا وقع على شئ يتعلق بالاسم السابق

(١) حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك. أنظر الهامش ٢/٧١، ٧٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٠، ٣١.

(٣) أنظر كتاب سيبويه ١/١٠٢ وحاشية الصبان ٢/٧٨ . وفي البيت: جرير يهجو الفرزدق فاخرا عليه برهطه الادنى اليه من تميم لأن قبيلتي ثعلبة والرياح أقرب الى تميم من قبيلتي طهية والخشاب وهما قبيلتا الفرزدق. أنظر هامش الكتاب من الصفة المذكورة.



فكأنما وقع عليه واية ذلك أن الواحد منا يقول: لقد أهنت زيدا باهانتك أخاه أو أكرمته باكرامك اياه[1].

وتقديم الاسم المشغول عنه مصوبا تارة ومرفوعا تارة أخرى ليست عملية اعتباطية واختيارية فهناك فرق بين المقامين والمدلوين فتقدمه مصوبا في نحو :«زيدا ضربته» تخصيص له بالضرب دون غريه وجئ بالضمير المشغول به الفعل زيادة في التوكيد والبيان ذلك لأن هذا الاسم انما سيق تتمة للحديث وبيانا له لا متحدثا عنه، وقد تقدم الاسم عن موضعه وخولف به ترتيبه لغرض من الأغراض البلاغية كالتخصيص أو التنويه أو المبالغة ... الخ.

أما اذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل «زيد رأيته» بالرفع أن يكون مخبرا عنه فالمقام هنا مقام رفع بأن المقصود هنا التحقق وتمكين المعنى في نفس السامع بحيث لا يخالجة فيه ريب ومثال ذلك قوله تعالى :«أأنتم تخلقونه؟» «أأنتم تزرعونه ؟» «أأنتم أنشأتم شجرتها؟»[2].

أما الاعتراض بأن الاسم المتقدم قد نصب بالفعل المشغول عنه بالضمير ولا حاجة بنا الى تقدير فعل محذوف مفسر بالمذكور فمتهافت لأن حذف الفعل هنا جاد ليؤدي وظيفة لغوية لا تتأتى الا بهذا التقدير : لأن المقصود هنا هو توكيد وقوع الرؤيا على زيد واختصاصه بها في قولنا :«زيدا رأيته».

ألا ترى أنا نقول مثلا: رأيت رأيت الهلال فنوقع الفعل مرتين على الاسم الواحد قصد التوكيد والبيان.

لاشك أن النحويين كانوا في هذا ومثله أصح نظرا وأكثر اعتداد بالظاهرية اللغوية اذ لم يكتفوا بالسناد الذي لا يخرج عن كونه علاقة عامة تصدق على الفاعلية وغيرها[4].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٢.

(٢) الكتاب: ١/٢٨. وشرح المفصل ٢/٣٢. وحاشية الصبان ٢/٨٢. وابن عقيل ١/٢٩٨.

(٣) الطراز ص٢٧. والآيات ٥٩، ٦٤، ٧٢. من سورة الواقعة.

(٤) التركيب اللغوي للأدب. د. لطفي عبد البديع ص٢١.

ما يختار فيه النصب:

والاختيار هنا قائم على المماثلة اللفظية بين الجمل، وذلك عند عطف جملة فعلية على جملة فعلية أخرى، لان العرب تختار تطابق الألفاظ وتناسقها ما لم تفسد عليهم المعاني فاذا قلت :«قام زيد وعمر كلمته» فقد جئت بجملة صدرها فعل، ثم جئت بجملة أخرى معطوفه على الجملة الأولى فيها فعل لذلك يختار النصب بعد تقدير فعل في الجملة الأولى نحو :«رأيت زيدا وعمرا أكرمته» أو مرفوعا نحو :«قام زيد، وعمرا كلمته» فالنصب هنا تفرضه اطراد القاعدة واتساق الأسلوب اذ من المعلوم أن من أحكام العطف وجوب عطف فعل أو اسم على مثليهما.

ما يختار فيه الرفع:

أما اذا قلت «زيد أخوك» «وعمرو كلمته» فان الكلام في الجملة الأولى مبتدأ وخبر مفرد عطفت عليه جملة في أولها اسم وبعده فعل واقع على ضميره لذلك اختير الرفع في هذا الموضع لأنه لم يتقدم الجملة الثانية ما يصرف الاسم المشغول عنه عن الرفع فكان جملة اسم لم تتقدمه جمله أصلا.

ما يستوي فيه الرفع والنصب

أما اذا قلت :«زيد لقيته وعمر كلمته» فالكلام قبل حرف العاطف فيه جملتان، احداهما اسميه وهي الجملة الكبرى التي هي المبتدأ والخبر، وهي «زيد لقيته» والثانية فعلية وهي الخبر الذي هو «لقيته» وهي الجملة الصغرى لذلك اذا قلت «زيدالقيته وعمرا كلمته» فلك الخيار: ان شئت رفعت عمرا فتكون قد عطفت على الجملة الاسمية، رفعته لان صدر الجملة اسم[1]. وان عطفت على الجملة الفعلية «جملة لقيته» نصبته لان صدر الجملة فعل.

ب- اعراب الاسم المشغول عنه عندما تسبقه احدى الأدوات المختصة:

بقية أحكام الأشتغال قائمة على أساس اختصا فريق من الأدوات بالسماء واختصاص فريق آخر بالأفعال، لذلك أفردت لهذه الأدوات دراسة خاصة بها

(١) طالع ابن يعيش ٢ص ٣٢،٣٢ وحاشية الصبان جـ٢ ص-٨٠،٨١،٨٢.



لنتبين ارتباط الاسم المشغول عنه بالاداة التي تسبقه من حيث المعنى ومن حيث الاعراب.

أولا: ما يختص بالأسماء:

١) اذا: تكون للمفاجأة ، نحو :«نظرت فاذا زيدا» ، تريد: ففاجأني زيد قالصاحب الأزهية: وانما ندخل عليها الفاء من بين حروف العطف لان وقوع الثاني، بعد الأول في المعنى، والفاء للترتيب، وتختص اذا بالجمل الاسمية ولا تحتاج الى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناه الحال والاستقبال[١].

٢) أما: بالفتح والتشديد: حرف شرط، وتفصيل وتوكيد، قال تعالى :«أما السفينة فكانت لساكين» «وأما الجدار فكان لغلامين يتمين»[٢].

تقول :«زيد ذاهب»، فاذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب قلت : أما زيد فذاهب قال سيبويه : ويفصل بين اما والفاء اما بمبتدأ كالآيات السابقة، أو الخبر ، نحو «أما في الدار فزيد» أو جملة شرط نحو «أما اليتيم فلا تقهر»[٣]. وأما من حروف الابتداد لفأنها تقطع ما بعدها عما قبلها[٤].

٣) ليتما: للتمني تدخل على الاسم والخبر فتنصب الاول وترفع الثاني مثلها مثل ليت المجردة من «ما».

قال ابن هشام: وتقترن بها «ما» الحرفية «أي بليت» فال تزيلها عن الاختصاص بالسماء ولا يقال ليتما قام زيد.

قال النابغة:

[٥]قالت ألا ليتما هذ الحمام لنا   الى حمامتنا أو نصفه فقد

نخلص من دراسة هذه الادوات الى القول: انها مختصة بالدخول على الاسماء فقط، لذلك اذا تلا الاسم السابق احدي هذه الادوات وجب رفع الاسم

---

(١) انظر كتاب الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد النحو الهروي ص٥٠ والمغني ٨٧/١.

(٢) الآيتان ٧٩، ٨٢ من سورة الكهف.

(٣) الضحى ٩.

(٤) الاتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي ١٥٤/١.

(٥) المغني ٢٨٦/١.

المشغول عنه علي الابتداء نحو «خرجت فاذا زيد يكلمه عمرو» وليتما خالد زرته ... الخ[1].

ترفعه على الابتداء حتى وان كان الاسم المشغول عنه معطوفا علي جملة فعلية لأن هذه الادوات تصرف الكلام الى الابتداء وتقطع ما بعدها عما قبلها كقولك «لقيت زيدا وأما عمرو فقد مررت به» «وخرجت واذا الغلام يضرّ به أبوه» قال تعالى «وأما ثمود فهديناهم» قرئت ثمود بالرفع على الابتداء وان كانت الآية قبلها مصدرة بفعل في قوله تعالى «فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا»[2].

قد قرئت بالنصب ولكن ليس على مثال زيدا ضربته . قال ابن يعيش «والذي حسنه عند القارئ «أي النصب» ما في معنى الشرط والشرط يقتضي الفصل»[3].

ثانيا: ما يختص بالأفعال:

١- حروف الجزاء: هي: «ان» و «من» و «لا» و«اذما» و «متى» و«ما»[4].

قال سيبويه: واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الاسماء فيها قبل الافعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا «يقصد الحروف الجوازم» وهي: لم ولما ولا الناهية وليت لا تدخل الا على الأفعال اذ لا يجوز الفصل بين هذه الحروف والفعال فلا تقول : لم زيد يأتيك ولا يجوز هذا الا في الشعر».

أما قولهم في الشعر مثلا: ان زيد يأتيك يكن كذا انما ارتفع علي فعل هذا تفسيره كما كان ذلك في قولك «ان زيدا رأيته يكن ذلك[5]. وحروف الجزاء تجزم الافعال وتجزم الجواب بما قبله ولا يكون جواب الجزاء الا بفعل لأن حروف الجزاء تطلب الفعل من أجل الشرط فيليها مظهرا أو مضمرا نحو قوله تعالى «وان أحد من المشركين استجارك» المعني: وان استجارك أحد من المشركين.

(١) حاشية الصبان ٢/٧٥ - ٧٦.

(٢)ابن يعيش ٢/٣٢ ، ٣٤.

(٣) المصدر السابق ٢/٣٤.

(٤) المصدر السابق ٢/٣٨.

(٥) الكتاب ١/٥٣٤ ، ٥٣٥، ٥٥٥.

وقال الشاعر: لا تجزعي ان منفس أهلكته.

والتقدير: ان هلك منفس أهلكته[1].

وقال الآخر: فمتى واغل ينبهم يحيوه.

والتقدير: فمتى بينهم واغل ينبهم.

٢- الامر والنهي:

يختار هنا النصب في الاسم الذي يبني عليه الفعل لأن الأمر والنهي انما هما للفعل ولا يقعان الا به ظاهرا أو مضمرا وذلك مثل قولك :«زيدا أضربه وعمرا أمر ربه وعمرا لا تهنه وأما خالدا فلا تشتم أباه وأما بكرا فلا تمرر به».

«وانما كان النصب مختارا لأجل الأمر والنهي اذ ليس الامر والنهي الا بالأفعال لأنك انما تأمره بايقاع فعل وتنهاه عن ايقاع وذلك أنك حين تأمره فأنت تطلب منه ايقاع ما ليس بموجود، واذا نهيته فأنت تمنعه من الاتيان به فأما الذوات فانها موجودة لا يصح الأمر بها ولا النهي عنها، واذا كان الامر كذلك ثم أتيت باسم قد وقعد عليه الفعل الذي بعده على ضمير نصبته باضمار فعل.

ومما يلحق بالامر والنهي في الحكم، والدعاء في نحو قولك: اللهم زيدا فاغفر له ذنبه، وأما زيدا فجد عليه، وانما كان الدعاء بمنزلة الامر والنهي لأن سبيله سبيل الامر والنهي في الاعراب من كل الوجوه وهو في المعنى مثل الامر، لأن الداعي انما يلتمس من المدعو ايقاع ما بعده[2] كقوله:

فكلا جزاه الله عني لما فعل.

٣- أدوات التحضيض:

وهي لو ، ولوما، وهلا و وألا ، وهي كلها تدل على معنى التحضيض وهو الحث على الشئ تقول :«لولا فعلت كذا» «ولوما ضربت زيدا» و «هلا مررت به» و «الا قمت» ولا تدخل الا على فعل ماض أو مستقبل ظاهر أو مضمر ولما كانت هذه الادوات تدل على الحث علي ايجاد الفعل جرت مجرى الشرط في

(١) أنظر المغني ١/٢٢ والأزهية من معاني الحروف للرماي ٧٤.

(٢) أنظر الكتاب ١/٩٠ وابن يعيش ٢/٣٧ ، ٣٨.

اقتضائها الافعال فال يقوم بعدها مبتدأ ولا غيره من الاسماء فان وقع بعدها اسم كان علي نية التأخير نحو قولهم: لو ذات سوار لطمتني،

والتقدير: لو لطمتني ذات سوار، وقول عمر «رض» «لو غيرك قالها يأبا عبيدة» وقولك: لو زيدا رأيته. والتقدير لو رأيت زيدا رأيته[1].

٤- حروف الاستفهام:

الاستفهام: طلب الفهم بأداة مخصوصة مثل: هل: وهي للتصديق، والهمزة: وهي للتصور أو للتصديق وباقي أدوات الاستفهام لطلب التصور فقط مثل: من، وكم، وكيف، وأين ... الخ[2].

والهمزة أصل أدوات الاستفهام وأكثر الشواهد الواردة في الكتب النحوية من الاستفهام في باب الاشتغال تأتي على الهمزة.

ومن أحكام همزة الاستفهام التقرير: وهو حملك السامع على الاقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشئ الذي تقرر به[3]، وهذا الشئ اما أن يكون اسما أو فعلا فاذ وليها اسم أضمر الفعل ونصب المشغول عنه، بالفعل المضمر الذي يفسره الفعل المذكور بعده، لأن السؤال هنا يكون عما وقع الشك فيه.

تقول: اعبد الله ضربته و «وأمرا ممرت به» وأنت في كل هذا انما تشك في الضرب والمرور لا في ذات الاسم[4].

فالسؤال هنا «عن الفعل نفسه والشك فيه لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه مجوز أن يكون وقد كان وأن يكون ولم يكن...

ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول: أقلت شعرا قط؟ أرأيت اليوم انسانا؟ فيكون كلاما مستقيما.

(١) راجع المغني ١/٢٥٥ ومعاني الحروف للرماني ص١٠١ ، ١٣٢ والاتقان ١/٧٤.

(٢) انظر ابن يعيش ٢/٢٤ وحاشية الصبان ٢/٧٦ والمغني ١/١٨.

(٣) المغني ١/١٨.

(٤) ابن يعيش ٢/٢٤.

ولو قلت: أأنت قلت شعرا قط؟ أأنت رأيت انسانا؟ أخطأت وذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لأن ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص»[1].

وتقول :«أالسوط ضرب به» و «أالخوان أكل عليه اللحم» و أزيدا سميت به» فتنصب الاسم بعدها لأنك اذا قلت «ضرب زيد بالسوط» و «أكل اللحم على الخوان» فهذه الحروف الجارة مع ما يليها من المجرورات في موضع نصب، ولما كانت حروف الجر متصلة بكنايات هذه الاسماء وقد تقدمت وجب نصبها لأن الحروف التي اتصلت بكناياتها هي في موضع نصب فحكمها حكم :«أزيدا مررت به» وكذلك «أزيدا أنت محبوس عليه» و «أمحمدا أنت مكابر عليه»، يختار فيها النصب لأن اسم الفاعل واسم المفعول يجريان مجرى الفعل في عمله.

وعندما تقول :«أزيدا أنت ضاربه هو بمنزله قولك أنت تضربه لذلك ينصب الاسم الواقع بعد اسم الفاعل واسم المفعول ويفسر نصبه بهما كما فعلت في قولك :«أزيد أنت تضربه». و الحاصل أن الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام يختار فيه النصب كلما تقدم ذكره وكان هو أو من في سببه في موضع نصب.

قال جرير:

أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشايا[2]

والشاهد في ثعلبة حيث نصب بفعل مضمر يفسره ما بعده. تقديره: أساويت ثعلبة بطهية.

٥- حروف النفي:

وهي :«ما» و «لا» لنفي الحال في قولك :«ما يفعل» ولنفي الماضي المقرب من الحال في قولك :«ما فعل».

قال سيبويه : أمّا «ما» فهي نفي لقول القائل :«هو يفعل» فحروف النفي اذن من الادوات التي يغلب أن يليها الفعل. لذلك ينصب الاسم اذا وقع بعد حرف

(١) دلائل الاعجاز للجرجاني ١٤١.

(٢) حاشية الصبان ٢/٧٨.

نفي وكان بعده فعل وقع علي ضميره أو على ما هو من سببه نحو «زيدا لقيته» و«الا زيدا قتلته» و«ما زياد لقيت أباه» و«لا عمرا مررت به».

قال ابن يعيش «وانما صار النصب هنا مختارا لشبه حروف النفس بحروف الاستفهام وحروف الجزاء، ووجه الشبه أن ما بعد النفي غر واجب كما أن ما بعد لكل واحد من هذه الاشياء كذلك»[1].

قال الشاعر«وهو جرير».

فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جـدا اذ اردحـم الـجدود

وقال الآخر:

فلا ذا جلال هبته لـجلاله ولا ذا ضيـاع هـن يتركن للفقر

والشاهد في البيت الاول في «حسبا» حيث نصب باضمار فعل تقديره، فلا ذكر حسبا فخرت به.

وفي البيت الثاني في «ذا» حيث نصب «اجلال» بفعل محذوف دل عليه هبته والتقدير : فلا هبن ذا جلال هبته[2].

وخلاصة ما في أحكام الاشتغال:

ان الاسم المشغول عنه اذا كان في سياق يلائم الرفع كأن يعطف على جملة اسمية أو يلي احدى الادوات المختصة بالاسماء اختير رفعه.

وان كان في سياق يلائم النصب كأن يعطف على جملة فعلية، أو تسبقه احدي الأدوات المختصة بالافعال، اختير نصبه ويستوي رفعه اذا كان معطوفا على جملتين أحدهما اسمية والأخرى فعلية، أما اذا كان مجردا مما يوجد نصبه أو رفعه فان الاختيار يكون قائما على حسب الاغراض والايحاءات التي يراد تمكينها في السامع.

(١) ابن يعيش ٣٦/٢.

(٢) المفصل لابن يعيش ٣٦/٢ ، ٣٧.

جـ - الخلاف بين البصريين والكوفيين في ناصب الاسم المشغول عنه

والخلاف بين البصريين والكوفيين لم يكن في جوهر باب الاشتغال وانما في عمل العامل في معموله أي أن الخلاف كان في ناصب الاسم المشغول عنه، لذلك فان الذي جمع مسائل الخلاف بين المدرستين لم يتعرض الى تفاصيل باب الاشتغال.

فبينا يذهب البصريون الى أن الاسم المشغول عنه في نحو : زيدا ضربته منصوب بفعل مقدر يفسره ما بعده، والتقدير «ضربت زيدا ضربته».

وهذا هو الحكم الذي فصلته أمهات الكتب النحوية ابتداء من كتاب سيبويه الى المؤلفات النحوية فيالعصر الحاضر وهو الحكم الذي تعرضنا له في الصفحات السابقة.

أما الكوفيون فقد ذهبوا الى أن قولهم «زيدا ضربته» منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكني - الذي هو العائد - هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به، كما قالوا:

«أكرمت أباك زيدا وضربت أخاك عمرو»[1]

هذا هو مجمل آراد المذهبين في باب الاشتغال، وقد رأيت أن الرأي البصري هو الذي عمل به النحويون بعد ذلك وأقيم على أساسه باب الاشتغال بمختلف أحكامه ووجوه اعرابه أما رأي الكوفيين فقد ظل مجرد رأي يذكره النحويون على سبيل المقارنة لا غير، وقد بين النحاة فساد الرأي الكوفي في هذا الباب وعدم انطباقه على هذ النمط من الأسلوب فمن ذلك أن الكوفيين قاسوا«زيدا ضربته» على :«أكرمت أباك زيدا» انما هو على البدل وجاز أن يكون البدل بدلا تأخر عن المبدل منه اذ لا يجوز أن يكون البدل الا متأخر عن المبدل منه أما هنا «في باب الاشتغال فقد تقدم زيد على الهاء فلا يجوز أن يكون بدلامنها»[2].

(١) الانصاف ١/٨٢.

(٢) الانصاف ١/٨٣.



ومن ذلك ان الفعل لا يعمل في ضمير اسم ومظهره[1]، لأن الفعل المشغول جاء ليفسر فقط الفعل المحذوف أما الفعل العامل حقا فهو الفعل المحذوف.

د- رأي ابن مضاء في باب الاشتغال

لم تكن نظرية العامل في باب الاشتغال محل رفض أو اعتراض سواء من طرف البصريين أو الكوفيين.

أما الذي طالب بالغاء العامل من باب الاشتغال وحاول تغيير أحكامه فهو ابن مضاء القرطبي فهو بحكم رفضه لنظرية العامل يحمل على أحكام الاشتغال ووجوه إعرابه ويثور على تقسيم النحاة لهذا الباب الى ما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يترجح في الرفع والنصب ولكي يستطع التعامل مع باب الاشتغال وإبداء رأيه في الغاء العامل منه يلحض صور هذا الباب ثم يذكر الأمثلة التي يجب فيه النصب في نحو قولنا:«زيدا أضربه» أو أضرب غلامه أو زيدا أمرر به وفي النهي نحو قولك :«زيد لا تهنه».

أما كيف يصنع بالاسم المشغول عنه في حالات رفعه ونصبه فالامر هين ميسور عنده لأن الفعل لا يخلو أن يكون خبرا أو غير خبر وغير الخبر يكون أمرا أو نهيا أو مستفهما عنه أو محضوضا عليه أو متعجبا منه فان كان أمرا فالاختيار فيه النصب كقولك :زيدا أضربه وان كان العائد علي الاسم المقدم قبل الرفع ضمير رفع فان الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، وانما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب وذلك قولك :«أزيد قام» وقال الله تعالى :«قل الله اذن لكم أم على الله تفترون ...» وكذلك :«أزيد ضرب أبوه عمرا» و«أزيد ضرب» و«أزيد ذهب به» لأنه في موضع رفع.

وان عاد ضميران : أحدهما في موضع مرفوع والاخر في موضع منصوب أو أحدهما متصل بمرفوع والآخر متصل بمنصوب كقولك :«أعبد الله ضرب أخوه غلامه» فلك في عبدالله الرفع والنصب، فان روعي المرفوع رفع وان روعي المنصوب نصب[2] وهكذا يذهب ابن مضاء الى أن باب الاشتغال بكامل أحكامه يمكن اجماله في القاعدة التالية:

---

(1) شرح ابن عقيل ١/٢٩٦.

(2) الرد على النحاة ص١١٨، ١٢١.

اعراب الاسم المشغول عنه يتوقف على المشغول به أي على الضمير العائد على الاسم المتقدم، فان عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل لمنصوب نصب لأنه في محل نصب والا رفع لأنه في مكان رفع، وأعتقد بذلك أنه اختصر هذا الباب «الذي كان يظن أنه يعسر فهمه أو تفهيمه» كما قال ابن مضاء.

ولكن هل حقا أن موقع الضمير هو الذي يحدد اعراب الاسم المشغول عنه؟

وقد رأينا عند استعراضنا لباب الاشتغال أن الاسم المشغول يرتبط أول ما يرتبط بسياق الكلام، فاذا كان المعنى أن تخبر بالفعل وتتحدث به عن فاعله فالحكم النصب واذا كان التحدث عن الاسم فالحكم الرفع فان أولى الاسم المشغول عنه ما يختص بالاسماء رفع ولو كان العائد عليه ضمير نصب، تقول :«خرجت فاذا زيد يضربه عمرو» ترفع «زيد» على الرغم من أن العائد عليه ضمير نصب.

واذا أوليه ما يختص بالفعال نصب ولو كان العائد عليه ليس ضمير نصب والفعل المتصل به لا يتعدى الا بحرف جر.

قال جرير:

فلا حسبا فخرت به ليتم ... ولا جد اذا ازدحم الجدود

فنصب حسبا «بفعل مقدر ليس من جنس الفعل المذكور» «فخرت» لأن هذا لا يتعدى الا بحرف جر كما قلنا، وتقول :زيد أخوك وعمرو كلمته.

ترفع «عمرا» على الرغم من أن العائد عليه ضمير نصب، تفعل ذلك طلبا للمماثلة اللفظية بين المعطوف والمعطوف عليه. أما القول : ان المتكلم هو الذي يرفع وينصب اتباعا لكلام العرب فهذا ما لا يحتمله نظام اللغة، اذ كيف يستطيع المتكلم مجاراة العرب في كلامهم دون قاعدة ترشده الى مواضع الرفع والنصب؟

ان تقديم الاسم منصوبا تارة ومرفوعا تارة اخرى مما يثبت أن للحركة

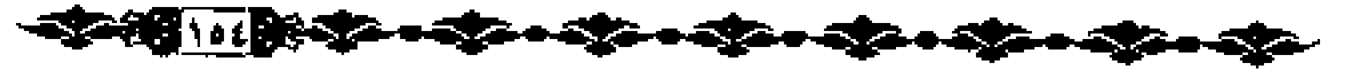
الاعرابية أثرا في تصوير المعنى، وتقدير فعل محذوف في نحو قولنا «زيدا ضربته» يبرز لنا جانبا ايحائيا مما كنا لنصل اليه لو لم نقدره. ولنأخذ علي سبيل المثال «زيدا ضربت غلامه» فالمتكلم لم يضرب زيدا وانما ضرب الغلام ولكن لماذا قدم زيدا وأعاد عليه الضمير «الهاء» في غلامه لا شك أنه يريد ايصال شئ ما الى زيد هذا الشئ هو الاهانة وعندما يقدر النحاة في المثال السابق «أهنت زيدا» فانهم يبرزون المعنى ويقربون من القارئ أكثر من أولئك الذين يدعون الى الغاء العامل ولا يزيدون.

ولما كان باب الاشتغال من الابواب التي يتقدم الاسم أو ينصب فيه نتيجة لمعنى أو غرض من الغراض أرادها المتكلم العربي فانه من المستحيل أن أقول للمتعلم اذا كنت في حالة نفسية معينة فعليك أن ترفع، واذا كنت في حالة أخرى فعليك أن تنصب[1].

فهنالك دقائق وأسرار وقواعد طريق العلم به الروية والفكر لادراك هذه المعاني التي اهتدى اليها القوم ودلوا عليها وكانت السبب في وجود التفاضل بين الكلام[2].

(١) راجع دراسات في النحو ص١٥٢.

(٢) دلائل الاعجاز ص٥٥.



التنازع في العمل

هذا باب تعرض له ابن مضاء في محاولة لتطبيق نظريته المتمثلة في الغاء العامل فاضطرب في ذلك اضطرابا شديدا اذا اصطدم بأساليب عربية وردت شعرا ونثرا تؤيد الاساس الذي بني عليه النحاة قاعدة هذا الباب، وقبل أن نتعرض لرأي ابن مضاء يجدر بنا الى أن ندرس طبيعة تنازع الافعال لنرى كيف اضطر النحاة الى أفراد هذه الأساليب بباب يجمعها في قاعدة محكمة هو باب التنازع.

والتنازع اصطلاحا: أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى[1] نحو «ضربت وأكرمت زيدا» فكل واحد يستمد من «ضربت» و «أكرمت» عاملاً يطلب زيدا بالمفعولية.

شروط التنازع:

١) أن يكون العاملان قبل المعمول كما في المثال السابق ولو تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع.

٢) أن يكون العاملان مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين نحو «زيدا» في جواب «من ضربت وأكرمت؟».

٣) أن يكون بين العاملين ارتباطا بالعاطف نحو «زرت وأكرمت زيدا».

٤) لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين[2] والتنازع نوعان:

أ- أن يتوافق العاملان في طلب الفاعلية أو المفعولية فمثال التوافق في الفاعلية «قام وقعد زيد» ومثال التوافق في طلب المفعولية «زرت وأكرمت زيدا».

ب- أن يختلف العاملان كأن يطلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب مثل «قام وضربت زيدا»[3].

---

(١) حاشية الصبان ١/٩٧ وابن عقيل ٢/٢.

(٢) حاشية الصبان ٢/٩٢ وشرح التصريح للامام خالد الازهري ١/٣١٧.

(٣) التصريح ١/٣١٦.

صور من باب التنازع:

ومن الأساليب التي جاء فيها فعلان يطلب كل واحد منهما اسما واحدا يحمل عنصر الدلالة على الفاعلية أو المفعولية قول تعالى :«هاؤم اقرأو كتابيه»[1] وقوله «آتوني افرغ عليه قطرا»[2].

وقول الشاعر :

ولكن نصفا لو سببت وسبني   بنو عبد شمس بن مناف وهاشم[3]

وقول الآخر:

اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبه   جهارا فكن في المغيب أحفظ للعهد[4]

ومن هنا كان لابد من اعمال أحد الفعلين المتنازعين لا كليهما لأنك اذا قلت :«رأيت ورآني زيد» فان كل واحد من الفعلين موجه الى زيد من حيث المعنى فهو فاعل للاول ومفعول للثاني، ولا يجوز أن يعمل فيه الفعلان اذ لا يمكن أن يكون الاسم مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة لذلك أعملوا أحد الفعلين وقدروا الآخر معمولا يدل عليه المذكور وكان الفراء يرى أنه اذا اتفق وكان الفراء يرى أنه إذا اتفق العاملان في طلب المرفوع. فالعمل لهما جميعا نحو: يحسن ويسئ ابناكا اختلفا أضمرته مؤخرا فتقول «ضربت وضربني زيداً هو».

وقد رد رأي الفراء بأن الاضمار قبل الذكر قد ورد عنهم في عدة مواضع على شريطة التفسير وذلك قولهم :نعم رجلا، ففي «نعم» فاعل مضمر فسرته النكرة بعده والتقدير : نعم الرجل رجلا وقولهم : ربه رجلا ، أدخل «رب» على مضمر لم يتقدم له ذكر ظاهر ومن ما حكاه سيبويه من قولهم :«ضربوني وضربت قومك».

جفوني، ولم أجف الاخلاء أنني   لغير جميل من خليلي مهمل[5]

---

(١) سورة الحاقة ٦٩.

(٢) الكهف ١٨.

(٣) ابن يعيش ٧٨/١.

(٤) ابن عقيل ٦٢/٢.

(٥) راجع شرح المفصل ص٧٧/١ وانظر الشاهد في حاشية الصبان ١٠٤/٢.

أما التقدير الذي اصطنعه في نحو: ضربني وضربت زيدا هو فتقدير لا يخلو من لبس لأن الضمير المؤخر قد يفهم على أنه توكيد لفظي لزيد.

الخلاف في أعمال احد الفعلين المتنازعين بين النحاة البصريين والكوفيين.

لم يختلف البصريون والكوفيون في أنه يجوز اعمال كل واحد من الفعلين في الاسم الظاهر ولكنهم اختلفوا في الأولى منهما في العمل.

فالكوفيون يذهبون الى أن الأول أولى به لتقدمه.

بينما يذهب البصريون الى أن الثاني أولى به لقربه منه.

أما الكوفيين فقد استدلوا على اعمال الاول بطائفة من أشعار العرب كقول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال[1]

فأعمل الفعل الأول ولو أعمل الثاني لنصب قليلا وذلك لم يروه أحد.

وقول الآخر:

فرد على الفؤاد هوى عميدا ... وسوئل لو يبين لنا السؤالا

وقد نغنى بها ونرى عصورا ... بها يقتدننا الخرادا الخدالا

ولو أعمل الفعل الثاني لقال:

تقتادنا الخرد الخدال بالرفع.

وقول الآخر:

ولما أن تحمل آل ليلى ... سمعت بينهم نعب الغرابا

---

(١) اعترض النحاة علي ورد هذا الشاهد لأنه ليس من التنازع لان شرط التنزع أن يكون كل واحد من العاملين المتقدمين طالب للمعمول مع صحة المعنى، وليس الامر في هذا البيت كذلك لان الفعل الاول موجه الى القليل من المال والثاني موجه الي الملك لدليل قوله في البيت الثانيك

ولكنما اسعي لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثال وتلخيث معني البيت : أنني لو سعيت لمنزلة دنيئة كفاني قليل من المال، ولم أطلب الكثير.

ولنصب قليلا بأطلب استخال المعنى، وصار التقدير : كفاني قليل ولم ولم أطلب قليلا وهو تناقض ظاهر أنظر ابن يعيش ١/٧٩

فأعمل الأول، ولذلك نصب الغراب ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع هذا من حيث النقل أما من حيث القياس فان الفعل الأول سابق للفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني الا أنه لما كان مبدوءا به كان اعماله أولى والذي يؤيد أن عمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك اذا أعملت الثاني أدى الى الاضمار قبل الذكر والاضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على اعمال الفعل الثاني النقل والقياس.

أما النقل فمنه قوله تعالى :«آتوني أفرغ عليه قطرا» فأعمل الثاني وهو أفرغ، ولو أعمل الفعل الأول لقال: أفرغه عليه، وقال تعالى :«هاؤم اقرأوا كتابيه»، فأعمل الثاني وهو اقرأوا، ولو أعمل لقال :زقرأوه. فأعمل الثاني وهو اقرأوا، ولو أعمل الأول لقال اقرأوه.

وقال الشاعر:

ولكن نصفا لو سببت وسبني ... بنو عبد شمس من مناف وهاشم

فأعمل الفعل الثاني، ولو أعمل الأول لقال :«سببت وسبوني بني عبد شمس» بنصب بني.

وقال طفيل الغنوي:

وكمتا مرماة كـأن متونها ... حرى فوقها واستشعرت لون مذهب

حيث أعمل الثاني ولو أعمل منهما لرفع «لون مذهب» الى آخر الابيات التي استدلوا بها على اعمال الثاني.

أما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب الى الاسم من الفعل الأول، وليس في اعماله دون الأول أي نقض للمعنى فكان اعماله أولى ...

(١) على أن أعمال الفعل الثاني هو الذي جاء كثيرا في كلام العرب قال ابو حيان: ان اعمال الاول قليل ومع قلته لا يكاد يوجد في غير الشعر خلاف اعمال الثاني فانه كثير الاستعمال في النثر والنظم وقد تضمنه القرآن المجيد في مواضع كثيرة منها قوله تعالى :«آتوني أفرغ عليه قطرا» وقوله «هاؤم اقرآوا كتابيه وانهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله احدا» ولو أعمل لجاءت الاية الكريمة اعلى الترتيب :«آتوني افرغه عليه قطرا» «هاؤم اقرأوا كتابيه» وانهم ظنوا كما ظننتموه بالضمار على قاعدتهم. أنظ هامش كتاب الرد على النحاة ١١٧.

والذي يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا:«جحر ضب خرب»، فأجروا «خرب» على ضبّ وهو في الحقيقة صفة للجحر لأن الضبّ لا يوصف الخراب[1] ونحن اذا استقرأنا الشواهد التي استدل لها الكوفيون والبصريون يتبين لنا أن إعمال الأول والثاني قد جاء في كلام العرب سواء في اعمال الفعل الأول أو الفعل الثاني.

فمن دلائل اعمال الأول الشواهد التي استدل بها الكوفيون وكم دلائل اعمال الثاني الشواهد التي استدل بها البصريون.

أما أولوية أحد العاملين على الآخر في العمل فلا دلالة للأبيات التي استشهد بها الفريقان على ذلك فليكن المقرر أن أعمال الأول جائز، واعمال الثاني جائز أيضا وليس اعمال أحد هما بأولى من الآخر[1].

التنازع في رأي ابن مضاء:

من يقرأ الفصل الذي خصصه ابن مضاء لا يجد فيه ما يشير الى رفض نظرية العامل على الرغم من ادعاءه في مقدمة كتابه «الرد على النحاه» بأن نظرية العامل نظرية فاسدة وأن الغاية من تأليف كتابة هذا هو نقض الاسس التي قامت عليها هذه النظرية.

فقد تخلى ابن مضاء عن ثورته في هذا الباب، وتحول الى نحوي مشرقي بصري المذهب فهو يصرح في وضوح لا يقبل التأويل أنه لا يعارض النحويين في هذا الباب الا أن يقول:

علقت بدل أعملت.

يقول :«فمن هذه الأبواب : باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعليه مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك هذه ترجمة سيبويه رحمه الله، وأنا لا أخالف النحويين في هذا الباب الا أن أقول : علقت ولا أقول : أعملت والتعليق يستعمله النحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات،

---

(١) هامش كتاب الانصاف للأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ٨٦/١.



والفاعلين تقول «قام وقعد زيد» فان علقت زيدا بالفعل الثاني فبين النحويين في ذلك اختلاف»[1].

ولم ينتبه ابن مضاء الى أنه حين اعترف بالتعليق في المجرورات وللتنازع فقد اعترف ضمنا بالعامل ووقع في تناقض وارتداد عن الخط الذي رسمه في أول كتابه لأنه حين يعلق أحد الفعلين على فاعل، فقد اعترف باعمال الفعل الآخر هذا ما من ناحية، ومن ناحية أخرى فان ابن مضاء كان قد اعترض على التعليق في المجرورات وقال «ان قولنا زيدا في الدار جملة تامة مركبة من اسمين دالين على معنى ولا حاجة بنا الى غير ذلك.

وها هو ذا يهدم كل ما بناه ويقول : انه يصطنع التعليق في المجرورات.

ومما يؤكد اعترافه بالعامل وفشله في الغائه من أبواب النحو أنه يتبنى مذهب البصريين في هذا الباب ويحتج لهم في اعمال الفعل الثاني.

من ذلك قوله[2]:

وبين النحويين اختلاف في أي الفعلين أولى أن تتعلق به الاسم والاخير.

واختيار البصريين الثاني للجوار واختيار الكوفيين الأول للسبق.

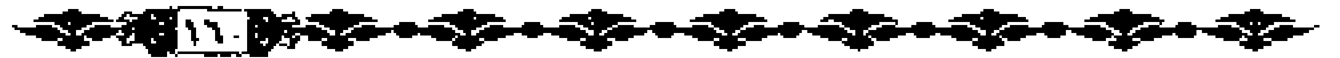
ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل، فانهم ليس الا حذف ما تكرر في الثاني أو اضماره على مذهبهم ان كان فاعلا، والتعليق بالأول فيه اضمار كل ما تكرر من متلعقات الأول في الثاني وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني وقد حملهم الجوار على أن يقولوا «هذا جحر ضب خرب» فيحفظونه وهو الجحر المتقدم.[3]

---

(١) الرد على النحاة ص٩٩.

(٢) الرد على النحاة ص١١٧.

(٣) استدل البصريون بهذا الباب على اعمال الفعل الثاني «الانصاف ١/٩٢ وهذا يبين انضواء ابي مضاء تحت مذهب البصريين.



الفصل الخامس

الاعراب

في هذا الفصل

- اللغة العربية والإعراب
- موقف النحاة المحدثين من الإعراب في ضوء نظرية ابن مضاء

اللغة العربية والاعراب

تنقسم اللغات في معظمها الي قسمين رئيسسن من حيث وجود رموز لغوية، تدلّ على أبواب النحو المختلفة التي تنتمي اليها العناصر المكونة للجملة أو التركيب، أو من حيث اتخاذ الموقعية بديلا عن تلك الرموز، أي أنّ اللغتت تنقسم الى مجموعتين:

أ) مجموعة تضمّ رموزا لغوية يدل كلّ رمز منها على باب محدد من أبواب النحو، وهذه المجموعة تنقسم الى قسمين:

١- قسم منها يجعل مكان هذه الرموز في صدر الكلمات كما هو موجودة في اللغة الألمانية.

٢- وقسم آخر يجعل مكان تلك الرموز لواحق للكلمات المختلفة كما هو الحال في اللغة العربية.

أمّا القسم الثاني من القسمين الأوّلين الرئيسيين، فهو لا يتخذ أية رموز لغوية، وانما يستعيض عنها بالموقعية، أي تحديد موقع خاص في العبارة أو التركيب لك باب من أبواب النحو كما هو موجود في الفرنسية مثلا، وفي اللهجات العربية الحديثة.

فظاهرة الاعراب في اللغة العربية لا تجعلها بدعا من اللغات، وليست في اللغة العربية وحدها، وانما هي في اللغة العربية كفصيلة من اللغتت الانسانية.

والاعراب الموجود في اللغة العربية موجود في سائر اللغات السامية علي نحو ما سنشير اليه في هذه الصفحات القادمة.

فامّا اللغة العبرية، فقد وجد بها عدد من الكلمات بالهاء التي تدلّ علي الاتجاه، وتفيد معنى :«نحو كذا» مثل: نحو الأرض.

وقد فسرها بعض المستشرقين بأنها أثر لعلامة النصب قبل أن تفقد ظاهرة الاعراب، وأنّ هذه الهاد التي تاتي في اعقاب الكلمات في اللغة العبرية تشبه الألف اللينة في اللغة العربية، وتعامل كأحرف العلّة، كما وجدت بعض الأسماء التي تنتهي بما يشبه الفتح. وبعض آخر ينتهي بما يشبه الكسر، وبعض اخير بما يشبه الضم لربطوا بين هذه النهايات الثلاث، بيبن تلك الحالات الاعرابية

الموجودة في العربية من فتح، وضم وكسر، وعدوها آثارا لظاهرة الاعراب التي رجحوا أنها كانت شائعة في عبرية ما قبل العهد القديم، ورأوا أنّ تلك النهايات قد فقدت دلالاتها، وأصبح الفتح الذي هو أكثر بين تلك الرواسب يعبر عن الاتجاه نحو مكان، أوْ زمان، وذلك بما يعرف في نحو اللغة العربية بالظرفية الزمانية والمكانية. ومن أمثلة ذلك نحو مصر وهناك الان في ذلك الوقت، وقد وجدوا هذه الحالة تفيد المفعولية الحقيقة في نحو أربعة أمثلة منها: سفر العدد ص٣٢ – ٣٥، وتظهر هذه الفتحة في آخر الاسم المنصوب بنزع الخافض، كما في مثل ليلا، وتعني ليل. وتلحق المصدر فتنصبه كما هو الحال في المفعول المطلق في اللغة العربية، ولكنا في هذه الحالة تكون متلوة بميم زائدة للتميم مثل «يومام»، وتعني يوما و«صنام»، وتعني مجانا، أمّا الكسرة والضمة فقد اعترف المستشرقون على أنهما قد فقدت كل دلالة على الحالة الاعرابية، كما وجدا وهما مقصوران في الغالب على حالة اضافة لاسم آخر مثل «سفر التكوين ص٤٩» ومثال الضمة «سفر التكوين ص٢٤».

ومن الغريب أنّ تلك الكسرة والضمة قد دخلتا على المضاف لا على المضاف اليه كما كان يتوقّع، وأنّ موقع تلك الكلمات المنتهية بهما هو المفعولية حسبب المعنى في الآيتين السابقتين، وعلى هذا، فما يسمونه أثرا لحالة الاضافة في العبرية، وحالة الفاعلية فيهما، قد جاءا في نهاية كلمات تعد من ناحية المعنى في تلك الأيات مفعولا به.

أمّا في اللغة الأكادية فقد عرفت الحركات الثلاث في النصوص التي ترجع لعهد حمورابي، تطورت هذه الحركات الثلاث، وانتهت الى حركتين هما: الضمة للرفع، الفتح للنصب والجرّ، ولم تلبث هذه المرحلة طويلا حتى انتهت الى مرحلة الحركة الواحدة، وهي الكسرة الممالة.

أمّا اللغة الحبشية، فتوجد فيها الهاء في أواخر الكلمات والتي تشبه ما سبق أن أشرنا اليه في اللغة العبرية، وتدلّ على الاتجاه، وهو نفس دلالتها في اللغة العربية، وتفيد معنى نحو كذا، الاّ أنّ هذه الهاد التي تقع في أعقاب الكلمت أكثر شيوعا في الحبشية منها في العبرية، كما أنّها في الحبشية أقرب الى المفعولية.

أمّا في اللغة النبطية، فلعل علاقتها باللغة العربية وقربها منها كان سببا في وجود الاعراب في اللغة النبطية، وقد ذهب المستشرق الألماني نلدكه (NOLDEK) الى أنّ النبط كانوا يستعملون الضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب، والكسرة في حالة الجرّ، ولا يعقبون هذه الحركات بالنون.

ويمكن القول أن المستشرقين الذين درسوا هذا الموضوع أكثر من غيرهم، يكادون يجمعون على أنّ الاعراب ظاهرة سامية، تشترك فيها كثير من اللغات المختلفة أنّ نصوص التوراة قد اشتملت على عدة أفعال، قد انتهت بالنون بالاضافة الى ما وجد في النصوص القديمة في نحو تقتلوا، وتقتلي، بدون نون.

وقد جاء في العبرية: «أبيك» و «أخيك»، وفي السريالية والآرامية، جاء «أبوك»، و«أخوك»، وأمّا جمع المذكر السالم فقد جاء منهايا بياء وميم، أمّا في السريالية والآرامية فقد جاء منهيا بياء ونون.

إنّ ما يمكن أن نخلص إليه في هذا العرض الموجز لظاهرة الاعراب في اللغات السامية هو أنّ الاعراب لم تختص به اللغة العربية وحدها، وانما تشترك فيه اللغات السامية، واذا كان الأمر كذلك فان ظاهرة الاعراب تكون ظاهرة قديمة فيها، ورثتها عن أمها السامية[1].

الإعراب والمعنى

وعلى الرغم من هذه الحقائق التي تكاد تقترب من البداهة، فاننا نجد أنّ بعض الباحثين العرب المحدثين قد راحوا يتشككون في تمتع العربية بظاهرة التصرّف الاعرابي، فيزعمون تارة بأنّ الاعراب من عمل النحاة اصطنعوه على أيديهم في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري ويقولون تارة أخرى انّ الاعراب كان خاصا باللغة الأدبية النموذجية، ولم يكن من خصائص

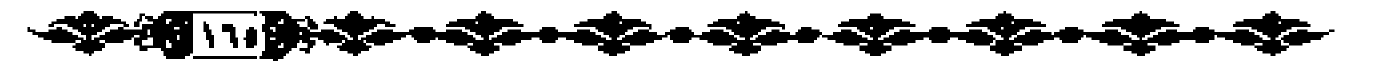
(١) اعتمدت في هذه الدراسة للغات السامية:

١- الدكتور ابراهيم السامرائي: فقة اللغة المقارن ص١١٩.

٢- د. علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة ص١٢- ١١ ط ٥، ١٩٦٢ لجنة البيان العربي، القاهرة

Broklman: precis de linguistique semitique. Traduit par Q.MARCAIS et M.COHEN

محاضرة ألقاها الدكتور وراد على طلاب معهد اللغة والأدب العربي بجامعة وهران في : النحو المقارن



اللهجات العربية التي كان يستخدمها العربي في حياتهم اليومية فمن ذلك ما ذهب اليه الدكتور ابراهيم أنيس من أنّ الاعراب قد أقحم في العربية اقحاما وأصبح ظاهرة طغت على كل الظواهر اللغوية الأخرى منذ أن ألف سيبويه كتابه، وهكذا لم يتورع النحاة عن نسب الخطأ الى فحول الشعراء الجاهليين في مثل قول النابغة الذبياني:

فبت كأني ساورتني ضئيلة　　　من الرقش في أنيابها السمّ ناقع

حيث قالوا ينبغي أن يقول : السم ناقعا أو السم الناقع

وكذلك قوله:

زعم البوارج أن رحلتنا غدا　　　وبذاك خبرنا الغراب الأسود

مع أنّ مطلع القصيدة:

أمن آل مية رائح أو مغتدي　　　عجلان ذا زاد وغير مزود

فانكروا عليه فغيره الى:

زعم البوارج أن رحلتنا غدا　　　وبذاك تنعاب الغراب الأسود

ثم يمضي في رأيه الرافض لتمتع العربية بظاهرة الاعراب فيقول: أنّ النحاة قد عمدوا الى بعض القراءات فخرجوها ومنهم من رفضها، فاعترضوا على قراءة حمزة لقوله تعالى :«واتقوا الله الذي تسائلون به والارحام»(١). بكسر الميم في الارحام، وقالوا لا يعطف على مضمر مخفوض الا باعادة خافضه.

كما ردّ النحاة قراءة ابن عامر قارئ الشام، وأحد القراء السبع في قوله تعالى :«وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم»(٢). برفع «قتل» ، ونصب «أولاد» وجر «شركائهم»، وانما ردوها لأنّهم لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف اليه في مثل هذا.

---

(١) النساء ١

(٢) الانعام ١٣٦.

وبعد أن استعرض الدكتور أنيس عددا من الروايات التي تروي اللحن في بعض الظواهر اللغوية خلص الى نتيجة مؤداها: أن ظاهرة الاعراب لم تكن ظاهرة سليقية في متناول العرب جميعا، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث ولهجات خطابهم[1].

ولعله من الوجب ألا نمضي في هذا البحث دون أن نشير الى أنّ الدكتور قد اضطرب مع نفسه اضطرابا لا يخفى على أحد، فهو في البداية يقول :ان مشكلة الاعراب قد حبكت في رأيه في أواخر القرن الأوّل، وأوائل القرن الثاني الهجري، وها هو هنا يقول : ان ظاهرة الاعراب لم تكن ظاهرة سلفية في متناول الجميع ... بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، يقرر في الأول أنّ الاعراب من صنع النحاة، ويعود فيقول : أنّ الاعراب خاصة من خصائص اللغة النموذجية، وهذه اللغة التي يشير اليها كانت موجودة قبل العصر الجاهلي، ووقت نزول القرآن الكريم.

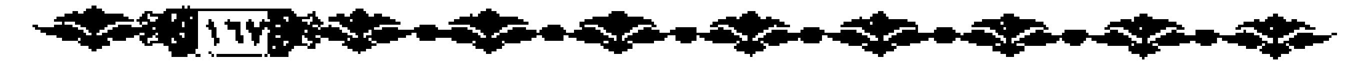
يقول يوهان فك (YOHAN FUK) «احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرّف الاعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية ... فأشعار عرب البادية من قبل العهد الاسلامي ومن بعده علامات الاعاب مطردة كاملة السلطان، كما أنّ الحقيقة الثابتة من أنّ النحويين اللغويين و الاسلاميين كانوا حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على الأقل يختلفون الى عرب البادية ليدرسوا لغتهم فدلّ على أن التصرف الاعرابي كان بالغا أشدّه لذلك العهد. بل لا نزال حتى اليوم نجد في بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب ظواهر الاعراب[2].

والذي نخلص اليه من هذا كله أنّ مثل هذه الآراد ان دلّت على شئ فانما تدلّ على التطرّف في الرأي والشطط في الحكم بقدر ما تدلّ على تجاهل الجهود التي بذلها النحاة في القرون الأولى.

---

(١) الدكتور ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص١٨٢ – ١٩٠ ط:٣ ١٩٦٦، مكتبة الانجلو مصرية القاهرة.

(٢) يوهان فك: العربية ، ترجمة د. أحمد أمين و د. محمد يوسف ص:٣ دار الكتاب العربي ١٩٥١ – القاهرة.



فالجذر الذي انحدرت منه العربية يدل على أنّ الاعراب سمة لغوية موروثة في لغة العرب، وليس شيا جديدا نجم عن تطور واحتكاك بلغة أخرى، والعرب الذين كانوا يعيشون قبل الميلاد - كما ذهب نولدكه - كانوا يتكلمون لغة تتشابه كثيرا مع العربية الفصحى من حيث الاعراب واجراد حركاته على أواخر الأسماء[1].

العربية والإعراب

واللغة العربية لغة حساسة يغلب أن يتأثر معناها بكل ما يدخل على الأساليب والكلمات من تغيير مهما كان موضعه، وأيًا كان نوعه ومقداره.

رووا أنّ الكسائي وابا يوسف القاضي اجتمعا عند الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو ويسخر منه، فقال الكسائي وقد أراد أن يبين له فضل النحو:«ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتل غلامك بالجر، وقال آخر: أنا قاتل غلامك بالنصب، أيهما كنت تأخذ به». قال أبو يوسف :«آخذهما جميعا» فقال له الرشيد أخطأت، وكان له علم بالعربية فاستحيا وقال :«كيف ذلك». قال :«الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتل غلامك بالإضافة لأنه فعل ماض، وأمّا الذي قال أنا قاتل غلامك بالنصب فلا يؤخذ، لأنّه مستقبل لم يكن بعد، كما قال عزّ وجلّ :«ولا تقولنّ لشئ اني فاعل ذلك غدا الاّ أن يشاء الله»[2].

فالعربية كم نري من هذا المثال ومن غيره شديدة الحساسية لما يعتور الأساليب والعبارات فيها من تغيير «فتعيد اذن أن يكون الاعراب في العربية مجرّد حلية زائفة».

على أنّ الاعراب، والعلامة الاعرابية على الخصوص لا تعدو أن تكون أداة للكشف عن المعاني الوظيفية في الجملة كالفاعلية والمفعولية وغيرها من مجموع هذه القرائن التي تتعاقب على الجملة من أجل أن تؤدي الجملة وظيفتها وتنال

(١) محمد خير الحلوان: زصول النحو العربي ص١٣٢ -١٣٤ مطبعة الشرق حلب ١٩٧٩. ويوهان فك اللغة العربية ص٣.

(٢) الكهف: ٢٣، النص من كتاب السيوطي: الاشباه والنظائر ٢/٢٢٣، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة ١٩٧٥.



مكانتها في سياق الكلام، لأنّ النظم نظم الكلام «ينتقى لك من علم الاعراب خالصه ولبه»[1].

واذا كانت العلامة الاعرابية قاصرة عن كشف جانب من المعنى هو الجانب المعجمي للكلمة، فان الالفاظ «تظلّ مغلقة من الوجهة الوظيفية التوجيهية حتى يكون الاعراب فيوضّحها ويكشفها»[2].

فالاعراب تحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة على خلاف اللغات التي تعتمد على الموقعية (DECLINAISON) فيكون بناء الجملة وترتيبها الداخلي قائمين مقام الاعراب فتتقدم الفاعل، وتستعمل الفعل المساعد، ثم تأتي بالفضلات، الا في حالات معينة حين يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معا مثل:

La lecin que j'ai explique est facile.

أمّا في العربية، فالاعراب فيها هو الذي يدلّ السامع على الفاعل والمفعول والتمييز ... الخ.

ويتبين ذلك من قوله تعالى :«إنّما يخشى الله من عباده العلماء»[3] اذ ان الحركة الاعرابية هي التي بينت أنّ الخشية حاصلة من العلماء. وفي قوله تعالى :«فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم»[4] اذ ان الحركة الاعرابية الواقعة علي كلمة أرجلكم هي التي تقرر الحكم الفقهي في وجوب غسل أو مسح الأرجل.

أثر الحركة الاعرابية في المعنى

رأينا في الصفحات الماضية أنّ الحركة الاعرابية هي دالة متكلم العربية وقارئها لادراك وجهة المعاني وتبيين مسارها، يتفق في ذلك غالبية جمهور النحاة قدمائهم ومحدثيهم. وقد شذت على هذا الاجماع طائفة قليلة من القدماء

(١) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الاعجاز، ص: ٨٠ – ٩٢.

(٢) محمد خير الحلواني – من أصول النحو العربي ص١٣٦.

(٣) فاطر :٢٨.

(٤) المائدة ٦.



المحدثين اذ أنكرت فضل الحركة الاعرابية في توجيه المعنى، فمن بين القدماء نذكر قطرب محمد ابن المستنير المتوفي سنة ٢٠٦، اذ كان يزعم أنّه لا أثر للحركة الاعرابية في الدلالة علي المعنى «لأنّنا نجد في كلام العرب أسماء متفقة المعاني مختلفة الاعراب، وأسماء مختلفة المعاني متفقة الاعراب، فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك :«إن زيد أخوك»، و «لعل زيدا أخوك» و «كأن زيدا أخوك».

ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك :«ما زيد قائم» وما زيد قائما.فلوا كان العراب انما دخل الكالم للتفريق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى اعراب يدلّ عليه، وقد أعربت العرب كلامها ليجعلوا حركات التحريك معاقبة اللسكان عند التوقف[1].

وقد ردّ جمهور النحاة بأنّه لو كان الأمر كما زعم قطرب لجاز خفض الفعل، ونصبه ورفعه، وجاز نصب المضاف ما دام الغرض من ذلك هو مجرد حركة تعقب بشكونا يعتدل له الكلام. ثمّ ماذا يقول قطرب في الحركات الاعرابية الفرعية (الواو ، والألف ، والياء) في نحو قولنا وصل المسافرون، وذهب المحمّدان، ورحّبت بالزائرين، وحييت أباك ... الخ اذ هي علامات اعراب لا دخل لها في تسهيل النطق، أمّا ماذهب اليه قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعنى في إنا واخواته فمردود، لأنّ الحركة الاعرابية ليس من شأنها تفسير المعنى المعجمي للكلمة وكلّ ما يمكن أن تؤديه الحركة الاعرابية في مجال التفريق بين الأسماء والأفعال من وظائف هو توجيه المعنى العام للكلام لأن أصل دخول الاعراب على الأسماء التي تذكر بعد الأفعال أن يذكر بعدها اسمان، أحدهما فاعل والآخر مفعول، معناهما مختلف، فموجب التفريق بينما[2].

واذا كان النجاة القدماء قد ردوا رأي قطرب السالف فاننا مجد في العصر الحاضر مع ذلك من يقول :«ليست حركات الاعراب في رأي عنصر من عناصر

(١) الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ص٦٩.

(٢) أبو القاسم الزجاجي : الايضاح في علل النحو ص٧١.

البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظنّ النحاة، بيد ان الأصل في كلّ كلمة هو سكون آخرها، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب اذ يوقف على كليهما بالسكون وتبقى مع هذا، أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا»[1].

واذاكانت حركات الاعراب لا تدلّ على المعاني، فما الذي يقوم بهذه المهمة؟ أنّ الذي يحدد معاني الفاعلية أو غيرهما فيعود في رأيه الى نظام الجملة العربية وما يحيط بها من ظروف وملابسات تعين الباحث على التعرّف على مواضع الفاعل والمفعول، ثمّ مواضع فضلات الكلام. فمن ذلك ما أسماه بموقف الفاعل من المفعول في الجملة حيث «اهتدى» الى أنّ الفاعل لا يعرف بضمّ آخره، ولا المفعول بنصب آخره بل يعرف بمكانه من الجملة التي حددته أساليب اللغة، فالفاعل في أغلب الكلام العربي يلي الفعل ويسبق المفعول ولا يتأخّر الفاعل الا في أحوال منها:

أسلوب القصر نحو: وما يعلم تأويله ألاّ الله[2].

طول الكلام مع الفاعل وتوابعه مما قد يغمر المفعول به ولا نكاد نتبيّنه حين يتأخّر في مثل قوله تعالى :«واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه»[3].

حين يشتمل الفاعل على ضمير يعود على المفعول مثل :«هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم»[4].

ويمضي الدكتور ابراهيم أنيس في رأيه هذا حتى اذا واجهته آيات كثيرة لا تتفق مع ماذهب اليه نحو :«فأوجس في نفسه خيفة موسى». «فلما جاء آل لوط المرسلون»[5].

ونحو :«كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت»[6]

(١) ابراهيم أنيس: من أسرار العربية ص٢٢٨ ط:٣، ١٩٦٦ القاهرة.

(٢) آل عمران: ٧.

(٣) النساء: ٨.

(٤) المائدة: ١١٩.

(٥) طه: ٦٧.

(٦) الحجر: ٦١.

«وأم كنتم شهداد اذ حضر يقوب الموت»[1]

«واذا مس الانسان الضرّ دعانا لجنبه»[2]

«واذ مسّ الناس ضر دعوا ربهم».[3]

راح يبحث عن علل وأسباب لا تزيل اللبس والتناقض الذي وقع فيه بحال مثل :«آنّ نظام الفواصل القرآنية، والحرص على موسيقاها هو الذي تطلب تأخير الفعل في الآيتين الأولى والثانية أو أنّ كلمة الموت هي المسؤولة عن تأخير الفاعل في الآيتين الثالثة والرابعة» ...!!

أو ان كلمة الضر الكريهة بالنسبة للنفس الانسانية هي السبب في تأخيره في الآيتين الخامسة والسادسة!»[4].

ولتخيل معي القارئ أن يكون نظام الجملة العربية قائما على حسب دلالة الكلمة، فيتعين على كلمة مثل «الموت» الا تأتي فاعلا الا اذا تأخّرت عن المفعول والا تكون كلمة «الحياة» فاعلا بالقياس الا تقدمت عم المفعول وليحاول ان يعمم هذه «النظرية» علي كلمات أخري في جميع الأبواب ولينظر كيف يصبح تركيب الجمل في العربية.

أمّا ان الفاعل يتأخر في أسلوب القصر أو الحصر فلا نحسب أنه يطرد مع جميع أحوال الجملة العربية من ذلك ما نلحظه في أسلوب الحصر «بانما» اذ يجوز معها تأخير الفاعل أو المفعول على حد سواد بحسب الاسم المراد حصره فمثال الفاعل المحصور بانما ، قولك انما ضرب عمرا زيد، ومثال المفعول المحصور انما ضرب زيد عمر ومثل ذلك يسري على الحصر بالا يجوز اذ يجوز معها تقديم الفاعل أو تأخيره على حسب موقع الاسم المحصور.

---

(١) البقرة: ١٨٠.

(٢) البقرة:٣٣.

(٣) يونس: ١٢.

(٤) الروم: ٣٣.

(٥) انظر الدكتوور ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة ٢٢٨ - ٢٣٢.

فمثال الفاعل المحصور بإلا قولك: ما ضرب عمرا الا زيد؟، ومثال المفعول المحصور: ما ضرب زيد الا عمرا[1].

الاعراب في نظر ابن مضاء

لعل الغاية التي كان يريد الوصول اليها ابن مضاء عندما دعا الي إلغاء العامل، والأقيسة هو التنوية بالحركة الاعرابية وما لها من دور وفضل في توجيه المعني، وكل ما عدا ذلك فحشو يمكن للقارئ والمتكلم أن يستغنيا عنه، لأنّ العلامة الاعرابية من عمل المتكلم، وليست أثرا من آثار العوامل.

فهو يعترض على هذه الضمائر المحذوفة التي يصطنعها النحاة لتفسير وضع الحركة الاعرابية «والنحويون يفرقون بين الاضمار والحذف، ويقولون :إنّ الفاعل يضمر ولا يحذف، فان كانوا يعنون بالمضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه، ولا يتمّ الكلام الا به وهو الناصب ... وان كانوا يعنون بالمضمر، الأسماء ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف الا في الأفعال، أو الجمل لا في الأسماء فهم يقولون في قولنا:«الذي ضربت زيدا» ان المفعول محذوف تقديره ضربته، فان فرق بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراد، فهو فرق، لكن اطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقا لهذا الفرق.

والذي يجب أن يعتقد في مثل: زيد قام، أنه يجوز أن يريد المتكلم، ويجوز أن يكتفي بما تقدم والأظهر أن يكتفي بما تقدم[2].

فابن مضاء كما نرى يعطي الأهمية الأولى للحركة الاعرابية، اذ هي الأصل، والسبب الاول والاخر في توجيه المعنى، أمّا أن يكون العامل هو الذي أحدث الاعراب، فذلك هو الفساد بعينه، ودليله في ذلك أن ابن جني قد نسب الاعراب لاى المتكلم، وليس الى العوامل المحذوفة أو الظاهرة، وذلك عندما قال: أما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع، والنصب والجرّ، والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشئ غيره[3].

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٧٩/١.

(٢) الرد على النحاة ص٨٧.

(٣) الرد على النحاة ص٨٧.



فهو يدعو الى تناول النصّ تناولا شكليا يقتصر على ظاهر الكلمة دون البحث عما اعتاد النحاة تقديره من عوامل لفظية أو معنوية، ودن اللجوء الى تأويل، أو تعليل.

واذا كان ابن مضاء قد أقرّ بوجود محذوفات لا يتم الكلام الا باعتبارها لتمام المعنى، فانه يرى أن حذفها أوجز، وأبلغ، لأن المخاطب يعلمها بالقرينة، وذلك في نحو قوله تعالى :«ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو»[1] وقوله :«وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا:خيرا»[2]. ونحو قوله :«ناقة الله وسقياها».[3]

أمّا الضرب الثاني من الحذف فقد وصفه ابن مضاء بأنه لا حاجة بالقول به، والكلام يتمّ بدونه، واذا ظهر كان عيبا، وذلك في نحو قولهم :أزيدا ضربته.

أما الضرب الثالث، فهو مضمر اذا ظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل اظهاره كقولنا : يا عبدالله، فاننا عندما نقول :إنّ عبد الله منصوب بفعل مضمر تقديره : أدعو أو نادي فمعنى ذلك أنّ المعنى قد خرجة من كونه نداء الى كونه خبرا.

ولقد سبق أنّ شرحنا مقاصد العرب من تقديم الاسم منصوبا، ووقفنا كذلك عند تفسير النحاة لنصب الاسم المنادي بتقدير فعل محذوف، وذلك في الفصل الذي خصصناه للعامل[4].

وقد بلغ اهتمام ابن مضاء بالحركة الاعرابية مبلغاً كبيراً حتى أصبح يعتبرها جزءا من بنية الكلمة كالكسر في عين عظلم، والفتح في جيم جعفر، «وكما لا نسأل عن عين عظلم، والفتح في جيم جعفر، وياء برثن ، لم فتحت هذه، وضمت وكسرت هذه، فكذلك أيضا لا نسأل عن رفع زيد، فان قيل :زيد متفق الآخر، قبل ؛ كذلك عظلم يقال في تصغيره بالضمّ، وفي جمعه على فعالل بالفتح، فان قيل، للاسم أحوال يرفع بها، وأحوال ينصب فيها، وأحوال يخفض

(١) البقرة : ٢١٩.

(٢) النحل : ٣٠ .

(٣) الشمس: ١٣.

(٤) الرد على النحاة ص٨٨ – ٩١.

فيها قيل :اذا كانت الأحوال معلومة بالعلل الأول، الرفع بكونه فاعلا، أو مبتدأ، أو خبرا، أو مفعول لم يسم فاعله، والنصب بكونه مفعولا، والخفض بكونه مضافا اليه صار الآخر كالحرف الأول الذي يضمّ في حال، ويفتح في حال، ويكسر في حال، ويسكر في حال الافراد، ويفتح في حال الجمع ويضم في حال التصغير»[1].

ولم يكن ابن مضاء في كل هذا الا وفيا للمنهج الظاهري في أهمّ أركانه، ،أبرز خطوطه، اذ سبق وأن رأينا أنّ الظاهريين يلتزمون بحرفية النصّ لا يتجاورونه في شيء فلا يفكرون في علة مستنبطة ولا يجتهدون في افتراضات لا علاقة لها بالنصّ في رأيهم ها هو ذا هنا ينفي من النحو العلل الثواني والثاوالث على نحو ما ينفي الظاهريون العلل من نصوص الفقه، فلسنا نريد من النحو في رأيه الا الوصول لغاية هي ادراك المعنى الذي يتضمنه النص يقول :«وكذلك من أخذ من النحو ما يوصله الى الغاية المطلوبة منه واستعاض من تلك الظنون التي يست كظنون الفقه، التي نصبها الشارع صلى الله عليه وسلم أمارة للأحكام، ولا ظنون الطبّ التي جرّبت، وهي في الغالب نافعة في الأرض والآلام – العلوم الدينية، السمعية منها والنظرية التي في الجنة، والهداية الى الجنة، فقد نفعه الله بالتعليم، وهداه الى صراط مستقيم»[2].

(١) الرد على النحاة ص ١٦٠ – ١٦١.

(٢) الرد على النحاة ص٨٢.



موقف النحاة المحدثين من الاعراب في ضوء نظرية ابن مضاء

اذا كان النحاة القدماء لم يلتفتوا فيما يبدو الي صيحة ابن مضاء الداعية الى هدم أركان النحو، وصياغته في منهج جديد، فانّ النحاة المحدثين قد تلقفوا نظريته هذه واتخذوها طريقا الى دراسة اللغة وقواعدها بمنظور مبتدع جديد فثاروا علي نظرية العامل وطفقوا يهدمون كلّ الأسس والمعالم التي بناها النحاة الأقدمون، غير أنّ هذه المحاولة ظلت بعيدة من أن تنال من البنيان الذي أقامه أئمة النحو منذ ما يقرب من أربعة عشر قرنا أو تقدم بديلا مقبولا مستمدا من نظريتهم الجديدة ولقد كان الأستاذ ابراهيم مصطفى من أوائل الداعين الى تجديد النحو العربي، فقد ظهر كتابه «احياء النحو» سنة سبع وثلاثين وتسعمائة وألف، ودعا فيه – كما دعا ابن مضاء قبل ذلك – الى هدم نظرية العامل، وأنكر أن يكون الرفع والنصب والجرّ أثرا للعامل، وأن العربي حين يرفع الاسم يلفظ فيه أنه مسند اليه أو مخبر عنه وأنّه أساس الجملة، فإذا جرّه لحظ فيه الاضافة أمّا بأداة، أو بغير أداة[1].

ويرى أحد الباحثين أنّ الاستاذ ابراهيم مصطفى قد اطلع على كتاب الردّ على النحاة، تأثر به كل التأثر، وكل ما امتاز به في هذا التأليف هو أنه عرض كتاب الرد على النحاة عرضا جذابا وحاول تطبيقه تطبيقا علميا[2]، لذلك نراه حين يقف عند علامات الاعراب ينتهي الى أنّ أساس بحثهم في عملية الاعراب هو العامل، وأن الاعراب عندهم أثر يجلبه هذا العامل، وعلى هذا النحو يبني نظريته في اعراب الاسم.

يقول وهو يصور نهجه في رسم معالم جديدة للاعراب «ولا بأس أن أبادر اليك بتقرير ما رأيته في طلك جملة لتحسن تصوره، ثم نأخذ في تفصيله ومناقشته في أبواب النحو بابا ، بابا.

---

(١) مجلة الأزهر عدد يونية ١٩٦١.

(٢) دراسات في النحو العربي، طه عبد الحميد ص٩٧.

فأمّا الضمة فانها علم الاسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند اليها، ويتحدث عنها.

وأمّا الكسرة فانها علم الاضافة، اشارة الي ارتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة، أو بغير أداة، كما في كتاب محمد، وكتاب لمحمد.

أمّا الفتحة فليست علامة اعراب، ولا دالة علي شئ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب أن تنتهي بها الكلمة، كل ما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

فالاعراب الضمة والسكرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثر العامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم[1].

هذا هو لبّ نظرية الاستاذ ابراهيم مصطفي والمحور الذي يدور حوله كتابه احياء النحو. وقد لا ننكر علي الاستاذ ابراهيم مصطفي أن تكون الضمة علم الاسناد، والكسرة علم الاضافة ولكن الا تكون الفتحة علامة اعرابية، ولا دالة علي معنى، فافتراض لا نعتقد أهيثبت أمام الرصد اللغوي الدقيق، فمن ذلك أن الفتحة علامة علي أنّ الاسم ليس مسندا اليه، ولا مضافا، وانما هو ما يسميه النحاة فضلة أو علامة علي ما أسماه الخليل بطول الكلام، ثمّ أن ترك العلامة في حد ذاته علامة كما يقول ابن مالك بل ان ما ذهب اليه من أنّ الضمة علم الاسناد وانّ الكسرة علم الاضافة لا يؤخذ علي علاّته كما يقولون فاسم ان وأخواتها مسند اليه، وكان ينبغي أن يكون مرفوعا ولكنها جاء منصوبا في أغلب النصوص اللغوية.

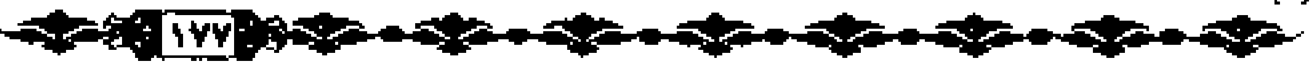
والمنادي المفرد العلم ليس مسندا اليه وهو مضموم مع ذلك.

والاسم الممنوع من الصرف مفتوح، وهو يتضمن معني الاضافة، وكثيرا ما يقع المسند اليه مجرورا في نحو قوله تعالي :«ما جاءنا من بشير، ولا نذير»[2]. وقوله :«وكفي بالله شهيدا»[3].

(١) احياء النحو: ابراهيم مصطفي ص٤٩ – ٥٠ القاهرة ١٩٣٧، وانظر مجلة الأزهر عدد أبريل ١٩٦٢.

(٢) المائدة: ١٩.

(٣) النساء: ٧٩ – ١٦٦.



أمّا رأيه في أن يجمع الفعل، والفاعل ، والمبتدأ والخبر في باب واحد يسمى باب المسند والمسند اليه فلا نعتقد أنه من السهل ازالة ما بين البابين من فروق لانه يسضطّر الى أن يقول : اذا تقدم المسند اليه كان من أحكمه كذا، وإذا تأخّر تغيرت تلك الأحكام.

ولازالة هذ اللبس أفرد النحاة المسند اليه المتقدم بباب يسمذ : المبتدأ، والمسند ليه المتأخر بباب يسمى الفاعل.

ولقد ضرب بعض علماء الأزهر هذا المثال ليبين مقدار مابين الاعرابين من تفاوت وفروق وهذا المثال هو قول القائل : الطائر مقصوص جناحاه تقول في اعرابه في الاصطلاح القديم، الطائر مبتدأ، ومقصوص خبر، وجناحاه نائب فاعل والضمير مضاف اليه، وتقول في الاصطلاح الحديث: الطائر مسند اليه أول، ومقصوص مسند وجناحاه مسند اليه ثان والمسند والمسند اليه الثاني، مسند الى المسند اليه الأول.

لا جرم أنّ القارئي قد أدرك مدى التكرار والتعقيد اللذان يسنتجان عن هذه المصطلحات وكيف سيكون وقعها على سمع التلميذ[1].

ويبدو أنّ لجنة تيسير النحو المكلفة من طرف وزارة المعارف والتي كان الأستاذ ابراهيم مصطفى أحد اعضائها[2]، قد سلكت كذلك طريق ابن مضاء في نقد نظرية العامل ورفضه للضمائر المستترة ... الخ، وتجاوزته الى حد اختراع مصطلحات جديدة، وقطع صلة المتعلم الناشئ بالتراث النحوي القديم.

---

(١) مجلة ازهر: عدد يونية ١٩٦١. مقال بعنوان: موقف الأزهر من الاتجاهات الحديثة في تدريس النحو/

(٢) اشترك في هذه اللجنة الدكتور طه حسين، والاستاذ. أحمد أمين، وعلي الجارم، ومحمد ابراهيم المفتش بالوزارة، وابراهيم مصطفى، واشترك فيها عن الأزهر: الأستاذ محمد غنيم ودامت من ٩ فبراير ١٩٦١ الى ١٤ منه.

انظر في مجلة الأزهر: عدد يونية ١٩٦١ مقالا للأستاذ محمد غنيم في رأي الأزهر في تيسير النحو، ودراسات في العربية وتاريخها للشيخ محمد الخضر حسين ص٢٢٩، وما بعدها الطبعة الثانية ١٩٦١ القاهرة.

وهذه طائفة من اقتراحات اللجنة لتيسير النحو:

أ) ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الاعراب التقديري، والاعراب المحلي، فان مثل الفتى يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذّر، ومثل القاضي تقدر فيه حركتا الرفع والجرّ. ويقال منع من ظهورها الثقل ومثل غلامي تقدير فيه الحركات الثلاث، ويقال منع من ظهورها حركة مناسبة.

وفي تقدير الحركات، وفي الاشارة الى سبب التقدير مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط أو في تصحيح اعراب. كذلك الاعراب المحلّي في مثل :هذا اهدى. هذا مبني على السكون في محلّ رفع، ومثل : يا هذا، مبني على ضمّ مقدر منع منع سكون البناء الاصلي في محلّ نصب...

واللجنة ترى أن يستغنى عن الاعراب التقديري، وعن الاعراب المحلي في المفردات، وفي الجمل، ويوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذ العناد وقد أنكر اللجنة أن تكون هناك؛ بعض علامات الاعراب أصلية وبعضها فرعية وأن تنوب الحروف عن الحركات. بل تجعل كلا في موضعه وتقسم المعرب الى الأقسام التالية:

١- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث، وهو أكثر الاسماء.

٢- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها، وهو الاسماء الخمسة.

٣- اسم تظهر فيه حركتان :ضم وفتح، وهو الممنوع من التنوين.

٤- اسم تظهر فيه حركاتان ضم، وكسر، وهو الجمع بألف، وتاء.

٥- اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح، وهو ما آخره ياء لينة «المنقوص».

٦- اسم تظهر فيه ألف ونون، أو ياء ونون، وهو المثنى.

٧- اسم تظهر فيه واو ونون، أو ياء ونون، وهو المجموع بهما.

ويستغنى بهذا عن الاعراب التقديري، وعن القول بنيابة علامة عن أخرى.

٢) ألقاب الإعراب والبناء

لا ترى اللجنة داعيا للتفريق بين حركات البناء «الضم، الفتح، الكسر، السكون» وبين حركات الاعراب «الرفع، والنصب ، الجر، الجزم».

وتوصي أن يكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب، وفي البناء، وأن يكتفى بألقاب البناء.

٣) الجملة

تفضل اللجنة أن يطلق على ركني الجملة اصطلاح المناطقة، وهو الموضوع والمحمول لأنه أوجز، فالموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائما، الا أن يقع بعد ان أو احدى أخواتها، والمحمول، هو الحديث، وهو الركن الثاني من ركني الجملة ويكون:

أ- اسما فيضم الا اذا وقع مع كان، أو احدي أخواتها فيفتح.

ب) ويكون ظرفا فيفتح.

جـ- ويكون فعلا. أو مع حرف من حروف الاضافة أو جملة ويكتفى في اعرابه ببيان أنه محمول من حيث المطابقة بين الموضوع والمحمول في النوع اذا كان الموضوع مؤنثا كان في المحمول علامة التأنيث. في العدد اذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع، واذا كان متقدما لم تلحقه فيقال : الرجال قاموا وقام الرجال. وعلامة العدد التي تلحق الفعل، هي في الجمع، الواو للذكور، والنون للاناث، وفي المثنى الألف لهما، وفي المفرد التاء للواحدة.

وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الامام المازني القائل أنها علامات لا ضمائر.

الضمير:

من توصيات اللجنة أن يلغى الضمير المستتر جوازا، أو وجوبا في مثل :«زيد قام» اذ لا ضمير عن اللجنة في «قام»، وهو مثل :قام زيد، ومثل أقوم، وتقوم مما يقدر فيه الضمير وجوبا : الفعل محمول والهمزة، أو النون اشارة الي الموضوع أغنت عنه، وكفى ذلك في اعرابه.



أما الضمير المتصل البارز، منه الدال على العدد وقد اعتبر اشارة لا ضميرا وهو مذهب المازني، وغير الدال على العدد مثل: قمت، وقمتم: الضمير موضوع، والفعل قبله محمول، واذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل، فهو تقوية له، مثل «قمت أنا» و «أنا قمت».

وكل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة، وحكم التكملة أنها مفتوحة الا اذا كانت مضافا اليها، أو مسبوقة بحرف اضافة وتجئ المكملة لبيان المفعول «المفعول به» ولبيان الحال، أو لبيان النوع «التمييز».

ويلاحظ أن هذا الرأي الأخير في مجمله هو ماذهب اليه الأستاذ ابراهيم مصطفى من أنّ الفتحة ليست علامة أي شئ، وانما هي الحركة المستحبة عند العرب.

كما يمكن القول أن توصيات اللجنة «لجنة تيسير تدريس النحو» ما هي الاّ أصداء لصيحة ابن مضاء التي اطلقها من القرن السادس الهجري، ودعا فيها الى الاستغناء عن الضمائر المستترة، والغاء العوامل، و المعمولات والمتعلق المحذوف ... الخ. وقد سق أن تعرّضنا لمثل هذه المواضيع، وبينا أنه قد بالغ في وصف دوت العوامل، وجعلها ذوات وأدوات تنصر في الجملة تصرفا مطلقا على أننا نجد ابن مضاء يعترف رغم رأيه السابق في النحو بأنّ النحويين قد بلغوا الغاية فيما أرادوا، قال:

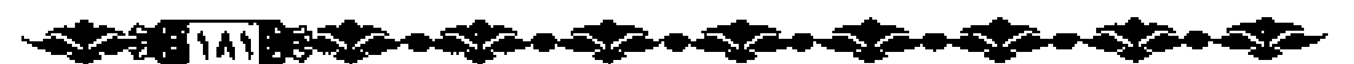
«وقد وضع النحويون صناعة الكلام لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أموا، وانتهوا الى المطلوب الذي ابتغوا»[1].

بيد أنّ النحاة المحدثين لم يكانوا يعترفون بهذا الفضل لقدامي النحاة. فطفقوا يحاولون هدم جل ما بني القدماء يبترون أصول النحو وقواعده[2].

وقد كان موقف علماء الأزهر معارضا لكثير من هذه اللجنة من وجوب

(١) الرد على النحاة ص٨٠.

(٢) انظر مقترحات لجنة التسيير والرد عليها في : مجلة الأزهر عدد يونية ١٩٦١، ودراسات في العربية وتاريخها الشيخ خضر حسين ص٢٢٩ وما بعدها.



الاهتمام بكتب السابقين، والانتفاع بكنوزها الثمينة وألا يكون ثمن هذه الاصطلاحات هو قطع الصلة بين النشء وتراثه.

«ولا شك أن استمرار الدراسة على ما يراه أنصار التسيير في تغيير في الاسماء والمصطلحات يحدث فجوة واسعة بيننا وبين تلك الكتب، ويؤدي الى حرمان الأجيال المقبلة في الاقناع بما فيها من أفكار سامية، ومعارف رائعة»[1].

ومما أخذه علماء الأزهر على اللجنة:

دعوتها الى الاعراض عن الاعراب التقديري وضمه الى الاعراب المحلي كما رأينا، والاكتفاء ببيان وظيفة الكلمة في الجملة.

والرأي عن قدامي النحاة، وعند نحاة الأزهر أن الاعراب انما جاء:

أولا: ليتبين التلميذ كيف يضبط التوابع، اذا كان المتبوع مما يعرب محلا، أتقديرا، نحو: جاء القاضي الفاضل، وغلامي المطيع، والفتى النشيط، وهؤلاء المخلصون.

ثانيا: ليدرك المتعلمون الفرق بين ما هو مبني كمن، وما هو معرب تقديرا كالفتى، والقاضي فانّ المانع من اعراب الأول قائم بجوهر الكلمة والمانع ظهور اعراب الثاني قائم بالحرف الاخير ولذلك كان القاضي في حالة النصب مصوبا بالفتحة لخفة الفتحة على الياء.

ثالثا: ليطمئن التلميذ الى أنّ الحكم الاعرابي الذي تقتضيه وظيفة الكلمة في الجملة مطردا دائما لا يختلف ... ولو لم يفهم التلميذ ذلك لسوغ لنفسه أن يقول :جاء زيد، ورأيت زيد بالجرّ قياسا على جاء هؤلاء ورأيت هؤلاء وجاء غلامي، ورأيت غلامي.

ومن ذلك أيضا أنّ اللجنة أوصت أن تكون لكل حركة لقب واحد في الاعراب والبناء، وأن يكتفي بالقاب البناء، فيستعمل الضم، والفتح والكسر ألقابا للاعراب والبناء، وأن تلغى ألقاب الرفع والنصب، والجر.

ولكن هذا الاجراء لا يستطع بحال أن يحل محل القاعدة التي وضعها النحاة

(١) مجلة الأزهر يونية ١٩٦١.

ذلك أنّ الاسم لا يوصف بالرفع، ولا النصب وال الجر حسب رأي اللجمة ، انما يقال في اعرابه مضموم، ومفتوح، ومكسور، وهذا ليستقيم في المفرد أمّا المثنى والجمع، كالفاعل في نحو: جا الزيدان أو الزيدون، فانه لا يقال فيه مرفوع، لأنّ اللجنة ألغت الرفع، ولا يقال مضموم، لأنهّا لما قسمت علامات الاعراب نبت تقسيمها على الحركة التي في آخر الاسم، فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة كالاسم المفرد، ومنها ما يظهر فيه ألف ونون وهو المثنى، أو واو ونون وهو الجمع، واعتبرت أنّ كلا من الألف والواو أصل في الاعراب وأنكرت أن يقال أنهما نائبان عن الضّم. فيكف تستيع اللجنة أن تخرج اعراب التابع المعرب بالحركات اذا كان متبوعة بالحروف، نحو جاد الزيدون كلهم. فان الفاعل في هذا المثال بمقتضي اصطلاح اللحنة ليس مرفوعا ففي أي شئ تبع هذا التأكيد المضموم الاسم المؤكد المتبوع، وهو غير مضموم كما رأينا.

أمّا قدامي النحاة، فانّ اعرابهم للمثال السابق منتظم فانّ التابع والمتبوع يشتركان في الرفع على كلا الوجهين «في الاعراب بالحركات وبالحروف».

الخلاصة:

خلاصة ما في هذا الفصل، أنّ الاعراب ظاهرة لغوية ورثتها العرب عن أمها السامية فهو في العربية بمثابة الدستور للناطقين بالعربية الذي ينجنح اليه الواحد منهم كلما أراد بناء كلام لغوي في كلامهم ومجاراة طرائقهم في فنّ القول، وأساليب التبليغ.

واذا كان ابن مضاء قد أنكر العوامل والمعمولات والعلل والثواني والثولت والأقيسة فإنه قد أقّر الاعراب، وبين أثره في بنيان الكلام، ونوّه بفضل الحركة الاعرابية في توجيه المعنى.

أمّا النحاة المحدثون الذين سلكوا طريق ابن مضاء في الثورة على بعض أصول النحو وتجاوزا رأيه في الاعراب برفض مكانته في الجملة العربية فلم

(١) راجع: الشيخ محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها ص٢٤٦ – ٢٥٦، ومجلة الأزهر يونيو ١٩٦١، يوليو ١٩٦٠.



يستطيعوا - على الرغم من جهودهم المخلصة - أن يقدموا نظاما بديلا لقواعد الجملة العربية التي أرساها قد امسى النحاة منذ نحو أربعة عشر قرنا، اذ تساقطت محاولاتهم الواحدة تلو الأخرى عندما ظهر قصورها في التطبيق.

واذ وصلت الى هذا الحد الذي اقتضاه المنهج واتسع له البحث وحيث أرجو أن أكون وفيت هذا الموضوع حقه احاطة وبحثا أود أن أبرز المعالم الكبرى التي تناولها البحث ليتبدي ما بذلته من جهد وما انفردت به من إضافة أو جديد. فقد اقتضى الموضوع أن أبحثه في خمسة فصول.

تحدثت في الفصل الأول عن ابن مضاء فرسمت له صورة لشخصية وآثاره وعدت الى شيوخه فتحدثت عن الذي تلقى عنهم وعن أولئك الذين عاصرهم وتأثر بهم وعندما عدت لمكانته بين معاصريه رددت ما ذهب اليه الدكتور محمد عيد من أن ابن مضاء فقد سمعته بين معاصريه بسبب فقده كتبه وقد أبديت رأي في مدى انتماء ابن مضاء للمذهب الظاهري وولائه للموحدين لأنتهي في الاخير الى أنه كان ذا منهج متفرد على الرغم من تأثره الأكيد بالمذهب الظاهري.

في الفصل الثاني تحدثت عن العلة النحوية فتعرضت لنشأتها حيث رأيت أنها اتخذت شكلا اسلاميا خالصا ثم تتبعت تطورها من خلال الكتب النحوية «من كتاب سيبويه الى ايضاح الزجاج» ورغبة منه في اعطاء العلة النحوية جانبها العملي تحدثت عن أنواع العلل ومثلت لكل نوع بطائفة من الأمثلة المنتقاة من أمهات الكتب المختلفة لأنتهي الى أن النحاة العرب ظل همهم الأول، العلة المؤدية الى معرفة كلام العرب أما العلل الأخرى. فقد كانت زيادة في الشرح والتتميم اذ على الرغم من اعتراض ابن مضاء على بعض العلل فانه لم يستطع انكار ما للعلة التعليمية من فضل في الشرح والتتميم.

وفي الفصل الثالث تعرضت للقياس حيث بينت أنه نشأ مبكرا في العربية أداة لمجاراة العرب في كلامهم والنسج على منوالهم ثم بينت ما اعتراه من تقسيم وتقنين لا نعرض للمصادر التي يصح القياس عليها من خلال منهجي

البصريين والكوفيين وطائفة من أهم الكتب النحوية مبينا حاجة لغتنا العربية الى القياس بسبب المستحدثات العلمية التي ما فتئت تعمر حياتنا اليومية ومضيت بالبحث الى رأي ابن مضاء في القياس فبين الآراء الى تابع فيها المذهب الظاهري في موقفه الرافض للقياس والآراء التي خالف فيها هذا المذهب ومن شأنها أن تنهي دليلا على ان ابن مضاد لم يكن ثائرا على القياس بجميع صوره بل كان يقبله بشروط.

أما الفصل الرابع فقد خصصته للعامل في ضوء رأي ابن مضاء حيث ترضت للعامل ومسوغاته وأحكامه كما رأها النحاة الأولون وبينت أن الخليل وسيبويه أمامي النحو العربي قد استمدا أسس العامل وأحكامه من النصوص العربية الفصيحة ولم يجعلا العوامل تتجاوز حد التوضيح والاعانة على الفهم. وعندما تعرضت لآراء البصريين والكوفيين في العامل وجدت أن الخلاف بينهما كان خلافا شكليا لم يكد يمس الحركة الاعرابية ولا الأصول التي قام عليها النحو كله وأنه كان خلافا بناء أسهم في اثراء الفكر النحوي وتوسيع دائرة البحث في مسائلة وكان عليّ أن أتعرض لآراء ابن مضاد الرافضة للعامل فأطلت الوقوف عندها ورددتها جميعا مبينا فساد تصوره لفهوم العامل. اذ العامل فيما شرحت لا يعدو أن يكون أداة تسهل على المتكلم والسامع التوجه الى الحركة المطلوبة وتصور المعنى الوظيفي للكلمة.

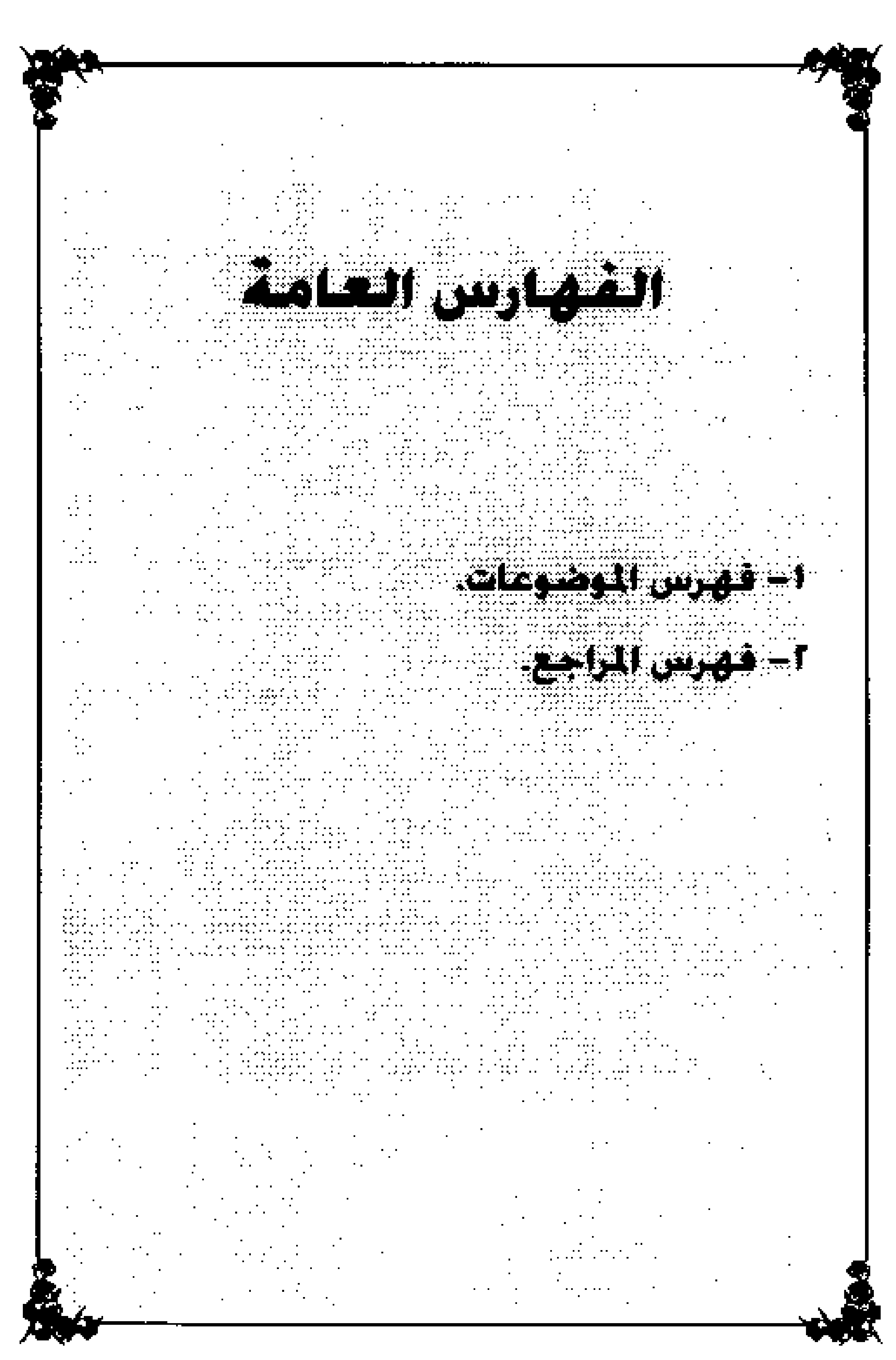
ولما كان «الاشتغال والتنازع» من الأبواب التي ثار عليه ابن مضاء ودعا الى حذفها من أبواب النحو فقد عقدت لهذين البابين دراسة بينت فيها قصود العرب من تقديم الاسم المشغول عنه منصوبا وتقدير ناصب له.

ولما كان الاسم المشغول عنه يرتبط بالفعل او الأداة التي تسبقه فقد أفردت لهذه الأدوات دراسة خاصة بها للوقوف علي مدى تأثيرها في الاسم المشغول عنه كما تعرضت لطائفة من الأساليب العربية التي وردت شعرا ونثرا تبرر الأساس الذي قام عليه باب التنازع مبينا سبب رفض النحاة اجتماع عاملين على معمول واحد.

وقد وجدت ان ابن مضاء قد اضطربت دراسته لهذا الباب اضطرابا شديدا اذ ناقض نفسه في كثير من المسائل التي تعرض لها فيه.

ثم كان الفصل الخامس الذي خصصته للاعراب حيث بينت أن ظاهرة الاعراب التي اتسمت بها العربية لا يجعلها بدعا من اللغات اذ هي تشترك في هذه الظاهرة مع اللغات السامية الأخري وقد رددت دعاوي من حاول أن يفصل بين الاعراب والمعنى وينكر فضل الحركة الاعرابية في ترجيه الكلام. وقد وجدت أن ابن مضاء قد أقر الاعراب وبين أثره في بنية الجملة علي الرغم من ثورته علي العوامل والعلل والأقيسة اما النحاة المحدثون الذين تأثروا بآراء ابن مضاء والفرد بعضهم برفض مكانة الاعراب في الجملة العربية فلم يستطيعو أن يقدموا نظاما بديدا القواعد العربية التي أقامها النحاة اذ الاعراب دستور الناطقين بالعربية ووسيلتهم الوحيدة بناء كلام لغوي صحيح أو فهم أثر أدبي فصيح.

وبعد: فهذا اجمال ما انتهت اليه في هذا الموضوع «ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي» أرجو أن يكون حافزا للدارسين على تقويم الفكر النحوي العربي في ضوء دعاوي التجديد والاصلاح التي ما فتئت تردد هنا وهناك.



الفهارس العامة

فهرس الموضوعات

فهرس المراجع

- ابن حزم : الامام أبو زهرة : دار الفكر العربي بيروت ١٩٧٧.
- ابن حزم رائد الفكر العربي : عبد اللطيف شرارة ، بيروت .
- ابن قيم الجوزية : طاهر سلمان حمودة ، الاسكندرية ١٩٧٦.
- أبو البركات الأنباري ودراسته النحوية : صالح السامرائي ، ط أولى ١٩٧٥.
- أبو على الفارسي : عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة ١٩٥٨.
- أبو موسى الجزولي : عبد الله كنون ، دار الكتاب اللبناني ، بدون تاريخ.
- الاتقان في علوم القرآن: السيوطي ، طبعة ثالثة، القاهرة ١٩٥١.
- إحياء النحو : ابراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٧٣.
- أدب الكاتب : ابن قتيبة، تحقيق محي الدين عبد الحميد، طبعة رابعة، السعادة ، القاهرة ١٩٦٣.
- الأزهية في علم الحروف : على بن محمد النحوي الهروي، تحقيق عبد المنعم اللوحي، دمشق ١٩٧١.
- الأشباه والنظائر : السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف، القاهرة ١٩٧٥.
- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب : عباد محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣.
- أصول النحو العربي : محمد خير الحلواني، حلب، سوريا ١٩٧٩.
- أصول النحو العربي : محمد عيد، دار عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٣.
- اعجاز القرآن : الباقلاني ، تحقيق محمد صقر، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤.
- الاعالم بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام: عباس بن ابراهيم المراكشي، فاس ١٩٣٦.
- الاقتراح في علم أصول النحو: السيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة ١٩٧٥.

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٦١.
- الايضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس بيروت ١٩٧٣.
- البيان والتبين : الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، بدون تاريخ.
- بغية الوعاة في طبقا اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة ١٩٦٤.
- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان ، ترجمة د. عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٤.
- تاريخ الفلسفة اليونانية، يوسف كرم، القاهرة ١٩٥٨.
- التركيب اللغوي للأدب : د. لطفي عبد البديع، طبعة ألوى، دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠.
- تطور الدرس النحوي : د. حسن عون و القاهرة ١٩٧٠.
- تقويم التفكر النحوي على أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت (بدون تاريخ نشر).
- تسهيل الفوئد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقي محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٩.
- الجمل : عبد القاهر الجرجاني، شفيق علي حيدر، دمشق ١٩٧٢.
- حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية بن مالك، القاهرة (بدون تاريخ)
- الحركة اللغوية بالأندلس، البير مطلق، بيروت ١٩٦٩.
- الحلل الموشية في ذكر الأنبار المراكشية، لسان الدين بن الخطيب تونس ١٣٢٩هـ.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة اللنظر، الكويت ١٩٧٧.
- الحيوان، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ١٩٤٣.
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٢ (بدون تاريخ).

- خزانة الأدب، البغدادي طبعة بوالاق. (بدون تاريخ) .
- دراسات في العربية وتاريخها الشيخ محمد الخضر حسين ، ط٢ القاهرة ١٩٦١ .
- دراسات في النحو العربي، د. طه عبد الحميد طه، القاهرة، (بدون تاريخ).
- الدراسات اللغوية في الاندلس: رضا عبد الجليل الطيار، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠.
- الدعوة الموحدية بالمغرب : عبدالله علي علام ط١ دار المعرفة خفاجي، القاهرة ١٩٦٩.
- الديباج المذهب، ابن فرحون، القاهرة ١٩٣١.
- ديكارت، د. عثمان أمين، القاهرة ١٩٦٥.
- الذيل والتكملة، لكتابي الموصول والصلة، أبو عبد الله المراكشي، تحقيق محمد بن شريفة دار الثقافة، بيروت (بدون تاريخ) .
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي تحقيق د. شوقي ضيف ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٧٤.
- شرح ابن عقيل : تحقيق عبد المنعم خفاجي وآخرون، القاهرة ١٩٧١.
- شرح التصريح على التوضيح : الامام خالد الأزهري، القاهرة (بدون تاريخ).
- شرح المفصل ابن يعيش القاهرة (بدون تاريخ) .
- الصاحبي في فقه اللغة ابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٤.
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، وتحقيق أبو الفضل ابراهيم، ط١ القاهرة ١٩٥٤.
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي دار المعارف القاهرة (بدون تاريخ).
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، يحيي بن حمزة العلوي طهران ١٩١٤.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي د. عبد الفتاح الدحني، ط١ الكويت ١٩٧٤.
- ظهر الاسلام: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٩.

- العبرية، يوهان فك، ترجمة د. أحمد أمين ومحمد يوسف مرسي، دار الكتاب العبري ١٩٥١.
- علوم الحديث ومصطلحه، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٩.
- فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي، دار النهضة للطباعة والنشر ١٩٧٢.
- فقه اللغة المقارن د باراهي السامرائي، دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٨.
- فقه اللغة د. علي عبد الواحد وافي، طه لجنة البيان العربي، القاهرة (بدون تاريخ).
- الفن ومذاهبه في الشعر العربي د. شوقي ضيف ط٢ دار المعارف القاهرة ١٩٧٢.
- فهرسة ابن خير، تحقيق فرشيسة وخليلان طرغوة، ط٢ بيروت ١٩٦٣.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د. عبد العال سالم مكرم، دار المعارف القاهرة ١٩٦٨.
- الكتاب: سيبويه ، تحقيق عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة ١٩٦٦، ط ٢ بيروت ١٩٦٧.
- لسان العرب ابن منصور الدار العربية للتأليف والنشر، القاهرة (بدون تاريخ).
- اللغة والنحو بين القديم والحديث د. عباس حسن، دار المعارف القاهرة ١٩٧١.
- اللغة ، جـ فندرياس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة ١٩٥٠.
- اللغة والتطور، عبد الرحمان أيوب معهد البحوث والدراسات اللغوية القاهر ١٩٦٧.
- اللهجات العربية، د. ابراهيم أنيس مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٥.

- ما ينصرف و مال لا ينصرف، أبو اسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمد قراعة ، القاهرة ١٩٧١.
- مبادئ الفلسفة، رابوت، ترجمة د. أحمد أمين ط ٧ القاهرة ١٩٦٥.
- المدارس النحوية د. شوقي ضيف ط٢ دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٢.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. محمد المخزومي ط ٢ القاهرة ١٩٥٨.
- المزهر في علوم اللغة: السيوطي ،تحقيق احمد محمد جاد المولي وآخرون، القاهرة (بدون تاريخ).
- معاني الحروف الرماني، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر ١٩٧٣.
- المغرب في حلى المغرب: ابن سعيد، تحقيق د. شوقي ضيف، ط٢ دار المعارف القاهرة ١٩٦٤.
- مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري، تحقيق محي الدين عبد الحميد دار الكتاب العربي ،بيروت (بدون تاريخ).
- المفصل في تاريخ النحو العربي د. عبد العال سالم مكرم بيروت ١٩٧٩.
- المقدمة، ابن خلدون، المجلد الاول، دار الكتاب اللبناني وبيروت ١٩٦٧.
- مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ديوبولد ب، فاندلين، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون مكتبة الانجلو مصرية القاهرة.
- مناهج البحث، محاضرة للدكتورة عاشة عبد الرحمان، جامعة القاهرة .
- المنصف، ابن جني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط ١ القاهرة ١٩٥٤.
- من اسرا اللغة د. ابراهيم أنيس ، ط ٣ مكتبة الانجلو مصرية القاهرة ١٩٦٦.
- النبوغ المغربي في الادب العربي، عبدالله كنون ، ط ٢ دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٦٩.

– النحو العربي ، د. مازن المبارك ، ط ٣ دار الفكر، بيروت ، ١٩٧٤.
– النصر الفني في القرن الرابع الهجري، د. زكي مبارك ، القاهرة ١٩٣٤.
– نزهة الانباء في طبقات الادباء، الانباري، تحقيق ابراهيم السامرائي، مكتبة الاندلس، بغداد ١٩٧٠.
– نشأة النحو العربي، محمد الطنطاوي ، ط٢ مطبعة السعادة القاهرة ١٩٦٩.
– نفح الطيب ، المقري ، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي لبنان (بدون تاريخ) .
– نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، القلقشندي تحقيق ابراهيم الأبياري القاهرة ١٩٥٩.

المراجع الأجنبية

-Encyclopedie de l'islam: par B.LEWIS Tome III Paris Edition Maoson neurc 1968.

-L'Espagne Musulmane: Ieviprovencal du Xeme siecle la Rose Paris .

-Precis de Linguistique: Traduit Jar M. G Cohem Paris 1910.

-Revue des Etuces Islamques.

المجـــلاّت

- دعوة الحقّ: مجلّة تصدرها وزارة الأوقاف المغربية، العدد السابع، والثامن ١٩٧٤.
- الرسالة: مجلّة تصدر عن الأزهر، يونيو ١٩٦١، وأبريل ١٩٦٢.
- همزة الوصل: مجلّة تصدرها وزارة التربية والتعيم بالجزائر، العدد السادس ١٩٧٣.